

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب شرح مختصر قمی در فقه

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۷۹۸۸



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۰۹۱۵۳

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی

۱۷۹۸۸



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في الدنيا

منازل للمؤمنين ومنازل للمؤمنات

و جعل الجنة داراً لهم

والصالحين والصلوات على

سائر الأنبياء والمرسلين

والحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على

سيدنا محمد وآله الطيبين

طاهرين

الطاهرين

الطاهرين

الطاهرين

الطاهرين

١٧٩٨٨

٢٠٩١٥٣



خطي

١٧٢٨٨

2  
3  
4  
5  
6  
7  
8  
9  
10  
11  
12  
13  
14  
15  
16  
17  
18  
19  
20  
21  
22  
23  
24  
25  
26  
27  
28  
29  
30  
31  
32  
33  
34  
35  
36  
37  
38  
39  
40  
41  
42  
43  
44  
45  
46  
47  
48  
49  
50  
51  
52  
53  
54  
55  
56  
57  
58  
59  
60  
61  
62  
63  
64  
65  
66  
67  
68  
69  
70  
71  
72  
73  
74  
75  
76  
77  
78  
79  
80  
81  
82  
83  
84  
85  
86  
87  
88  
89  
90  
91  
92  
93  
94  
95  
96  
97  
98  
99  
100



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وهذا المحرر الآل في الأصل الأصيل ولذا  
قيل في تصغيره أهيل الآله خصوصاً بالانتراف  
فلا يقال إل الحايك قيل إل فرعون لتصوره  
بصورة الانتراف ثم الصلوة على غير النبي مجازية  
قال الله تعالى الذي يصلي عليكم قال  
النبي عليه السلام اللهم صل على النبي  
أو في هذا محمول على سبيل التبع

كتاب الطهارة ولم يعل كتاب الطهارة قد  
كتاب الصلوة وكتاب الركوع وكتاب الصلوة بعد الطهارة  
واصلها من الطهارة الصغرى والكبرى والنجس  
والبول والبدن والظهاراة بالماء والبركة  
أما الصلوة فليس بها لذاتها وصلوة  
الجنات ليس صلوة حتى لو حلوا لا يصل







قد رسلنا سخرات ونحو ربيع المراس كان محمداً لا يفسد في الرسل  
 للحمل والمراد بالنقص بعض مقتدر لا اذنه ما يطلق عليه اسم العضو  
 سخره ولهذا لا يلهى بلامه احد ما ويوان المسموع على ما يطلق  
 اسم النقص غير ممكن الا بزمان وما لا يمكن اقامه الفرض الا بتقدير  
 فضا لانه سطور به اقامه والساني ان الله تعالى افرز المسموع بالذبح  
 ولو كان المراد بالمسموع الصالح المبادى الى اذنه ما يطلق عليه اسم النقص  
 وذلك كحصول افضل الوضوء العالم ان المفروض سائر الاعضاء غشك  
 مقتدر لا اذنه ما يطلق عليه اسم النقص ولا الكل كما لا يملك جملة الا ان  
 المقدور لم يجز عجزه كماله فلا يتم ان معترف بالسنة في مقتضى النقص  
 قوله اذا استنفذت هذا التقاضى ولكن لا بد من العلامة كماله الصراط  
 كرك على حقيقة لم يستشرف الى يستنبط قوله عند الدرس  
 السنة من التفرع لكن الصالح مع الفرض وهذا قال محمد رحمه الله  
 فيعمل في راعته قوله وسنوع الاستعداد ان يصح اصابعه  
 على مقدم ربه وكفته على فترته وكلامه الى فناء قوله ادب

لم يكن  
 الى افراد فائدة لا انحاء  
 الى اذنه ما يطلق عليه  
 بعض

اي حوله

حصول العلم بالادب

الطهارة التي ان سوي بقلبه وبقول لسانه توسد رفع الحديث ان  
 استباحة الصلوة او امتثال امر الله تعالى قوله كما اخرج الى  
 حرج ما خرج قوله والمعاني داران بها العباد والعلية معان عن  
 معني كمال المحل ويختبر به حال المحل قوله حكم الظاهر من هذا اضافة  
 الشيء الى نفسه لم يحكم من الظاهر كما يقال علم العقيدة وعلم الطبقة  
 ان ينقص صفاتها الضيقة قبل الشجر واذا حال العضو في بعض الصفات  
 الدوائية قوله انزال المنى لاضافة الرجوع لا الانزال والحض واليقظ  
 اضافة الحكم الى الصراط كما في صدقة الفطر والحسن المجتبى للنفقات الموضع  
 ارادة القيام الى الصلوة قوله وليس في المذكر والودي غشك ادبها الى  
 فان قلت ما الفائدة في قوله وفيها الوضوء وقد علم الاستفاض بقوله  
 كل ما خرج من العبد بل بلغ هذا المختلج قوله لا كماله الله فان غشك لا  
 ينقص الوضوء بهما فان قالوا لا يخرج من تحت النول وقد انزع الى  
 في النول فلما فائدة في احوال الوضوء في الودي قلت انما ان الودي يخرج  
 بعد الوضوء النول ولا الودي وان خرج من تحت النول فالوضوء يقع على الودي  
 وقال لم يخرج من تحت النول  
 سواها لا يكون

الوضوء في الودي  
 جمعا وبقوله لا يخرج  
 من تحت النول



قول فليلا كان ذكره فان كان لفظ القليل صفة للماء  
 كان للخلاف مع السامعي رحمه الله وان كان صفة التي اسه كان للخلاف مع  
 مالكي رحمه الله ولحوز ان يكون العليل صفة للتي اسه لان النفاذ ليس منقول  
 يستوي فيه المذكر والمؤنن والله تعالى له رحمه الله فترى المحسن قول  
 ادر يحفظ الماء من انما على ان الامر بالشيء من غير صفة والشيء الذي هو  
 لصفته وهو اختيار الشيخ الامام الى من كان رحمه الله قول من الخائب  
 الاخر في اشارته الى ان يتجسس موضع الوقوع وهو قول الشيخ الى المحسن  
 رحمه الله قول كالمسك الى الحرمه قدم المسك لانه مجمع عليه وهذا اذا ما  
 حتم انما اما اذا قيل الماء حرمه اخذ الى وصفه رحمه الله لفسد الماء على  
 ما روي المحلى عنه قول والمستعجل كل ما الى الحرمه من انما حرمه الشريعة  
 وفي اللغة على ان جميع ما استعمل في شيء كان ونظيره لفظ الولد وكان حرمه  
 الكلام ان تقدم فعره الماء المستعمل على حكمه الا ان كما اشار الى انما  
 قدم الحكم على التعريف قول حرمه الصلوة فيه بان جعله قويا ولم يقل عليه  
 وان كان الحكم فيها وهذا لان النسيان في التور بصرفه ما في المصنف

لا يرد على

لان الاشياء في الاول اكثر ولا الاول مستوفى عنه الضاف الى العلم  
 وما لم ينظره والثاني يلحقه قول والوضوء منه بان جعله من ان قول  
 جعله المحسن في الامم قد تم كحسين لانه ما ان التي اسه وكان بل هو الامم في  
 من هذا الموضع كراماته ونظيره قوله تعالى له من صلاته لانه قول  
 روح الى الميراث ماء الذي يطهره اطلاق اسم المحلى على الحال والحوز لئلا  
 الى التي اسه لان نهرها لا يطهر البز ولا يتم حوا المصلحة وقوله من لسان  
 حكمه المسله قول طهارة اياها اشارته الى انه لا يفتل في الحجارة  
 الطير قول سودا انه مدنيه سودا وطوله الذي في قول مسكن  
 لطير الاكار وبلا سطر لاسمحما قول مسكن كسب الدلو صر ما  
 عند البعض راجع الى الواحد والى قدر المستحق وعند البعض راجع الى  
 قدر المستحق دون الواحد والى سطر لاسمحما من لفظ الواحد قول  
 نوح جميع الماء المراد الذي كان ووقوع لا وقت الضريح حتى لو كان  
 ووقوع التي اسه ما به دلون ثم صار ما به في حسمه لطير الذي من حسمه  
 ما الذي اسه

ما الذي اسه



تجاوز كنهه

قوله معناه اذا عجز حاربه والقناس ان يعال معينه لان البهر  
 مونه وانما ذكرها لاجل اللفظ او توهم انه فعل لمعنى في معنى  
 او على تقدير اذا عجز وهو الماء الذي يحرك على وجه الارض من غير  
 الماء مع قوله لا نخرج اسنان الى الارض من قوله نخرج  
 الرجوع الى الله قوله حتى يحققوا الحق في صدورهم ويدركوا في القدر  
 لازم ومتعارف قوله سمعوا الامي بهذا مطلقا فلما والمؤمنين  
 والكافرين والخائفين قوله مسكوكا متوقفه لان حكمه  
 السكر اللوقف ليعارض الاحاديث والانا والقناس كل حرف وقال الله  
 طامرا الذين يتبعون ان يعال محاط **د** **السم**  
 ومناسبه هذا المار مع البار المتقدم في ايراد لعدد لذكر اشياء الكما  
 الله تعالى الله تعالى ذكر الوضوء ثم رتب عليه التيمم والاروضوا اصل  
 والتيمم خلفه والسميم الفضل الى قصد كان ثم صار عجمان مع قصد  
 مخصوص واستعمل الالفاظ هذه الله على بعثتان من الخصوص

السميم كالملاات فانه المعاون في استنفاء ثم صار عجمان  
 في كل معاونه وتارة من العجم الى الخصوص كج صا عجمان  
 عن قصد مخصوص وانه كسر الظاير والسميم بهذا القيد قوله ان  
 صارح المضارع للشارح يكون عطفا له على محذوف وهو ما في  
 الان محله النص لكونه حالا وان رتبة يكون عطفا على ما قبله  
 قوله ويمنى ما في قوله المتأخر على الارض منادى في كتاب الله تعالى  
 العنقر في الاقدام في الاثان لسان الرخصة تقدم المرض طيبا  
 عليه ولا المرض عارض من الله تعالى من غير اعتبار العدد  
 فقدم سال الحكم فيما حار من قبله واما في الروايات الغدوم المعنيان  
 في المسافر لما منعه من حقه وفي المرض منعه من حكمه فقدم الحكم  
 على الحكمين في قوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر فبان الرخصة  
 دور السرح في قوله تعالى او طأ وطأ منكم الفايظ او لا مستقيم النساء  
 سان السرح دور الرخصة حتى يخرج من الرخصة المذكورة في الفقه في  
 الاول

الاول وهو قوله وهو مسافر



الرخصة في الآخر من يعرف من السطح المذكور آخر في القصة  
 الآخر السطح في الأول من ونظره في على أصلها ما وفتر عنها  
 السما ودكر الحرة بحكم الأولى دور الحركة وذكر الطرف في الحركة دور الأولى  
 قوله في حرمها أو التي في لرواه الحسن بن حنيفة رحمه الله فإنه يروى أن  
 يكن الماء قدامه فالمسافة ميل وان كان قد رافق مياهاً ومن يختار من  
 الحرجي رحمه الله فالمصنف لقله أو أكثر استثنائه من المبدأ والأكثر في  
 الرخصة مطلقاً في استدلاله فاما في حركته أو ما يتعلق بالماء  
 وكذا إذا ربط الرخصة بجله التميم قوله في التمسك وذكر في الإحتقان أن  
 على خلق الدنيا ونظر إليها فضاء من الماء وحالاً الذي جعله خلق الله تعالى  
 الأرض من رزقها فلو كان أصل الأرض من الماء فلهذا قام مقام الماء  
 بعده قوله التميم في شأن قال من الأرض ضربة للوجه وضرب  
 للدراسم وضربه للوجه والدراسم ما ناء الوضع لحوز ولكن الضربة أو في ماله  
 في إيصال التماسك إلى الأصابع ورواه الحركة إلى المرفق وعبد النبي في

قوله في حرمها أو التي في لرواه الحسن بن حنيفة رحمه الله فإنه يروى أن

في رواه الحسن بن حنيفة رحمه الله إلى الرشح نفى المصنف الفقيه في قوله  
 رواه في الكيفية والكمية قوله في حرم الأرض وهو لو حرق الصبر ما دا  
 ولا يطبع ولا يلبس كالحدود والذين ونحو ما هم عند أبي حنيفة رحمه الله لا  
 يستطاع أن ينقص مدته في محد حرمه رحمه الله لصلح قوله ومقتضى الصلح  
 رونه الماء سواء كان في الصلح أو خارج الصلح ومحمد بن أبي حنيفة رحمه الله  
 رونه الماء في الصلح لا يضره قوله في يضيئ بيمينه ما ساء من القرض والبول  
 ومحمد بن أبي حنيفة رحمه الله في نوا كل من نزل من هذا الماء على التميم مطر عندنا  
 مطلقاً ومحمد بن أبي حنيفة رحمه الله الصلح مع قيام أحدث حقيقة كطهران المعنى  
 قوله في حرمه في رواه لحوز للمولى الضار في الكافي في قوله في الأصل في الظن  
 له في قوله في رواه كذا أنظر أنه كفيه كعتان قصا للجمعة قوله إذا صلى الماء في خلقه  
 وإنما قيل للناس لأنه لظن أن في الكوز ماء وتتم الحوز ولو كان الماء في الكوز والكوز  
 معلوق على الدابة أن كان التميم رايقاً والكوز معلوق على عنق الدابة لحوز التميم وليس  
 كان خلفها لا ولو كان راكباً وكذا على العكس قوله عليه منه فلو أن التميم



انما يحيط الطلقة موضع الاجزاء اما وان كان موضع جرح الماء السحري  
 للطلقة ولو يميم وصلى موضع جرح الماء كما اعطاه الله بعد الصلوة  
 الميم مناصبه مدد النار سائر الميم  
 الميم حلف عن الكل والميم حلف عن العوض وقدم الميم لانه خلف  
 الكل ثم الميم عليه ولا ان الميم رخصة والميم رخصة الصالح  
 رخصة وسري رخصة الميم حلف الميم على الخنزير السري كما يكون  
 الى الكعبين حان بالسنة ولم يعلل لان الخنزير مخترع من ان  
 وسر ان يزرع الحق ويعمل والا فاحسان السنة ولم يعلل لان  
 السنة بسمل القول والفعل والميم حلف بثبوته بقول النبي عليه السلام و  
 فعله ايضا ولهذا قال بالسنة حلف حذر من حلف للوضوء فيه امثاله  
 الى ان الخنزير من الخنازة والمخزوع كما علة فيها اسان الى ان لو  
 شدد القم وبسر الحشر كما حذر الخنزير الميم على الحشر لان بيد الميم  
 عن الماء حذر الى حنفيه حمله ولذا لم يرد الماء في خلاص الصلوة

بسم الله

الميم صليته فلو حان الميم كان هذا من الميم مدد الخنزير وفيه اسان  
 ايضا الى ان الخنزير المستقاضي من طعناتها الميم بعد خروج الوقت لان  
 حذرهما مقادير قول من قبل الاصابع الى ان في اشارة الى ان  
 الخنزير سد امر قبل الاصابع ايضا لان الميم خلفه الخنزير وانما قال  
 الساق ولم يعلل الى الكعبين رعيته للمخبط الميم في ماله روى انه عليه السلام  
 قال الميم عا الى الساق قول من قبله ماله اصابع اسان الى ان لو  
 باصبع واحد لا يراى في الاصابع الا اصغر والاكبر فيه سواء وان كان  
 غير موضع الاصابع فامحذر ما حذر كوز قول من حذر كثر ثم  
 الخنزير كان في موضع الاصابع فامحذر فيه اصغر الاصابع للاختصاص  
 قول من منه اسان الى الصريح ان لو كان ضلعا حتى لو لم يستر ولم  
 يفرج محذر المشي محذر الميم فالكثير لسترها الما مية المفصلة والكبير  
 في الما مية المفصلة فاللبيد منها الكثير لثقل الخنزير المتفرق على خوف  
 قول من حذر عليه الخنزير اذا لم يستر على طهاره كما لم يتم اجنبه

ك

يجوز

يجوز

يجوز



ماء فمهم وحيداً مقدماً على الوضوء فإنه ينقض الوضوء  
 وقال بعضهم الممسح سريع في الأحكام لا الخنثاء لأنه لم يكره  
 غسل الأعضاء والممسح والممسح سريع غسل البدن والممسح  
 ولا يتحقق معنى الخضة فيه فالخوض قولهم وليس عليه إيمان بيقينه  
 هذا في قولهم من يقول بالموت لا فإن عمدهم عليه إيمان بقوله الوضوء  
 الحق بالموت لا قولهم يتم منه يوم وليلة لأن الممسح حكمه معلوم بالوقت  
 فلو لم يمتد فيه آخر الوقت كالصلاة قولهم فلو لم يمتد في الأبد  
 الجبر موقوف قبل الحدث قولهم محله هو الحدث الذي وضع الجسد على  
 أبعاده وأسفله من طين القدم إلى الكعب وحده منقذ من الركوع على السجدة  
 جاز كالنقل للقدم والخشوع أن يقيم على التماس من غير أن ينقله متى  
 قولهم السجدة شق التماس حتى إذا كنت ما وراءه ما مضى  
 قولهم يجوز الممسح على الجوار ومحمد بن الحسن لا يستغنى فيه الجبهة  
 شرطاً لأن الممسح عليها كالغسل طمأنتها فوجه الاستغناء المبدل  
 إذا

إذا كان صلى الله عليه وسلم المستطاع البذل الضا والبدل اعلم  
 كالحض منسبه ارا هذا البذل  
 عنفت الوار المتقدمة أنه ذكر من أكل حكم المحض والنفس والبدن  
 ولم يكره حكمه لاعتداله بما عتد في هذا المباح حكم الاعتدال  
 الكفاية الخاصة له مع ما الممسح أن يمسح المحض فقط الركبتين  
 لكان الوضوء الذي هو خضه إسقاطاً للمحض فقط المحض لكان  
 الوضوء فعلى هذا ينبغي تقديم ما المحض على ما الممسح لأنه يسقط  
 الكل والممسح يسقط البعض بل كان في شأن الطهارة أصلاً  
 وخلفاً فلما شتر المحض الكل وهو التيمم فشرطه البعض وهو  
 فلهذا انتأخر المحض والما قبله بالمحض دون النفس وإن كان  
 البذل لا يعلمها لأن كل حكم من حكم النفس من سقوط الصلوات  
 وحرمه الصلوات والصلوات وغيرها من غير ما يمسح المحض والجميع أحكام المحض  
 على المحض كالتصا والعتق والاستبراء والبايع ولا لأنه حاله محمول  
 في هذا الأمر كحالته دون النفس من المألوف في البذل لوجه الرابع



















قوله فنهروا سلفه اساور الى الله ربه قسرا الشبه والصلح ولكن لا يخرج  
 القوي حتى لو لم ينفذ السدا الصلح وسدا لان الاولي الاوجه الا انه سدا للصحة الطليعية بها  
 اتوكم العبد فانه ينفذ في الالة وكلما وجد السدا في رزاه لانها الرزاة مطروحة  
 الى حالة الصلح ان قال العام في رزاه الله احسن سدا بالنصف الاستدلال  
 فان امسك النصف الاستدلال في النصف اقره الا فلا في سدا على وجهه وحسن  
 على هذا انه لا يحد بهما السدا وهو المحذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن  
 محذور وضع الرزاه في سدا محذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن  
 عمن سدا الصلح في سدا محذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن  
 وكلما سدا في سدا محذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن  
 للاصل والوضوح في سدا محذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن  
 قوله في سدا محذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن  
 فلم يرد اما صلي اح الزا والستفيل وروي في سدا محذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن  
 الملاحة الاحوال الملاحة وسدا محذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن  
 الالة وسدا محذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن  
 وقيل في سدا محذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن

**صالح المرفض**

لان ان جالسا ان الصلح في سدا محذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن  
 على المرفض القيام على سدا محذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن  
 ملكة القيام اهلا وقال في سدا محذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن

قوله واذا حاور الدم على الارض اما حقيقه او فندرا فان كان  
 عاودها الدم فزاد في سدا محذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن  
 تمامه في سدا محذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن  
 من رزاه الله في سدا محذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن

**الانجاس**

قوله في سدا محذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن  
 في سدا محذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن  
 في سدا محذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن  
 في سدا محذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن  
 في سدا محذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن  
 في سدا محذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن  
 في سدا محذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن  
 في سدا محذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن

في سدا محذور في رزاه الله في سدا على وجهه وحسن















قوله والاول افضل لان كان الصلوة في الشهر المستحب فاحاطه  
 الاخيار في الحكم اذ اصاب في ركبا فاما ما عمن العوز فلا يحتمل  
 بالاعتدال وفي الغرض السعة التي كان اولي قوله وفيه ما عمن ان كان  
 الصلوة في الايام التي لم يطلع الشمس بان قال فيكون وان كان في رمضان  
 منه الظاهر ان الغرض من ركبا هو ان لا يترك ركبا في غير رمضان  
 محتاج الى من الوقتية بعد الغرض لان الغرض في وقتية متغير والفضل  
 تعارض في قوله ومن التحريم فكل ركبا في الصلوة في وقت  
 نوصا ناولا للصلوة ثم انما المستحب ولم يستعمل العمل المستحب وكثير من  
 منه فانه يجوز صلوة ثم لا يترك ركبا في الشهر المستحب الصلاة في الايام التي  
 قد مضت لان القسام في الصلوة سبحانه في حقه فاحتاج الى الله لا يحاكم  
 اما الصلوة في ايام النهار فيكونه سبحانه في ظهور لان الامساك في اول النهار  
 محاذ فاكفي في الله المقدسة ومحمد العوض يجوز الصلوة انما في وقت متاخر  
 اذا كانت في النهار ويحكم العوض في الركوع قوله الا ان يكون  
 خائفا من ان يظلم الله ما دل يجوز من العوز والسمع قوله من ركبا في الصلاة  
 الى ان لم يترك ان يظلم الله ما دل قوله لا يترك ركبا في الصلاة

الى ان لو صلى مع غيره لم يترك ركبا في الصلاة المستحب لان القسام  
 في الاستثناء منه التحريم في ركبا في حقه الله لو صلى مع غيره  
 يحتمل عليه الكفر وان اصاب الغلبة لانه استحب حكمه في الحكم الشرعي قوله  
 لخصا قوله صلى في هذا الاطلاق في قوله الى ان في حقه الله وان سجد في  
 الاستدراك في الاعمال بعد صفة الصلوة  
 لما فرغ من ركبا في الشرط الشرعي في بيان الشرط في الوصف والصفة مصدران  
 كالوصف والصفة الا انما اصطلاح الحكم في الوصف ما دام بالوصف  
 والصفة ما دام بالوصف ووجه قوله كان معي في الصلاة لان الغرض  
 جمع الغرض الا ان اول الغرض الغرض في جميع الغرض والصفة وانما قال  
 والغرض الصلوة ولم يقل ان كان الصلوة لم يترك ركبا في الصلاة والصفة  
 لانها فرض والسبب في ان سجد التحريم في الصلوة وانما الشرط سجدتها  
 لما امر الله بالصلاة وقرئ الله بها في قوله عليه السلام لقينوا من تاجب  
 في القسام والركعة وكان لكن القسام في ركبا في الصلاة والصفة ذكر في اول الآية  
 في القسام وفي هذا الحكم القسام في ركبا في الصلاة في القسام في الصلاة  
 فرض لقوله عليه السلام اذا قلعت من الوضوء فقل صلواتك وعودتك كان



























[illegible][illegible]















قال لا نفد الذكر والذكر للموت بعد ان لا يملكه على الخلق  
 الحبيب من الذكر الطاهر العبد والالوهية في قوله طاهر  
 حمله ١٠٠ وادنى قوله لا يملكه لان لا يملكه احد ولا يملكه احد  
 زاهد خلا في ما يورث لا يملكه **قوله** وكنى الحبيب في قوله الحبيب  
 قاصر فكون في بيعه قصوله فان قيل بين الحبيب وبين ما جازاه الوفاء  
 لان مولاه مدني لان طعم بلجواذ قلنا هو ما لم يكن الله تعالى لم يستمر طعم  
 الله تعالى في ما لم يخالط من غيره وذكر بقوله تعالى وجاهد من نفسك وقل  
 وقالوا المشركين الصبيان في غير الخاطين **قوله** من قبل محمد اولى  
 عند لا يسمعون يقولون **قوله** في ما انما يملكه من الله تعالى لان الله تعالى  
 قال الله تعالى ومن ذخرناه آمنا والظلمة ما انما يملكه من الله تعالى لان الله تعالى  
 جعلنا **قوله** فرضها ونفعلها قال الثاني رحمه الله لا يجوز ان يملكه احد  
 ما لم يملكه الله لا يجوز ان يملكه احد **قوله** على ظهر كونه من غيره  
 لانه لا يجوز **قوله** ادا لم يكن من حيث الامام لان العلم والتأخر من  
 الامام في كل ما يمتنع اليه وحده **قوله** في قوله المستور عن انواع اربعة  
 عباد الله وعاملون وعقوبات وكما روي في العبادات انواع ثمانية وعشرين  
 كالصلوة والصوم وما في حكمه كالزكاة وصبر كسب قايح وكان القمار  
 بل كسب حرم قبل الزكاة لانه في ايضا الا اذا اذن في ذلك الله تعالى افعوا القمار

والاصح

من قبل محمد اولى  
 من قبل محمد اولى  
 من قبل محمد اولى

نوع

والاخر

السلام  
 قال لا نفد الذكر والذكر للموت بعد ان لا يملكه على الخلق  
 الحبيب من الذكر الطاهر العبد والالوهية في قوله طاهر  
 حمله ١٠٠ وادنى قوله لا يملكه لان لا يملكه احد ولا يملكه احد  
 زاهد خلا في ما يورث لا يملكه **قوله** وكنى الحبيب في قوله الحبيب  
 قاصر فكون في بيعه قصوله فان قيل بين الحبيب وبين ما جازاه الوفاء  
 لان مولاه مدني لان طعم بلجواذ قلنا هو ما لم يكن الله تعالى لم يستمر طعم  
 الله تعالى في ما لم يخالط من غيره وذكر بقوله تعالى وجاهد من نفسك وقل  
 وقالوا المشركين الصبيان في غير الخاطين **قوله** من قبل محمد اولى  
 عند لا يسمعون يقولون **قوله** في ما انما يملكه من الله تعالى لان الله تعالى  
 قال الله تعالى ومن ذخرناه آمنا والظلمة ما انما يملكه من الله تعالى لان الله تعالى  
 جعلنا **قوله** فرضها ونفعلها قال الثاني رحمه الله لا يجوز ان يملكه احد  
 ما لم يملكه الله لا يجوز ان يملكه احد **قوله** على ظهر كونه من غيره  
 لانه لا يجوز **قوله** ادا لم يكن من حيث الامام لان العلم والتأخر من  
 الامام في كل ما يمتنع اليه وحده **قوله** في قوله المستور عن انواع اربعة  
 عباد الله وعاملون وعقوبات وكما روي في العبادات انواع ثمانية وعشرين  
 كالصلوة والصوم وما في حكمه كالزكاة وصبر كسب قايح وكان القمار  
 بل كسب حرم قبل الزكاة لانه في ايضا الا اذا اذن في ذلك الله تعالى افعوا القمار

من يقول

حتى يبلغ عشرة من شيعته الا  
 هاتوا نوع عشرة اموات

او من الله

العبودية

وت



۱۰۰

لا اله الا الله

ولم يبق

[illegible]

التحيز من ناحيته  
أثبت - الشيء الضيق اعاني  
وحيث انني قد وضعت اليد  
على امرها فمن امن لم يزل يات  
يحمل شوكه وسائر الحزن والهم  
لما في منفعته العبد المذنب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والتحریر

2401



هي

باب زيود الذهب

23

[illegible]

لاکھ







بج  
لؤلؤ

هكذا

فقال عالم مدفع له السلام وقد وجد في بعض النسخ ان قوله  
الاحمر حتى لو اطلق رب العالمين لم يترك في الايام الا حتى المصطفى  
وقال لو كان العالم غنيا لكان له العلم في كل زمان واخذ من الحسن واليون  
ما ياحده الصدقة من وجه الامير في الناس خرج عن غيره الزكوة  
بالسلام الى العالم حتى لو كان في العالم لا يلبس على ان عادته  
الصدقة من غير هذا فقلنا لو كان العالم غنيا لكان له العلم في كل زمان  
لا بالشبه في حق بغيره الحقيقة صيانة لغيره الرسول عليه السلام  
عن شتم الجنة ايضا الا ترى ان الصدقة حرم على مولاه ايضا  
والخاتبون المراد مكاتب عن المولى ومكاتب عن الخاتون فقلنا  
السيدة الشريفة ايضا في البيت بادي واصله كما في ابن الفقير ابن  
الغني للفقير الغني فقلنا ابن السيد **قوله** والآخر دفع الزكوة الى ذي  
واصله ان العام اذا خص من البعض فخص به فخصه فخصه الواحد  
**قوله** انما الصدقة للفقير اختصر منه الذي لقوله انما ينفقهم الله  
الذي في الآية فيختص بقوله عهد خذوا من الفم **قوله** وقد صافي فقراهم  
والدفع الغني الغني فلا رغب في موجب الزكوة وعني حرم اكل  
الزكوة كوجوه صدقة العطر والاصحبه وعني حرم السؤال او تعدد  
حسب من علم بعد البعض وعند عامة العلماء اقلها كقولهم

وما يستحقونه

ومنه حرم ولا بد من السرقة الى ذواتها اذا الزوجية في معنى قولهم **قوله** على السؤال

٣٣

والسنة

البيضة

هذا حرم الزكوة بسبب التوارث من غير حرمه وتنفق كل واحد  
عليها بالصاحبه **قوله** ولا بد من الزوجية هاشم وروى ابو عبد الله عن ابي  
حسبه ربه ان هذا الحكم كان قبل هذا اقل في زماننا يجوز الدفع اليهم  
بعد الحرام وهو انعام العوض **قوله** يظن فقرا والمراد غلظ  
هذا الشارة الى انه لو شك في كونه فقيرا لغيره لغير الاعادة والشك باستوف  
طراة وغلبة الظن فالحق اجد حاشية **قوله** هاشم او كما فرأى ذي  
الاجماع منعقد على انه لو كان مستانسا او حريبا وانما طب الاعادة  
**قوله** ثم علم ان عبده او مكاتبه فيه اشارة الى انه لا يجوز دفع الصدقة  
الى عبده او مكاتبه **قوله** ويكسر نقلا الزكوة يلد في يدي لقوله علم  
وقد صافي فقراهم والمراد خبر الواحد واجب على وجه التكامل  
النسخ وقوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمطلين والمطلين يعني  
جواز النقل فقلت بالكره دون الحرمة معللا بالكمالات **قوله**  
**قوله** هذا من قبيل اضافة الشئ الى غير الشئ كما يقال حبة الابل  
اسببه الكبد ايضا سببه الرافعة الذي يكونه في علة العطر  
سببه الحكمة في اضافة الشئ الى غير الشئ ان يصير حراما على الاداء  
علا الوقت فكان من حقا ان يعدم على الحرام لا الحرام به فها مع











والحوادث الثاني ان الحوادث في الهياكل الشجرية هي البوم والسنجاب  
ان الحشرات حذفت اهلها هذه الحشرات والاصح ان حذفت  
الحيوانات عنها ولا يرد نقصا وان لم يكن الصوم الاسفل عن  
الحجاء لله تعالى واسأل الخنافس عن الحجاج الخنافس لا تقا  
فكون ذكر الصوم موجودا في قوله من احسن اعتدادي الحشرات  
احسن اعتدادي في هواخيه واسبق طي صيد في  
الانف الضم شجر جابر صمها مقيد والحافة طعنة تصل الى  
الموت والآفة شجرة اثم الدارس والحرام في الدوا الرطبة  
لا اليابس غير مفسد بالاحتراق في الشمس لا في الشمس جمع الله  
فرقة ظاهروا ويرى الرطبة واليابس والكثرة شجاعتها على ان  
العبرة للوصول حتى اذا علم ان اليابس والكثرة وصل الى حدود  
فقد الصوم وان علم ان الرطبة لم يصل الى الحد **ف** او حاد  
من هذا اذا دامت مدة الشدة الجوع والعطش وعندنا في  
جمعة الله المرخص حتى في تلك المنقر او دهاج العضوان كان  
في عيونه رمد خاود دهاج العرس بالصوم **ف** لم يفرجها الشدة  
لكن على المريض ان يؤخر بالقدرة لان الصحة في العسا شريطة  
القدرة ليست شرط **ف** والحال في المرض في المرض التي لها

فوله  
تبلغ

*(Faint handwritten notes in Arabic script)*

والموتى التي توضع **في** بطنه ويحط به ولم يكن له ولد ولا نسل  
 من نسله الا بعد ختمها كما في العارن خلا في صدق البطر فان  
 العارن قد صار في الاطعام بطنه لا باحسان يوجد اكلتان  
 في بطنه من الحنظل **في** امسك انفسه يومها الا ان كان من  
 آخر اليوم نصفه لو كان في تلك النصف في اول اليوم حط عليه  
 الصوم ما دخل عليه الا مساك **في** واذا حلت المرأة للماء  
 والبرق في كل من الحنظل وكذا الى انض **في** قد اطابض تاكل سراً  
 في الحنظل والحنظل والسحور ما في كل عند السحور **في**  
 ورجل وامرأتان لا في نفع العباد فصا ومنه جفوه من  
 السحور كما اعدد الله ما قد نفع العلم خيره من المراد من  
 العلم علم طاعة الله **في** **الاعتكاف** عكف اقام الصوم  
 والصلوة في عباد وحده فيكون الصوم بعد شرط الاعتكاف  
 فلهذا اقدم الصوم على الاعتكاف والاعتكاف من العكف وهو  
 الحبس والاقامة **في** **الاعتكاف** من سماء مستحب  
 من سنة الحسن بن علي بن ابي حمزة على انه لا يستلزم  
 الاستحباب **في** على المعتكف الاستغناء عن كل موضع  
 كان الخراج من ظهوره ايضاً كما في **في** كان الفاس والجيش  
 في

عند اني يوسف  
للصلوة ولا عتكا  
شروع لا استداه  
فيكون تبعا ايضا  
الاصوم هو

كان الدواء مخطوراً



احسانا

ان يكون الدواعي شطورا محصلا ايضا لا ان يكون الدواعي  
اباحتها فتركنا القياس على الخلاف الصوم وان المباح ليس  
محظورا في الصوم بل الكفر عنه ترك الصوم فلا عمل في الصوم  
بل لا ترك العباد لا يثبت الا بدليل في طي الاطراف لا  
او المودعها اذا كان الاعساف واجبا لم كان فلا يجوز  
ان طرح لعبادة المرفي واصله اجنا **فيها** ذكره  
الصمت ان ترك التحدث مع من هو في الصوم لم يفتقر في  
بل **فيها** من غير ان يفتقر الساحة الاضمار بعد في  
مفعول في الله تعالى واجتنب الانفس الشخ **فيها** ومن  
على نفس الشرط في صحة النذر بالشي ان يكون من حيث احد  
وان يكون عمادة مقصودة وان لا يكون هو واحد انفسه فلما كان  
الاعساف لا سدا من الصلوة فيكون النذر بالاعساف  
ممنوع النذر بالصلوة معنى فلهذا جاز النذر به وان يكن  
محرمة واحد **بعد اعلم** **كتاب**  
العبادات في الامور بدين خمسة كالصلوة وماله مقصود  
كالركعة ومركبة كالحج فلما يتر النوع الاول ليس شرط في بيان  
الرجح الاحمر وهو في بل يفتح الجاوسر عالقان **فيها**

الناس

على  
شرع

وقوا

وقوا

فمن اعلم الله على الناس حج البيت فكم الجاوسر **فيها** والشرع  
عند ربح القصر الى القاع المتظمة التي يجوز على الوجه الشرعي وهو  
الرجح والاعساف في الشار واجبات في الحج واجبات ايضا في الوضوء  
مرد المودع في الجاوسر وغيرها وصفة بالواحد **فيها** في المصير  
الاستطاع عند ما زاد كره للمس وعند الساج وجه الله مقصودة  
لما ائتمه انما **فيها** **فيها** الاصل هذا عند في حصة رجمة الله  
حتى لا تخف على المؤمن والمفلوج وعذرها حرم احتلوا ان الصي  
عند الجرح حرم الله شرط الوجوه ام شرط الاداء فائدة  
الاخذ ان من حقه الصلوة شرط الاداء جواز الاجازة لتحقيق  
لص الوجوه **فيها** على الزاد والراحدة ذهابا وجائبا **فيها**  
الى حرمه وهو عند رجمة الله اذ لم يشرط ان يكون مع النفقة  
مع بعد الى شهر آخر ايضا **فيها** الطريق ايضا لحصول المساج  
هو قول في حصة رجمة الله ان الطريق ورافعة المدين وجود  
المحرم في المرأة شرط الوجوه ام شرط الاداء **فيها** ان يكون لها  
محرم نكاحي بعد ابدا بالرحيم والمصاهرة او الرضا **فيها** وكس  
المرأة مطلقا منها والاشارة **فيها** يجوز حتى يستلزم المحرم **فيها**  
الواقعة **فيها** **فيها** وهو الاصل في زمان واستنصر المكان

المنسوبة الى الله تعالى

ليشمل الكل

امن

يعني محرم

الكليهما















الضروف لا يمكن اداء الذبح بعده **قوله** حتى يظهر وقوله وارحوا نفوسكم  
 طواف الذمارة وتضع **قوله** ولا تشي عنها فتشرك الطيار الذي  
 طواف الصدر **قوله** **الحاصل** قوله ثم اجعلوا من صلاتكم  
 بعضها من الصلوات من كمالها بانك الاحتمار والصلوات اوله  
 ذكر الاداء الكامل اوله ثم اقامه بعده والصلوات جمع طواف  
 اريد به ههنا الطواف بالصدر يدل على انها حرة والصلوة  
 لا يجمع اوله والواجب التطيع حتى تترادخ حتى يركب  
 ثم انه ذكر الكفارة مجمل اختار ذكر الحائض وهو الوجه مطلقا  
 من غير تقييد بغيره ثم شرح في نفسه ما هو ان تطيع عصى  
 كما لا الى آخره وهكذا في صاحب الكسار يذكر اولها  
 فوالحاشا لما استعمله الباب ثم يستعمل المفسر **قوله** هذه صلات  
 قال صلى الله عليه وسلم كل صديق مذكوره غير مقدرة في ما يشرح  
 والمراد منها نصف صاع من الزاوي قبل القبله والجراد كذا  
 عن المفسر صلى الله عليه وسلم ليس ثوبا او غطي راسه اراد الله  
 للعبادة والتعظيم المعين حتى يفرج بالقميص او وضع اثار  
 او حرقه حطت على راسه لا تحب على **قوله** ولا يحل ان يلبس  
 من ذلك ثوبا ليس نصف يوم وقوله صدقة عندنا نصف يوم وعند

يعتبر  
 وهو مصير  
 اما لانه صبي

من خاص  
 لو لم يصب

الصبر مقدار نصف فتمت الدم الذب مقدار الثلث وغير ذلك  
 وان كان موضع الحجام حج حجة بكسر الميم وهي قارة  
 الحجام وشرح في الحج والتميم في ذلك المواضع مع هذا انما ذكر  
 الحجام بالخط الحج لا احدا في عماد الثمار في موضع الحجام والقدر  
 الحجام على الراس واهل الفارس من المتقين واهل الميقات  
 على البطن **قوله** وان قص اظفار يديه ورجليه يطهر دم هذا  
 اذا كان في مجلس واحد اما اذا حلق الحنك فقد يرد به الله كذا  
 وعند فم الحنك الحنك عصبود مويك اذ دعا انقص الحنك في  
 اربعة عالم وهذا الامر طفره فتكسر اما لو انكس طفره  
 اعلن فادركه على شيء لانه لم يبق نايما فصارت كسر الحنك  
 اذ انجز ففقط **قوله** فهو كخنزير من اخرج شاة فقاراه الى لانه  
 خرج عن البيت فخرج الارقه حتى لو سرف الله اوضاعه  
 اخر لا يخرج عن شئ قوله ومرحاض احدى السبل من روى عن  
 او حسمه صلى الله عليه وسلم ان حاصها في الموضع المذكور لا يضره  
**قوله** وليس عليه ان يبارق امراته وعندهما كذا يفرقوا لاجلها  
 من ربه لها عند زفراد اخر ما وعد ان في اذا اتفها الى ذلك  
 المكان **قوله** وان حاص بعد الحنك في الحنك فطواف الزبارة

الحجام ص

قوله  
 الى  
 من  
 اظفار  
 فقص حنك  
 قوله وان  
 فقص حنك  
 فقص حنك  
 فقص حنك



این کتاب را به خط و قلم  
 و در شهر اصفهان در روز  
 و ماه و سال  
 و در شهر اصفهان در روز  
 و ماه و سال

مختوم

١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠















فیما وراوہ

لو استغنى عنها استغنى أيضا عما لا يكون التخيلا لا يكون التخيلا أيضا  
الكل التخيلا يكون باطلا **قوله** واجرة الكيا او ناقلة التخيلا على الباطل

الوطا لا عليه من  
ملا في استعداده  
من الاشياء خلا  
لاننا انفسنا  
نستعمل

وہی

رحمہ اللہ و دوہو

عن محمد بن عبد الله بن عيسى عن حماد بن عمار عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال من قرأ سورة النور في كل ليلة لم يضره شيء الا الموت

والوفاة على البشرية وكذا اجرة عشر الوصف وهو القادر على الشئ  
والبيان في عشرة ايام قصير الاول والرباع الثمن قبل الفجر  
الانوار والارواح قبل الفجر وبعد الفجر قبل الفجر

فما يات بعد الدروس ولا كذلك الخ **صلوات** الله على من قاموا  
وما يقوم سائر الاشياء بالسلوة ما لا يقوم بنفسها ولا يقوم سائر الاشياء

والخامسة التي هي انواع حمار الشرح وحمار العت حمار الاسود

فصل الحاد عشر في بيان اقسام الصدقات  
وهي من اقسام الصدقات التي هي من اقسام الصدقات  
وهي من اقسام الصدقات التي هي من اقسام الصدقات

الاجبار لواحدها الامر عيب او عدم له وجه اخصا والحقا والى عدم  
المرد واعلم ان الموانع انواع مانع كالحق والعدل كما اذا اضاف

الاجبار لواحدها الامتعين او تقدم له وانه صدق حيا وان لم يمت  
الموت واعلم ان الموانع انواع مانع تمنع انعقاد العقد كما اذا اصاب  
السبح الى الحرة ومانع يمنع من احكام كسائر الموانع ومانع يمنع من احكام كسائر الموانع

42



كما ان اوت وسار ما ولسا ان حيا والشرط في هذا الحكم وانما حاد احد  
 ار لو وال ان اتمت ب هذا العبد فهو حرة فاشترى له من قبله من قبله  
 فانه على العبد لا الى جزاء حتى لو اشترى له بعد ذلك بغيره ان لا يفتى  
 العبد على ان لم يشره من قبله لا يفتى له من قبله من قبله من قبله  
 الحكم ليعتق العبد على **قوله** ولهما ولا ادم ان وقفت على قوله لهما  
 وذلك من قبله ان ادم بغيره من قبله من قبله من قبله من قبله  
 وخيار المشتري مودع لهما حصة وان وقفت على قوله المشتري  
 بغيره من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله  
 وخيار المشتري لا يفتى له من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله  
 او مقبدا والبا بغيره الاطلاق لا يفتى له من قبله من قبله من قبله  
 لصلوات كتاب ذكره الكتاب **قوله** بغير حصة صاحبه حاز المودع  
 الحاضر العالم بطريق اطلاق اسم السيد على السيد لان الحاضر  
 سب العلم **قوله** حاز المودع **قوله** ودمائه من قبله من قبله من قبله  
 الى الشرط انه مانع تمام الحكم الى المصا وعندها ان يفتى له من قبله  
 فهو شرعا عالم بغيره ولا يفتى هذا الحاضر **قوله** وهو الحاضر اذا  
 داه فلو اجاز قبل المودع لا يفتى لان الحاضر موقوف المودع ولا يفتى  
 في اياه لو وقع بغيره لا يفتى له من قبله من قبله من قبله من قبله

قوله  
في المودع

كالا

الاحارة ثم اذا اذله من قبله حاز به ما يكون بعد المودع قال  
 منهم لا يفتى له من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله  
 انما الحكم من المودع بعد المودع من قبله من قبله من قبله من قبله  
 وطور يا هذا اذا لم يشره من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله  
 الداه وكفها الاصل هذا البان ان الحاضر لا يفتى له من قبله من قبله  
 المقصود والوجه في الحاضر الوجه والكلام في الداه مقصود اذا كان  
 المودع والحاضر في الفرض الشاة المودع ولا يفتى له من قبله من قبله  
 والفرض لا يفتى له من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله  
 اذا اذى بغيره من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله  
 بعد الداه وجوز الكتاب حمول على الداه لاهل الكوفة لان دورهم  
 كانت على نطفة واحد فاما في ديارنا فمهمة الداه فمهمة الداه  
 مشاهدا جميع البيوت الضعيف والشتوي المطبخ والمزيلة  
 في موضع يكون العبد مقصودا كما في سيرة قنبر لا بد من مشاهدا العبد ايضا  
**قوله** وسار ما ولسا ان حيا والشرط في هذا الحكم وهذا المسئلة هي ان حيا  
 المودع من تمام الحكم وحاز الاستحقاق بمنع تمام العبد وهذا حاز  
 الاستحقاق فان المالك لان العبد اعتقدت حوزا للعاقدين من المالك  
 والحاضر حيا ان كل واحد منهما من تمام تمامه من قبله من قبله

ولم يفتى له من قبله

هو

ان

فبينة







مناسبة لمراده منها ان في الالوان المذمومة التي فيها الفساد السبع  
مشرقة وفساد لادوم وفي هذا الباب السبع لادوم شرحت ان  
واحد منها يصغر لشدة عيب السبع كان فيها ماسد ولا  
البحر نوعان لادوم وغير لادوم ولما ذكرنا الصحيح شرع في بيان  
هذا الباب في ستة عشر اقسام باطلا وفسادا وعلوه والباطل  
ما يكون مشرقا وعاطلا لطلوع الالوان اذ ادود وسوس خست لا يسمع  
والفساد ما يكون مشرقا وعاطلا دون وصفه في هذا الباب  
القصص في الالوان اذ اصاب ذاك من خست عكس لادوم في الكثرة  
وهو ما في من عايناه وصفه الكثرة في آخر مني عني  
فانما لقب الباب بالسبع الفاسد دون الباطل المصروف في العايد  
شاهد الجميع لانما سمى فخر في العايد فانت الوصف والباطل  
فانت الاصل والوصف المصروف فانت وصف الكمال فيكون في الالوان  
موجود في الجميع وفي البعض زيادة في آخر فيكون لغير الباطل  
فالحيدون هو الى العايد كنسبة الانسان الى الحيوان ان في الانسان مكان العايد  
ان في الباطل او كلاهما في الحيوان في قسمين مخرم هو ما  
ليس بالعدو من سماء في كالدوم والمند والمخرم هو ما عند  
نوع من ادوم سماء في كالحمر والفساد فان كان العواصم مخرم

لا يسمع

فالحيدون هو

في باطلا مطلقا سوا الجمل ثمتا او ثمتا وان كان احداهما ثمتا وان  
ليس بالعدو من سماء في كالحمر والفساد فان كان العواصم مخرم  
العدو والدم وان كان بالعدو بعض فان حله مبيحا ليس الخبر  
لادوم كان باطلا ايضا وان جعله ثمتا ليس التوب بالخبر الدوس  
في كالدوم وان كان مع نقابعد بان باع الحمر بالعدو كان السبع  
لادوم الثوب باطلا في المخرم والسبع فاما علم ان السبع لادوم  
اسبابا ستة الجوز من التسليم والجهل وعدم المصلحة والغرور  
والشرط الفاسد والقي في بيع ام الولد والدبر والمكاتب  
المراد المذمور المطلق في حلال الساعي لله الله ولورضي للظاهر  
فقيه وابقان في ولا النراج لعني والد الجمل  
وسع المراد من السبع التوب من الدفع ومن التوب هو النافعة التي  
تدفع حالها عند الخلب ولا يخرج السبع بالثبات في الملازمة  
ذكره المفرد مع الملازمة ان يقول لصاحبها اذا اشت  
توبك المشت في فقد وجب السبع في السعي عن التوب في حقه الله  
في ان يقول التوب في هذا السبع بكذا اذا اشتك السبع في القول  
المشرك كذا لك اذا بدته الى فقد وجب السبع والقائل ان يقول  
الساعي المشت



او الفيت الحرج حجب البيط على خيار الاحاديث  
 ولا يصح ثوبه من ثوبه اذ لم يشترطوا احدا راما لوقا  
 احده من التوبير بل على انك الحار بالادامه ان اجاز  
 نيت حاز **قوله** على ان تخذوها المانع لا يشترط ان يشترط  
 اذ اوضع على ظهر القدم الشرا فكذا البيع فاسد فاسدا  
 الاستحسان طوز كذا لو شمس لانه السحر في ايام اليبس  
 اقرين بوزو المهر جان هو اليوم السواد عشر من شهر  
 الديار صقل السيف والديار انوطا الطعام بقوام البخر  
 او تكسر الدوس عليه وفي الحرج جرة وبالقاسيه جرح في  
 والفقها اطاقوا اسم الديار على الديار **قوله** صوم النصارى  
 فظن لا يهود فان قيل انخص الصوم بالنصارى والعطير باليهود  
 انما قلنا حتما يكون مبداء صوم اليهود معلوم فظن  
 لتغيرم الاحكام وفطر النصارى معلوم ان صومهم  
 الاقوى انما كانت الهلاية لتواشرا الى فطر النصارى بغير  
 ما شرعوا في صومهم **قوله** والقطان على قطوف العنب  
 قطنا قطنا اذ اقطوع العنبر وقد جعل اسم الوقت  
 وفيه ناع الى القطان **قوله** باصر الباع اي بلاد وهذا بعد الاصل  
 عن العنبر

في الحرج الحراج الى الاذن **قوله** وله من قمتها وانما وجب القيمة  
 ان الثمن لا ياتي ايجاب الثمن بغير البيع والواحد لقيمة والقيمة  
 هي المايه الى بازا والعين الثمن ما يكون باصطلاح المعاقدين  
 وفي رسول الله ع من الخيش وهو ترك الخيم وسكرها  
 عمله من الخيش الصياد وهو بازا من المعنى ههنا ان سنام السلة  
 بازا من ثمن مثلها وهو لا يوزن شرها وانما يوزن بغيرها المشتري  
 هذا النبي فيما اذا طلب المشتري بتم الثمن اذ اطلب بالاقول  
 لا يشتر بالزيادة **قوله** ومن الصوم على سوم غيره فقال سام السام  
 السله اي عرضها على البيع وسامها المشتري يعني امثالها او  
 السوم الرجل على سوم اخيه اي لا يشترى وهذا النبي فيما اذا  
 وقع التراضي بين البائع والمشتري اما قبل ذلك فلا يابى **قوله**  
 ومن قلبي الخلب الخلب تخلف ان يكون معي الخلب كالثمن معي  
 الثمن والخطب معي الخلف معي تخلف ان يكون معي الخلب  
 كالخادم مع الخادم والى هذين المعنيين اشتد في شرح الاثنان  
 وقد اورد حديثه عن النبي ع لا تتلقوا السلع وفي رواية لا  
 تتلقوا الى دكان **قوله** مع الخاضر للبادي خمل ان يكون  
 الام لا م الاجل وهو ان يولى المصري من البادي ليقاتل العدو  
 كالخمار

انما

الصيد

من ثمن المشتري

منه

المشور

ويحمل

كالخمار



ان يكون اللام المانع خاص بان يمنع من الباعى وهذا كما اذا كان اقل  
 البلية في عوقب **قال** الماسة من ثلث المصدرة  
 البيع مما وقع فاسدا وحب فصح وان يضر كل واحد منهما الى الاخر  
 وهذا المعنى موضح في الاقوال وفي اللام المانع في البيع  
 من القول والنية **قال** في قوله فاسدا وحب فصح وان يضر كل واحد منهما الى الاخر  
 هذه السلسلة كزال الشرط بالوسط لان الشرط اشارته الى ان الاقل فصح او لا  
 المحقق القول السابق في بيع الفاسد لان الشرط فاسد للبيع **قال** وفيه وجه من المداخلة  
 السلعة **قال** فائدة او كذا فائدة لان البيع لو باع من الشريك بعد الاقل قبل  
 القبض حال البيع ولو باع غيره لا يجوز فدل ان الاقل مباح حتى  
 للمعاملة مع جدد ما حق فيهما والى الوى ان البيع كيكين او وزيك  
**قال** لا يلزم على المشتري ان يملك او يبرز ولو كان انت الاقل بغير  
 لوج **قال** مع جدد ما حق فيهما والى الوى ان البيع كيكين او وزيك  
 ان شفيع الوارث لم يشفعه **قال** الباع المشتري والى يثبت الشفع  
 الشفع كنياء كذا الوى ان البيع جاوذه يلزم على الباع الاستبراء  
 حق الشفعة هو ثلثها وهذا الذي ذكرنا قولنا حصة الله  
 بعد ان لا يشفع الله الا ما له مع الا ان لا يمكن ان كان غير  
 حقوشر في المنقول فمحتمل ان لا يمكن ان كان في البيع

اي قلة هو  
 ماله هو  
 العند وقيل انه مشتق  
 من القول والنية  
 هذه السلسلة كزال  
 المحقق القول السابق  
 السلعة  
 او  
 لوج  
 مع ص

في البيع عوقب فلهذا عند دراهم مطلق وعوقب في البيع فلهذا  
 اذا تعدد وجعه فمحتمل ان يكون عوقبا على الاخر لا يمكن ان يكون  
 الباع غير مفسد من **الملك والتوليد** الماسة من ثلث المصدرة  
 في الاقل فصح للبيع عند القبض الاول في التولية كذلك في المراجعة للقبول  
 في الاول والزيادة لا يمكن ان المراجعة والتولية بينهما على الاطلاق  
 في المراجعة فثبتت الخيانة حتى اذا اشترى محل شيئا له ان يود مرافقة  
 الابليس **قال** حتى لو كان العوض ماله مثلا لا يلزم ان يكره شيئا كذا في المراجعة  
 لو احدثه مراهجه احدثه بالقيمة وفي محموله الا اذا كان ذلك العوض  
 اصله المشتري مراهجه بوجه من الوجوه فاشتراه بذلك الملك  
 او يرخه من قبله جاز لا يقدر على ايقاع التزم وان ياعنه **قال** ده  
 يارده لا يجوز له محالة **قال** في خط فيه مما غير انه خط في التولية فذكر  
 الخيانة من الماله في المراجعة منه ومن الترخي تامل فيهم **قال**  
 التصاق جميع ذلك يعني اذا زاد المشتري الباع في المهر او زاد  
 الباع المشتري في البيع فانه يعلق حق المراجعة بينهما جميع ذلك اي  
 لا جدل والزيادة **قال** الباع المشتري الماسة من ثلث المصدرة من تقدم ان  
 المراجعة يارده في حلال وفي المراجعة يارده في حرام فاعبار  
 في المراجعة يكون بينهما ما بعده كالمواء للغة في المراجعة  
 فاصل

الى اجل المراجعة



والله تعالى ولا يولوا عند الله اي فلا يفضلوا في الشريعة عداوة وفضل  
 خالف عن العوض معا وفتة مال عاقل فالعلة الكتاب مع الحسن والكتاب  
 والوزن مع الحسن الموزونان والعدل مع الحسن وهو سائر الحسن  
 ثم الجعفة القدر مع الحسن علة توجب النوزل وحرمة الفضل  
 لا تصالح على احوال الشبهة على ما عرف في كسر الضبط الى المولود او متساوي لا يصح  
 بينهما **قوله** عدم الوصفان هما الجنس فاضم اليهما الميزان والوزن كما  
 ادباه الخط بالقطر والحق السبع افكاه نسبة سواها ان متساويين  
 باع مناه القطر بكيك من خطه او اي باع متساويين بان باع مناه بكيك  
 واذا اجد احدهما ان باع الخط بالثمن او الذهب بالدينار او باع ثوبا  
 هو بياضه وبيس او قرطاسا بقطر من الذهب بقطر من الفضة او بغير  
 الفضة بوجوه احدى كني العلة هو القدر في التسليم لا في الجنس  
 والاخرين في ثوب او قطنا بالدينار فيسكنه فون وان كان موزون من  
 لاختلاف بينهما صفه الوزن احد مما دول في بالجنات والباقي  
 بالقياس فيسقط الاتفاق في صفه الوزن في الموزونان **قوله** عادات  
 الناس وعبد الله في الله هو محمول على عادة اهل الجاهل وعبد  
 رسول الله هم **قوله** والموزن مع النعم الجاهل لان له لواء الموزن بالعدو  
 للفاوق احد مما يولى كما هو والثاني لا يقدح في الجاهل في الجاهل  
 محال

قوله

في

لا تصالح

واذا ص

لا ص

خطا والخط مع الوقف السليم مع الشريح ولان الحنفية منعوه  
 من الموزون حكما لان القاء قطع التنصيص دون النعم يختلف  
 للنعم فلا يركب مع الاثني عشر ادم لا حذرا في الاحكام الشرعية  
 للنعم لا يبيع **قوله** الميزان مثل القدر من الصورة يستخرج منه  
 الزينة وهو ذهنية النجاس بضم اللام مع الجمع للميزان في قوله من افاض  
 النعم انما قد يدلان الخلف العلة في قوله **قوله** من الموزون وعبد  
 الله اذا كان العبد مازي وناوم بغير علمه **قوله** ولا يسر للمع والموزن  
 في هذا الخبر وفيه خلاف في قوله **قوله** **باب السلم**  
 شرط الجواز في الاموال المروية للمساواة وفيها يوجب مطلق البيع  
 في جميع البياعات شرط الجواز ان يكون السبع موحودا عند العقد  
 سلم كما مقتضى التسليم في ثوب الموزون السبع موحود والحكم مرتبة على  
 في السلم السبع موحود والحكم مطلق عند نظر في الرجعة  
 لم يشرحت وجود السبع يكون بينهما مناسبة ولان البيع نوعان عمن  
 وهو الموزون وهو الموزون فلما بين النوع الاول شرع في الثاني  
 السلم لغة اخذ عاجل الجاهل واخبر بهذا الاستطاعة ابدل البسط على ما  
 هو شرط في هذا العقد وهو تحصيل احد البديلين ومعنى قولنا السلم  
 في اسم الثمن فيه والتميز للمعنى اي ان اطلاقه للمعنى في التسليم  
 الى المتسلم

مدل

الشاة

حكما ص

قوله ص

الاسم ص



المثل

أو حصول الشيء من غير ثم البيع بالنظر إلى الشيء الواحد أو البيع  
بالدينين بين مطلقا وبيع الدين بالدينين وبيع الدين بالدينين  
وأيضا وبيع الدين بالدينين وبيع الدين بالدينين وبيع الدين بالدينين  
عائنه من القرض من القرض وبيع الدين بالدينين وبيع الدين بالدينين  
في البادان فليس منبسطا وبيع الدين بالدينين وبيع الدين بالدينين  
فيه فالاول **قوله** والعدد ذات التي لا تتفاوت أجزاها لا الأجزاء  
لبيع البعض من جنس لا يعطى بمقابلته الأصغر شي آخر للعدد  
غير الدراهم والدينين لأنها أثمانا وليس لها أن تكون **قوله** وثنائا  
ولا الرتبة خير من الخردة القبيضة من القبيضة وخو من الخردة من  
الحدود وهو القطع والخزير بالثلاثين خطا من الموضع **قوله** حتى  
تكون المليم هو موجودا والمصدر هو للوجود في الأسواق  
لأن خزائن المتكوك **قوله** يتكامل يجعل بعينه وبيع راع يجعل بعينه  
سواء كان المتكامل لأمه المتكاملين أو لغيرهما المتكاملين إذا لم يورث  
مقداره **قوله** جسد معلوم إلى آخره فالجسد مثل أن يقول حفظ  
أو شعور النرج أن يقول ببقية وخسبة والصدقة أن يقول جيرة أو  
والقدرا أن يقول قفيرا وقفيرا أن وعندنا بكر الأسكان أو وعرف  
بالعاريه حتى أن يقول بغيره وكذا القصة أبو اليتيم **قوله** الله تعالى  
يقوله بغيره

سورة

سورة تبارك بالواجب **قوله** إذا كان مما يتعلق العقد على مقداره هذا احتراز  
عن غيره وعارضا خير الناس بالشيء ذكره كالمكمل والموروث والعدد  
المتفاوت مما يتعلق العقد على مقداره فانه لو راع كسر على أنه راعون قفرا  
لجرحها أكثر فالزيادة للزيادة وإن كان الكسر مشا والعدد ولو راعون  
على عشرة وأربع فإذا هو واحد عشر فالزيادة كسر **قوله** المشتري  
جاءه ماله وذكره للغير المحل بالفتح مذكور جمل الشيء ومنه جمل وموئنة  
يعنون ماله بفتح الحاء في نقله إلى ظهره أو لغيره جمل أو جمل  
الكافور والريحان واللاقي الصغار والمسك **قوله** وسنمعه وهو موضع  
العقد هذا إذا عكس القسمة مكان العقد أما إذا لم يكره فإن كل فسخ  
البحر أو رأس الجبل سبعة أقرب إلى ما كسر إلى مكان العقد **قوله** قبل  
أن ينفرد به قبل أن ينفرد به الجسد ليس بشرط وإنما الشرط القسمة قبل  
افتراقها باللابدان فانه ذكره المورث لو تفاقد العقد السلم وشيئا  
أو أكثر ولم يغيب أحدهما عن صاحبه ثم قبض رأس المال حان وكذا لو تفا  
أوام أحدهما لم يكن ذلك افتراقا مفسدا للعقود وكذا لو خاض أحدهما  
والآخر غيبا فإن كان الماشترى في غيبته بعد القسمة لم يثبت الافتراق  
الزكاف كذا لا يبري فيه بعد القسمة يثبت الافتراق **قوله** وعقود  
تعدده فإن يكون من أجزائه الأربعة كالمكمل والموروث والمزروع  
والعدد







الافتراف لاصرف قبض حبل اختياره فلم يوحى له ان لا يتخذ  
 حبل الاختياره والشرع عند فاصحة الطمان والافتراف  
 اصحاق بعض فظوظ النقرة حدث اختيار لان مراد منها السب  
 بعيب **ف** ومن راج احد عشر درهما انما ارد هذه المسئلة لانها لا  
 لا اقل من حيث صرف الجنس الى غير الجنس الا ان الاول هو في كل الطر  
 الحلاق الجنس وفي هذا صرف الجنس الى الجنس وهو العشرة والعشر  
 الجنس الحلاق الجنس هو الدسار بالدرهم **ف** ودرهم غلة فقه  
 هي الدرهم المكسور وقيل التي تروج والاسواق ابود هذا لكل  
**ف** مفاظ اجاز السبع اي يعاقت فاضلا صفة لجذ وفي الداراهم  
 والذنا سر فانه لو كان كذلك كان يبيع ان يعال مفاضل **ف**  
 وترك الناس المعاملة فها هذا نصير قوله كسدت كحالي قول الشاعر  
 رب العباد الله الوجه والجل **ف** وان الترتي لها سبعة اي لا دام  
 المقصود او بالذات المعشومة **ف** ونزل الناس التعماد على السبع عند  
 ان حقه فيها العلاما اذ السد حرجت من ان يكون ثمنها وصار  
 عيبه في الف والمبيع الذي لا هو والاي السلام لم يقصد احد ان يفسد طر  
 السبع والانا اذ لم سوتنا كان عقد بلا ثمن وذكر باطل **ف** نصدرم  
 وانما يقيد بنصف درهم لان لو لم يدرم لم يدرم فلهذا عقد الله  
 حار السبع

مع انما عرفت من  
 المستعمل لاولي هو

بطل هو

غير صحيح وذكره الهذلي لوقا اعطى نصفه فلو عتار بنصفه نصفا  
 الاخر حار السبع الفلاس يظن فيما في عنده مما الان يبيع نصف درهم بالدرهم  
 حار السبع النصف والنصف الاجبة وبيا لا حول على قدام قول اوجسة لله  
 الطر والكل لان الصفة متحدة والفساد قوي فيقتنع كما لا راجع من  
 حرو وعمل بانها محلة **ف** **كتاب الرهن** انما ابود الرهن عيب  
 النصير من استيقايد النصير واحد الحظر والرهن شرع وشبهه  
 الاستيقايد في الحال قصير استيقايد المال والنا امانة والرهن خروج  
 من التجوم الى الخصوم من اذ الرهن والافعة عبارة عن مطلق الجنس  
 على سبب كان باله تعالى كل نفس على كسبت دهيئة اي محبوبه بقره  
 عليها وقال الشاعرو فارتكبتك من لاوي كانه يوم الوداع فامشي  
 الرهن فلهذا **ف** يعني احسن قلب الحب عند حبيبه على وجه لا يمكن  
 كالمصدة في الشرع عبارة عن حبب الشاك خلق على استيقايدوه مدحق  
 نصير ومن اخره بالحدود والنقصان **ف** ويتم بالنقصان خلافا لما ذكر  
 للراف وان عند القيقير لم يشرط ولما ان القيقير شرط عند ما يتم  
 العقد قد وما ايضا بشرط لبقا احكم الرهن وهو الضمان المحض اختيار  
 عن رهن القير على اسر الشجر ومن الشجر الرهن في الارض دونها **ف**  
 قدر على احتراز عن الخطر والارض دون القير الرهن **ف** مذكرا احتراز

وصو

لا يصح هو

قوله محو هو

5



عن الشيخ في الرهن **قوله** دخل في ضمانه هذا عندنا في القيد وهو  
 امانة **قوله** الا بغير مضمون قيد الرهن المضمون هو الذي لا ينفك عن المالك  
 بالاداء وعلى هذا الاصح الرهن بيد الكاتب لا ينفك عن المالك  
 فلا يكون مضمون على هذا التفسير والرواية في البسوط واختياره  
 ان الرهن بيد الكاتب جائز وعلى هذا كون المضمون في الرهن مضمون  
 واحد الحال لا يدين بسبب حتى يصح الرهن بالدين **قوله** الواجب  
 اذا الدين ينقضه **قوله** لانه مضمون مثله والدين الموعود به كالموجود بالفساد  
 لكونه رهنه الله هذا وقع على وجه التاكيد اذ جميع الدين مضمونه  
 وانما الكفالة لانه ضمان ان يراد به من سيجب محايي افاق قيل الرهن  
 كالقصور **قوله** بالامان المضمونه بالفساد ولا بد من ضمان لا يلزم هذا  
 الاصل وهو المضمونه **قوله** العيس محلي على ما عليه عامة المتأخرين  
 وهذا صحيح **قوله** الكفالة وهو امر او هو ضمان حال اقام العيس  
 وليس ضمانا بل ضمان القيمة لا بعد الفلأكله عند الفلأكله  
 السابق فلو كان مضمونا بعد وجوده **قوله** سبب **قوله** في صحة كافي الكفالة  
 من الهلاك **قوله** وهو مضمون لا ينفك عن قيمته ومن الذي ينفك  
 بالامر هذا خطأ واعتبر هذا بقول الرجل مررت بالعلم من يد وعمر  
 فكوني لا علم قيمتهما ولو قال بالاعلم منهما **قوله** وقد يكون العلم واحدا

وستسمى  
 اذا الدين ينقضه  
 كالمضمون  
 وهو امر  
 لا ينفك  
 بالامر  
 فكوني

منها

عن الشيخ في الرهن **قوله** هذا عندنا عند شرح الرهن مضمون  
 جميع الدين المسمى بغير الرهن اقل من المسمى عندنا **قوله**  
 مضمون بالقيمة حتى لو كانت القيمة اكثر من الدين وهذا الرهن  
 بالدين المسمى ان يقال المسمى فاذا زاد على الدين **قوله** لا يكون  
 رهن المشايخ سوارى ان يملكه القسمة او بما لا يملكه القسمة وسواء  
 رهن من شئ بغيره او من غير **قوله** فان هلك في مجلس القيد اراد به  
 الرهن بيد المصروف وباسم المالك لان هلاك الرهن بالمسلم فيه  
 لا يخلو من ان يملك المجلس او غيره في ان يصير مستوفيا  
**قوله** ومن لم يملك آخر من من سببه امراد هذه المسألة كعاد الرهن  
 افاق المالك حصصه **قوله** فان كان حصصه هلاك الرهن مستوفيا  
 لانه وليس له غير ذلك فكل ذلك هلاك المالك الدوام بالاتفاق  
 للمرستوم من الدين وليس له غير ذلك وانما عندنا ولا ان  
 هلاك الرهن ان يرد الزيد وبما خذ الجناح فلو كان هذه  
 المسألة **قوله** والبيع موقوف وتعلق الغير به كالوصد فبيع المال  
 موقوف على اجارة الورثة لتعلق قيمته **قوله** فذهب خلافه  
 البيع لا ينفك عن التسليم لبيع نفوذ البيع لا نفوذ الحق لهذا  
 يجوز غلق حصص الأبق ولا يجوز بيعه في هذه المسألة خلاف السابق  
 لغير الله

للمرستوم  
 في  
 على

حجة  
 اعتناق



**قوله** وان كان المراد بالاطول باذا المراد هذا اذا كان المراد من  
 لا عمل قوله بعد هذا وان كان يقصر **قوله** يسع العبد في قيمته حركي  
 شرح الطحاوي المراد ان يستفي الجدة الاكثر من الاثني عشر  
 دينه حاله او من اجله اسطر في قيمه العبد وقيمة الرهن في قيمه  
 الصاق في الدين الذي تضمنه فليس العبد الاثني عشر الاثني عشر  
 كما يرجع على الرهن اذا انفس **قوله** وجناته المرافع على الرهن مقصود  
 ثقل حق القهر بالمالك لا ان كان الاجنبي في حق الثمن **قوله**  
 تسقط من قدرها في قدر لثمنه هذا اذا كان الدين اكثر من كان  
 موجب الحساب اكثر للرهن ان تضمن الرهن ما زاد على الدين لان  
 الكل الاستهلاك كما صار مقصودا على **قوله** وحساب الرهن على الرهن  
 والمرهن اما غيره ايراد بالثمن على النفس ما يوجب الثاني وهو الخطا  
 اذا كان عهد الحب انفصال **قوله** واجرة البيت الذي تحفظ فيه الرهن  
 الاصل ان كل ما يوجب ان يحفظ فهو على الرهن واجرة البيت من هذا  
 القبيل **قوله** ونماذة المرهن المراد منه ما يولد من الرهن كالرهن  
 والدين والشرح لا يدخل في السبب الهبة والاكثر الرهن لا تغاير متول  
 من الاصل والمراد ان يضمنها في الحال **قوله** لغرض الارض على وجه الرهن  
 يوم السفل لا دخل في ضمانه بالوصف وفيه التمايز لان التملك لان التملك

المولى

قوله

من حود وقت العقد **قوله** فحوز الزيادة الرهن استيفاء وكان  
 ما لا العقد الرهن اما الزيادة في الدين فمكر الاستيفاء وكان منافيا  
 حق الرهن لان الزيادة في الرهن ليس تصرفا في العقود عليه ولا في  
 مقصود به لتصور الدين دون الرهن فلم يكن ضرورة صحة الدين مقابلة  
 الرهن فيثبت الدين ولا يقابله شيء من الرهن اما الزيادة في الرهن فحق  
 المقصود عليه اذا لتصور الرهن بدونه العقد والدين فكان من ضروره  
 صحة الرهن حله مقابله بالدين كالمبيع والثمن **قوله** بالقرن  
 سابعية فاشيع المشرق من تسليم الرهن لم يجبر عليه وقد حلف في الرهن  
 لغير الله وانما جاء بالسبع استحسانا لان هذا شرط طلاء للعقد لان القس  
 الذي به رهن اذن من الذي لا رهن به وانما شرط ان يكون الرهن عينيا  
 البيع فاسد اقياما واستحسانا لا رهن كان ذلك شرطنا موصوفا للصحة  
 محموله وذلك لفسد البيع وانما لم يجبر على تسليم الرهن لان عقد نزع  
 حاسم الرهن والاحص على التبرع **قوله** من عماله بقصد من عماله  
 ان يساكره مساو كان نفقه عليه او لا في العتاق والمراة من الرهن  
 الكبر في من الخادم المهر الذي اجر نفسه مسانعة او مشاهرة **قوله**  
 او ادعاه ضمن وهذا انما يظهر اذا كان قيمة الرهن زيادة على الدين  
 طاما اذا كان مساويا او اقل من قيمة ما يوفى بالعقد **قوله** واذا انقضى

لان اوله يكون عينيا



المرتفع والمرتفع لا يقال هذه معادة لان قوله معادة المراد من حاتم  
 في الحاديه اما المقعد في اسم عام وما ولا غير الحاديه ايضا في الاستعمال  
**قوله** خرج من صلبان المرتفع لان الصبيان كان معقودا بالقبض **قوله**  
 قال الصبيان المتعلق به كالغاصب اذا رد الدس البض **قوله**  
 المياسه من الكدر ان السند من اداسه كطريق الاستدلال على طريق  
 كجس عند الحاديه بالمرحى واذا لم يسلك على طريق الاستدلال على سبيل  
 تجلس القاضي باله عند الحاديه اللعين وسمى الحاديه الحسبان وافتتاح  
 من التامر فيه ومنه الحاديه لانه ممنوع عنه وسمى الحاديه الحاديه  
 عن الهب والشرع عبارة عن المنع هو المنع على وجه يقوم غير مقاد  
 ولطفا فادق التي لانه منع عن التعريف من غير ان يقوم اجود مقاد **قوله**  
 والمجنون المغلوب هو الذي غلب على عقله حتى نيت لا يقبل ناره  
 اخرو بل لا يقبل القبل **قوله** حاله قبل الاذن **قوله**  
 ومنه ما هو من قوله القنفير والعبد والكسور ذكر المص **قوله** اراد به التثنيه  
 لما في قوله تعالى فقد صفت قلوبكم **قوله** وهو يعقل السبع اي يعلم ان  
 ما لب ان الشراجال **قوله** فمعه المعاني الثلاث ذكر الثلاث  
 على تاول العلل للمعاني لما في قوله صا الله عليه وسلم لا يعلم من اسما  
 سلم الا بعدد ما هذه الصور معاني ثلاث لما في قوله الشاعر

ليس  
 يحسن ماله  
 بالحجر

اي هو

ما لا

هذا المركب الموزج من صفة **قوله** ساد في اسد ما هذا الصوت  
 على تاول الص **قوله** ويقصد به اي بين غير حاديه لا يعطى **قوله**  
 الصعد فاقوله ناره لانه فماعتق بالادب مع على الحاديه **قوله**  
 ما على بل الانسان على نفسه بصيرة قيس شاهدة ولا انسان باطلا  
 ساد في الحاديه والعبد عن هذا اقل ما يصح اقاربه بالجرود والنصار  
 لانهم لا يفتخرون بالادب وبطلان ما بالمولوي يتحقق بطريق الفطن  
 في اقاربه بالجرود والنصار خلاف في مرادهم الله **قوله** السعد  
 الوكيل في موجب الشرع اتباعا للمهور وحلا في الدلالة  
 العقل والقياس من هذا الحاديه العقلية لربها الجهد والظلمة السعد  
 والعبث والعبث ما عظموا القابله والسعد ما عظموا العقل **قوله** وسلم  
 الصبر ونسبة الجهد الى كسبه العبد الى السعد في الحاديه **قوله** اختلف  
 في الحاديه لجرته لا حكام التي تحفل الفصح كالبهي والشاوي **قوله**  
 وفيما لا يفتل الفصح كالنكاح والطلاق والوثاق والاسباب  
 الوحده للعقل لا تجوز في الحاديه **قوله** ان كان من ردا  
 نفس العبد يتلوه ما لا يفسد لقوله بعد وفسد او سوا في  
 بطر ماله في الحاديه الشرع فهو سفسه **قوله** وفيما لا غرض به  
 عرفت بجحى اخوان يلقبه بالجراد يفرقة بالنار وغير ذلك

قوله هو

اصلا هو

السعد هو

الظلم هو

الحجر هو

قوله هو

في هو



لرئيسه الله ما اجمعوا على انه يمنع عنه ماله اقل ما يقع عليه من  
 اختلافوا وقت الدفع قال ابو حنيفة رحمه الله اذا بلغ حيا  
 ماله هو سنة تدفع اليه لان احوال البلوغ قد لا تفلو له سنة ماذا اقل  
 من الولد هو المان ظهر الحيوة حدق صغر السن لا يملكه والشرط  
 ذكره في موضع الاشارة فيكون اقله كافيا والا لم يدفع ماله حتى  
 مضى هو رشده **ح** فيه تحل اجازة الحاكم بان كان اخر فاعلى في السنة  
 بحيز القاضى فيه دفع او كان البيع قبل الفتره فاما اذا مضى القرض  
 في السنة لا تخير القاضى كذا في مبسوط حواضر راده وانما  
 الحاكم لان الولى اقدم نصب له ولى حتى اذا نصب له ولى غيره  
 الولى **ح** على العبدان لبيع ما فتمت لادله لم يكن يرفع العقد والعدالة  
 بطلناه من حيث المعنى بالحكم السعاده على العبد **ح** وان لم يملك  
 امره اجازة بكاية قال في معنى الله عند ذكره الاحقاق في بين  
 البيع ومدعولت الطبع فيما يذبح ومضادة في كل ما يدعى الله الطبع  
 انكاح هو منع وكل ما يدعى الله الشرع والطبع يمنع الا لا يملكه من الطبع  
 هو موافق للشرع فلهذا لا يثبت **ح** في حق النكاح حتى لو تزوج  
 الربيع الحزن ولو تزوج كل يوم واحدة جاز ايضا **ح** في النكاح  
 ما يقرب به الى الله تعالى ولا يكون عبادة بنفسه كمن يجسد في عبادة  
 وغير ذلك من الامور

ماله هو

ما هو

مد

انكاح هو

في كل عام يتناول القرية وغيره ما هو هذا الكفاية مع الحضان قبله  
 بالبيع الملام بالاحكام الى اربعة الاصل ان البلوغ انما يكون بالانزال **ح** وذلك موافق  
 في الخبر والاجمال لا يكون الا بالانزال فحصل علمها على البلوغ وذلك  
 في سن يكون الا من قبل فحصل علمها ايضا **ح** حتى يتم ثمان عشرة  
 سنة في بعض النسخ وكتاب الصلاة ثمانية عشر سنة على تاء بل الحول  
 والوام للسنة لا احيرة الدين كلمة في سنة من السنين كما قال في الخبر  
 في السنين بسبب السبق في قوله لا احيرة الدين لسبق الخبر لقوله اذا  
 اوجبت الديون بل حواضره مما لم يملكه من قوله لا احيرة الله والدليل  
 على هذا انه ذكر في غير هذا الكتاب واذا اوجبت الديون من  
 ما هذا القاضى صدا حواضره لا يحسن والناس ان لا يبيع الدين  
 بالدين والروا على العكس كما لا يبيع عروضة لان البيع حر وهو لا يورى الحر  
**ح** ومنع من البيع او اذا كان فيه حباية ولو كان ثمن القيمة لا يمنع  
 من البيع بغير الثمن لا يملك حواضره ما دام في حلقهم **ح** وذو  
 او حواضره ارحم انواع نكاحهم الولادة في السنة بالاحكام سواء كان  
 لها النكاح او موافقا ورحم غير طهرم للنكاح كسبي الاعمام والاعوان  
 النكاح في السنة بالاحكام ورحم طهرم للنكاح كالاخوة والعجم  
 الطهرم ولا اختلاف فيه وهذا الاحكام في نكاحه على هذا الرحم فهم واحد

وذلك موافق

لا يملكه

قوله هو

ما ذكره















دول

الى يوسف بن عبد الله لا يفتح وعند محمد بن عبد الله عليه السلام ذكرنا في  
 الخلاف بين ابي حنيفة والشافعي في الميسرة في الميسرة  
 الاحلاف فقال لا باطل ليهود في جهنم باسباب يعلمون من ان  
 امره مساوي في جهنم او اشرك في شريكه **قوله** فقدم على  
 غيره وعند ابي حنيفة الكلب سواء **قوله** ولو اقر بخل جاره  
 شاة لم يحل وسان تصور ان يوصي بخل جاره لاسان ومان  
 فاقروا به بان هذا الجمل **قوله** واما قوله في الميسرة فله  
 شرط هذا فلا يرد في الخيارات وان لا يكون نسبة مصرية فافهم لان  
 العصب حقيقة لا يثبت عن شخص بل شرط بصله بين الغلام والملك  
 الاول مفروضة فيما اذا كان الغلام يغير عن نفسه لانه يكون له نصيب اما  
 اذا كان لا يغير لا يشترط بصله لانه يكون له نصيب لا اقرار ذكره وهو  
 الميسرة لا يجوز دعوة الرجل لانه اربعة الولد والولد والزوجة  
 والولي والمرأة يصح دعوتها لانه الولد والزوجة والولي وذكر  
 الطحاوي في الفرائض كما ذكره من ان لا يصدقها الزوج عند اذا كان  
 لها زوج وان لم يكن لها زوج يصح اقراره بالولد **قوله** لا يصح ايضا  
**كتاب الاجارات** الاجارة تملك المضاف لعوض وما الف  
 اسم الاجارة وهو كراه الاجير من المصروف والمشتريات انواع اربعة  
 عبادات  
 ومعاقل

وهي اجارات وكوارات وعقوبات والعمارة من قبل الماعولان وهي نوعان  
 تملك العبد المملك للمنفعة وملك العبد نوعان لعوض وهو البيع ويحسب  
 من ماله وهو الهبة وملك المنفعة نوعان لعوض وهي الاجارة والغير  
 عوض وهو الاجارة ولما ساس المملك الكوض العبد لعوض ومن حكم  
 الرهن والخيار والاقرار بطريق الاصل في بيع المملك للمنفعة لعوض  
**قوله** عقد على المنافع معناه في الاجارة عهد وحرر المنفعة بان  
 العهد الوارد على الدار يملك في المنفعة عند حدوث المنفعة من الاجارة  
 الصلابة حية والتمتع والبيع والاشتياق يستفاد ملك المنفعة قوله  
 اي حقة كما س طوله وقصير في احد قول الشافعي في الاجارة ان  
 يستحق **قوله** للمسكني يجوز ان يكون منه للذرة والادوية للمعدة للمسكني  
 ويجوز ان يكون منه للاستحارة اي خوز استحارة الدور لا حله  
 المسكني ولا وجه له الاول **قوله** يزوج فيها لان المرأة تملك خلاص  
 المسكني فانها غير ممتلئة من حصص المسكني وانما استثنى المداوة واختيصة للزوج  
 ومن يوم انه لا طهر لان يملك الدار التي استأجرها المسكني بالايضا  
 بالدار الذي يملك فيها فان اطلق الركوب للبرادير الاطلاق  
 الركوب الاطلاق الركوب بان قال علي بن ابي طالب في الاجارة  
 اطلاق الركوب اما لو قال استأجرها الركوب ولم يذكر عليه فالاجارة

قال

قوله



ابو نصر في المصنف فانه حكاه في قوله فادف بحل قيد الرجل لا انوارا من حيا لا مستحق  
 من انوار النور ان كان مستحقا لمعنى فهدى كالحل كذا في الفوائد والمنا  
 نص في الفقه ان ايا كانت النية حال تطبيق حمل الانسان اذا كان حاله  
 لا تطبيق حمل الانسان في كل النية والتفصيل في الكبر حلق الحلقه  
 يكون العلم متاع المبادر **قوله** هو ما وجد على الظاهر وعلى الدرس العمل  
 احل ولا يقتصر بالتفصيل في ثقل بصله للزاد وثقل حلف بصرها  
 كبح النية جنة بها الى نفسه تنفذ ولا يترك **قوله** والمشتكر **قوله** لا يستحق  
 ان يخرجه هذا يعرف بالحكم دون بيان حصته وانما حصةها في التزك  
 يتقبل العلم غير واحد ويحمل للعامة والخارج من يتقبل العمل من  
 واحد ويعمل به وهو سخي الاجرة سوله عليه المدة او لم يعمل او اسلف  
 او يقول كل من عرفت ان المدة فهو واجب اجير خاص وكل من لم يعرفه فاجير  
 المدة فهو اجير **قوله** مشترك **قوله** كقول النور مرفقة صوة للمدة ان النصارى  
 احل المدة ورجع روى معاذا والخشب المعترضة تحت قلماسه وكذلك المدة  
**قوله** لا يضمنه بيادام الا اذا كان صبيبا لا استمسك ولا يضمنه العمل فحينئذ  
 كان العمل **قوله** وله العمل المعتاد والجل بغيره الم لاوى وكسر التائيد وعلى العكس  
 اليهودي الكبير الخافي من الموت **قوله** جاز ان يزل هو من ماله  
 كالماتر كما استوفى نفقته وقال في حكاية الشافعي رحمه الله لا يزداد ولا يغير مطلقا  
 بعضه

الشفاع

ادامه

والاجرة لا تحب بنفس العقد وعند الشافعي تحب من العقد  
 على ان لا ينفق عنه لمصلحة الا عيان المدا من قوله لا تحب او لا تملك  
 لا سخي اذا لها فلهذا قال وسخي باحد معانيه لا في ان المدا  
 من قوله لا تحب بالقد هو وحده لا اداءه ولهذا لو ادى لغيره الواجب  
 او لم يفسد الرجوع ثلثا لم يقع **قوله** الواجب وهذا كما في ريعان ثلث  
 لهم **قوله** فلو اوجز ان يطالبه هذا هو المستعمل وهو المذكور في الحلية النورية  
 في باب فاعل احوه الدار وكذا في ديوان الادب وحطاه المظنري  
 بالجرة كل يوم وكل وجلة قال في رجمه الله ليمر ان يطالبه قبل مضي  
 وان كان مائة سنة وهو قولنا احمد لله الاول **قوله** حتى يفرغ  
 من العمل ذكر في الحلق الصفر هذا اذا خاطب بيت نفسه فاما اذا خاطب  
 من غير المتأخر فانه سخي بقدر ما خاطب **قوله** حتى يفرغ من العمل  
 بمرم فنادى وذكر في المسبوط هذا اذا كان في ارض من المتأخر فاشا  
 اذا لم يكن له لزم له لا سخي الاجرة حتى يفرغها ويسلمها الله **قوله**  
 ولا يستلج اجبارا لطوار احد مشترك مرسا ذكره المصنف تاشي وذكر  
 لانه يفرغ فعلى المدة **قوله** وان خاطب غدا فله اجر مثل الذي ذكره اليوم  
 للتقوى التوقيت الآتية انه تقصير عن الاجرة ولو اخرج العمل الى الغد  
 لم يفي اليوم تسمان وليس احدهما باولى من الآخر فهذا العقد ابو  
 جليل

المعجز الرطل النور

الاجرة

دون











وهنا هو

الى ص ١٠٠  
في قوله او يصلح

ابتداء ولا بد من التيقن ان لا يكون الموهوب الا هو من شانه الشرح  
مع هذا الوجه ان يكون الموهوب عقارا وهذا غير صحيح في حق الشفعة  
حيث المنقول وعنده ما ذكره الله طري لا المنقول الذي في بعض النسخ  
كالنفس حتى لو كانت السفينة مشتركة فيما هو احد الشريكين لصدر باحد  
الاخر بالشفعة **قوله** وان كان مما لا ينقسم وعندنا ان في بيع الملاك  
فما لا ينقسم المراد مما لا ينقسم ان حصة الشفعة الحاصلة بالملك لا يخص  
منه خزانة كالميراث او الحيازة **قوله** او يفتق عليها عبدان فلهما  
لعبد لعنفتهما عا دار فلان جهة قبلة العبد حتى يتوفى وجهه  
بالدور وقد فيها مولا لا يثبت فيها الشفعة او يصلح عليها بالملك  
وفي بعض نسخ المختصر او يصلح عنها بانكاره وفي بعض نسخ المختصر  
او يصلح عنها بانكاره ومعنى الاول ان يكون الدعوى في الدار لان  
يكون الدار من الصلح ومعنى الثاني ان يكون الدار من الصلح والصلح  
هو الاول لان اذا صار عنها بانكاره بقي الدار له وهو برغم انها  
لم يزل من ملكه وانما دفع المال له في الخصومة فاما اذا صار عليه  
بانكاره فالمدعى برغم ان ملكها بحكم هو مال والميراث هو اخذ بوجه  
من الهبات **قوله** وادى بقديم الشفعة الى الفاضل الى اخيه الاعلى  
ان النظام يصلح للوجه لا للالتفات والبرهان كما في قوله الكسبي

بسط النظام فيصلح للوجه حتى لو اتى الخارج المالك على صاحبه  
الملك لا يثبت اما هذا الشفع كراج الى الاستحقاق فلا يصلح  
الشفعة معية **قوله** يطلع العبد على من له الخيار له وله خيار العبد  
حقا **قوله** وادى بقديم الشفعة الا شهدا في هذا الشكلي ليس شرط لصحة  
الطلب والطلب صحيح فانه من يدعي الشكلي والشكلي لا يثبت  
حتى يكون له الميراث على الشكلي وقال بعضهم الا شهدا في شرط لصحة الطلب فان  
كان الصحيح الا قد معنى قوله بطلت شفعته اي لا يمكن الشكلي من القاض  
وان كان الصحيح هو الثاني فعليه بطلت شفعته ديانا وقضاء **قوله**  
او اوافق الصلح بطلت شفعته صورة للملك ادعيات الشفعة قبل الاخذ  
بالشفعة بان يمسك الميراثى برضاه او لم يقض القاض **قوله** واذا  
باع الشفعة فليس شفع له الى اخره في اطلاقه فحاربه المالك اشارة الى ان الشفعة  
ليست على الشفعة بل على الميراثى او لم يعلم ولا في بيع ما يشفع به تسليم الشفعة  
دلالة والدلالة في قوله على الصلح والمسلم الشفعة بالصلح وهو لا يعلم  
لدار الميراثى بعد بطل شفعته فلهذا **قوله** وكذا الباع اذا اخل بالميراث  
الميراثى بانه او بيع له لا شفعه له كما لو كان الميراثى الميراثى وفيه قصور  
عن عقار الصلح كذا في الميراث الميراثى اذا باع الميراثى دارا اشتراها من  
والعقار له شفعه بها الا ما فيه ان معنى الانسان في بعض النسخ مردود  
الاختصاص بشفعة الباع

هو

هذا

باع

منه

المالك

الاختصاص بشفعة الباع



من الغرض

ان صو

يكون صو

كذا صو

بدا

وقى

الى صو

والذي مع له لو اخذ بالشفقة على كونه سعي في نفع فانه بها لا يشترط  
 في الاخذ بالشفقة على غيرها غير ذلك الاخذ بالشفقة انما هو لا يشترط  
 من الغرض ولا الخلق وكذا المشتري اذا ابتاع هذا الشفعة فله ان  
 يشترى او يشترى له فله الشفعة نظرا للمشتري الوكيل اذا كان  
 شفعا ونظر المشتري له الموكل لهذا كان مع الدار ورث المال اذا  
 اشترى المضارب دارا في حيازة المالك على المضارب حتى يكون  
 للدار جاز ان اخذ بالشفقة انما هو في اكره الوكيل شراء الدار باخذ  
 الدار بالشفقة وهذا لان المشتري طلب المصلحة والمجاورة وطول الشفعة  
 كذلك وان الاخذ بالشفقة مطلقا خلا والبيع فانه اذا لم يملك المالك  
 بالشفقة فذلك يكون احد في امتنا في الاماخر **قوله** فان سقط المالك  
 وجبت الشفعة ونشترط الطلب عنه سقوط الحيازته في المهرات  
 في الصاوي بشرط الطلب وقس العمد **قوله** من ابتاع دارا اشتراها  
 فلا شفعة فيها اطلاقا في التارة ان الحكم قبل القبض بعد سواها اقبل  
 القبض لعدم زوال الملك او ما بعده فلهذا لم يرد نسبت المتناقض لغير  
 الشفعة **قوله** وان سقطت الفسخ او بالنفع لا بالقدر الا سقط  
 بالعلم مثل ان يبيعها المشتري او يهبها من آخر او يبيها **قوله**  
 الا ان يكون بعد من شرط بان قلنا هبت هذه الدار لعل ان تقضي  
 يكون هي اسدا

منه فله الغرض وان كان لا يكون الموهوب ولا عوضه متاعا يشترط  
 الاخذ به فله الغرض **قوله** وان اختلف الشفع والمشتري في المطلب  
 هذا اذا كان المالك وقبضه الممنوع فله ان يشترى بغير اسحق الدار  
 نظرا لماله في الشفعة فله ان يقول المالك والمشتري انما هو الدار  
 في هذه الصورة فان المشتري يدعي صورة عما ادعى المالك والشفع بغيره لكن  
 الغرض التقني والمغني للمشتري هو المالك والشفع هو الذي للمشتري في الاخذ  
 في الصورة والدعا على غيره وهذا المشتري في غير الصورة ومن البيع  
**قوله** ولا تعتبر اختلاف الاملاك وعندنا ان في بيعه صورة المالك دارا  
 تملكه لم اجد نصا في الاخذ فلهما ولا اخر مدسما ببيع صاحب البعوض مثلا  
 نصه وان لم يفسد من الشفعة الى حيزه عند الصايفه عنده الا ان يكون  
 ذلك على ان الزجر لا يقع لكنه لا يلزم انما هو في بقوه العدة **قوله** وان ابتاعها  
 بشرط دفع المثل او باعده فاعده هذا حله في الشفعة لمشتري الدار التي  
 فتمت اليه بما له في دفع في تقاضيه المثل كله ثوبا فتمت اليه **قوله** ولا يكتف  
 الحله لاختلاف الاختيار في الشفعة بكرة الحله بالالفان وصورة ان  
 يقول المشتري للشفعة انما هو في جوارك الفان اجبه بغيره  
 انما هو لو اقل ما قال الشفع انما هو في جوارك الفان اجبه بغيره  
 الفان اجبه بغيره انما هو في جوارك الفان اجبه بغيره

اما بعد الثبوت



محبوب او دفع مكره **وهو** اذا كان البيع بغير ثمن او بغير ثمن غير متعاقب  
البيع بغير ثمن لا يفسد بغير ذكر الثمن بالثمن **وهو** قد جاز ان يكون البيع بغير ثمن  
ان ذكره ثمنه في قوله **البيع بغير ثمن** **وهو** اذا اقيم الشرا كالمعا  
فلا يفسد بغيره بل يفسد بغيره في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله  
الحاق القسم به لا يفسد بغيره بل يفسد بغيره في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله  
القسم بغيره في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله  
ثم ان صلوته الجارية في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله  
الخاصة هي بعد القبض او قبل القبض الرجوع بالبيع في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله  
الراد به لا يفسد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله  
اعلان الشرا في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله  
وانما شرطنا العقد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله  
لا يفسد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله  
الحق عليها العقد فلا بد ان يكون العقد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله  
لذلك ان يفسد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله  
المباركة في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله  
في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله  
الشفقة في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله

لا يفسد في حلاله  
العقد من

عليه ان المفقود عليه وفي الشرا كمن العاقد الى العاقد والساكن في الشرا كمن  
الساكن في الشرا كمن العاقد الى العاقد والساكن في الشرا كمن العاقد الى العاقد  
او في الشرا كمن العاقد الى العاقد والساكن في الشرا كمن العاقد الى العاقد  
وفي حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله  
لا يفسد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله  
الحق في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله  
جميعا او ايا شرا في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله  
حيث ان شرطنا العقد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله  
لذلك ان يفسد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله  
المباركة في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله  
في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله  
الشفقة في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله والقياس بغيره لا يفسد في حلاله

في حلاله

اذا يفسد في حلاله

في حلاله

في حلاله

في حلاله

في حلاله















الاسود ذلك المضار الذي اخذ المال بغير وجه من حيث هو المخرج من عند  
 احد من يديه. وذكر انما المخرج الثاني في قوله ان شاء الله ان يكون المضار  
 المخرج. والثاني ان يخلط ما للمضارب من المال في نفسه والمال الذي يشاركه غيره  
 شرعا وان كان قال له انما هو منكر جاز له ان يشاركه في الاشياء وان كان  
 المال الذي للمضارب ان يفعل ما لم يشر عليه وهو ان يستلزم على المال  
 لخوان يشرى من المال سلعة ثم يشرى سلعة اخرى بالمدة على المضارب  
 فلو ان السلعة الاخرى لنفسه ولا يكون له على المضارب وان كان له اعيان في  
 الا ان يشرى على شرح الطحاوي **قوله** المضاربة تعني على عقد الشركة فيك  
 المهاد من الشركة في الربح فلا يجوز له ان يملك له لو شرط الربح كله له لانه  
 يكون مضارعة ولو شرط كله للمضارب كان اقرا من ان لا يملك له الا ان يشارك  
 الى ان امر شرط الوكيل ان يملك له لئلا يملك له لئلا يملك له لئلا يملك له  
 او المهاد منه ان لا يملك له لئلا يملك له لئلا يملك له لئلا يملك له  
 للمضارب المال كله من المال مضارعة وذكر انما عقد المضاربة **قوله**  
 وادعى المضارب مطلقا اي خالفه في العقد بالمكان والزمان والمحل  
 او على المهر او بالمال الذي يثبت ان الشركة تصح به من المهر والماله  
 بالجماع وفي العلم من النافذة عند محمد رحمه الله حقه وانها وعلى الدوام الربح  
 والربح لا يجوز الا ان يزوج من المال وواجب الخلو من غير قيد حكم  
 الغلام

قوله  
 المضارب

ولو

عن صاحب

الذي هو الذي مضارعة او المضارعة وانما هي مضارعة ولو كان بغير وجه  
 من يديه. وذكر انما المخرج الثاني في قوله ان شاء الله ان يكون المضار  
 المخرج. والثاني ان يخلط ما للمضارب من المال في نفسه والمال الذي يشاركه غيره  
 شرعا وان كان قال له انما هو منكر جاز له ان يشاركه في الاشياء وان كان  
 المال الذي للمضارب ان يفعل ما لم يشر عليه وهو ان يستلزم على المال  
 لخوان يشرى من المال سلعة ثم يشرى سلعة اخرى بالمدة على المضارب  
 فلو ان السلعة الاخرى لنفسه ولا يكون له على المضارب وان كان له اعيان في  
 الا ان يشرى على شرح الطحاوي **قوله** المضاربة تعني على عقد الشركة فيك  
 المهاد من الشركة في الربح فلا يجوز له ان يملك له لو شرط الربح كله له لانه  
 يكون مضارعة ولو شرط كله للمضارب كان اقرا من ان لا يملك له الا ان يشارك  
 الى ان امر شرط الوكيل ان يملك له لئلا يملك له لئلا يملك له لئلا يملك له  
 او المهاد منه ان لا يملك له لئلا يملك له لئلا يملك له لئلا يملك له  
 للمضارب المال كله من المال مضارعة وذكر انما عقد المضاربة **قوله**  
 وادعى المضارب مطلقا اي خالفه في العقد بالمكان والزمان والمحل  
 او على المهر او بالمال الذي يثبت ان الشركة تصح به من المهر والماله  
 بالجماع وفي العلم من النافذة عند محمد رحمه الله حقه وانها وعلى الدوام الربح  
 والربح لا يجوز الا ان يزوج من المال وواجب الخلو من غير قيد حكم  
 الغلام

والوكيل

فرض



بوكرك لو حافظ وهذا الوكيل فعلك بمعنى هو نفسه فاعلم  
 علمنا ما اجمع الله له لو كان كذا ما لم يصرفه لغيره لان  
 جاز ان العقد الانسان نفسه اي باصله نفسه سبلا  
 الوكيل فان لا يملك الوكيل **قوله** ما سائر الحقوق التي جميع الحقوق  
 واعلم ان الحقوق على الوكيل من حقوق الله تعالى وحقوق الجار في  
 حقوق الجار الخاصة بكونه الوكيل بالاثبات والاستثناء في حقوق  
 الله تعالى التي هي من اختصاصه بكونه الوكيل والقضاء وحده في حق الوكيل  
 لا يثبت في الاثبات غايها ان الوكيل او حاضر او كذا لا يستغنى اذا كان في  
 الموكل صاير عند **قوله** كان عاسا فقد اختلف في المباح **قوله** ولا في الوكيل والمقصود بالاختلاف  
 في التزوم لا في الجواز هو الصحيح كذا في الذخيرة **قوله** فانه لا يلزم جواز  
 على الاضطرار الوكيل عند كل حال **قوله** تله بآيات فصاعدا كذا كذا اذ كانت المصلحة  
 من ص **قوله** في ذلك الصرف فان قبل هذا لا يستقيم على قول في حصة  
 له الله فان بوكرك السلم الذي يبيع الخمر وشراها صحيح عنده  
 وان كان لا يملك السلم فعنه قلنا المذموم ان يكون الوكيل في الكا تصرف  
 فانظر الى التصرف في بيع الخمر الاصل جائز للسالم الا ان يقع به جاز  
 النبي وقيل هذه قولها انما هو قوله واشترط ان يكون التوكيل حاصلا  
 بما يملكه الوكيل ويلزم الموكل حكم التصرف **قوله** ولزمه الاحكام

بوكرك لو حافظ وهذا الوكيل فاعلم لا يلزمه الحكم وهو قورح على قول  
 قول الملك يثبت بوكرك ابتداء او ما على قول من قال يثبت الملك  
 بوكرك يستلزم ان الموكل فلهذا انما لا يلزمه لانه قد قلنا عنه قول  
 يثبت العقد اي يعلم ان الشرا جالب والبيع سالك ولعلم الغرض ليس  
 من الناحية في قصده اي قصده بمباشرة البيع يثبت الحكم **قوله** ص  
 لقوله يقصده نفسه لقوله يثبت العقد لان العقد الصائم العاقل انما  
 في تصرف هذا الوجه وهو ان يقصده بمباشرة البيع **قوله** ص  
 لا يتعلق بها الحقوق هذه اذا باشرة العقد افضل من المولى لو باش  
 باذن يطالب بالطهوق ايضا ذكره الاقار فهو بمنزلة البيع لا يملك كذا ذكره في الخ  
**قوله** فلهذا ينعى له لا يشترط ان يبيع عن الموكل لان الوكيل كذا ذكره في الخ  
 املك الحقوق وان لم يكن حق الوكيل **قوله** فان دفعه الى حار هذا فان كان عن  
 في غير الصرف واما في الصرف لا يجوز الدفع الى الموكل الا اذا كان الموكل  
 حاضر عند العقد فحينئذ يجوز الدفع الى الموكل لان العقد سفل  
 في خصوص **قوله** فلا بد من تسمية جنسه المثل في هذا الجنس الجنس  
 الشرعي لا ما هو المصطلح عند اهل المصطلح والمصطلح الشرعي في قول  
 الجنس احالة والمقاصد والاغراض وعند اختلاف المقاصد **قوله** ص  
 المثل عند اختلافها بعد الجنس فالذكر في الاثبات من آدم حين ان جعله



ان سحر







كل شيء هو  
الحق الصريح  
ومن هو  
والا فانه  
تعليلها هو

الله تعالى وجترنا عليه قولا لئلا يصح قيل  
بعض الصريح على ما فهمه بان يسمي وهو صريح يكون قد قام به الا حكا  
مسلمة السوق بدي وقيل ان فاما الجواب ان الفسفة غلبت فيقولون  
للمدعي اعطيه بالفداء والخلل من **قوله** ولا يكون الكفاية لئلا يخلو حتى  
اعطاء الكفاية وعندنا خطر عند القوف في القضاة من الحدوث في الحاد  
ولو صححت الفسفة في الامور **قوله** اذا كان حب محض احذر عند الكفاية  
والامر الموعود في الشرع الموعود لئلا يفسد ذلك الكفاية لئلا يفسد  
والا فانه الصحيح ان لا يفسد الا مال دار او مال لدار وهذا يفسد بدموع الكفاية  
بالتعزيب لئلا يفسد في السابق لان المولى لا يستوجب على عبده دين  
ولا يظهر صحة حق الكفاية **قوله** بالشرط مثل ان يقول المالك  
المالك الاصل ان الكفاية يصح تعليلها بشرط ملاء مثلك  
تكون شرطها لكون الحق كقولها اذا ارسلت البيع اذ لا مكان  
الاستيفاء مثله قوله اذا قدم غلام فهو مكفول عنه لتعذر  
الاستيفاء مثله قوله اذا غلبت على البلد فاقبله يصح تعليله  
بحد الشرط كقول ان جيت اليك وامثاله هذا لان الكفاية تشبه  
الذو ابتداء من حيث انها المرام وتبينه البيع انهما من حيث  
انه ترجح عند الانتهاء الى المكفول عنه وان فيه تعليل المطالب  
فليس بها

في هذا ان الدار مع تعليلها ولشبهها بالبيع لا يصح تعليلها  
لشبهها بمرام توفير الدار بين حقها واحكام البيع العلوي يثبت  
لكمال صحة الطلاق العلوي وتكون جائز **قوله** ما ذكبت في دلو  
احب لئلا يثبت في محال للغة احب **قوله** مع ما يروي عنه  
اذا كان المولى من جنس الخفون ولما اذا كان المولى من جنس  
جنس الخفون رجع بماله الى محال **قوله** لا يبرأ المكفول عنه  
حال المكفول عنه اما اذا حال الكفيل المكفول له على غيره والى غيره  
الاصول الفسفة بحسب الاداء **قوله** ولا يظهر بطلان البراءة من  
الكفاية بشرط ملكي مائر بشراف وروى انه صحيح لان عليه المطالبة  
دون الدين الصحيح فكان انقطاعا لهذا الامر والى غيره عن الموعود  
بالمرء **قوله** ان تكلد عن البيع بالبيع لم تفهم صورة الكفاية بالبيع  
القول المكفول بالبيع حتى لو قال تكفلت بتسليم المسبة فانه صحيح  
والتمام صحيح الكفاية بالبيع في الكفاية مع الذمة الى الذمة في المطالبة والدين  
البيع غير ممكن لانه في الذمة الاذات الدين غير واحد على الاصول  
فكذلك على التسليم في الكفاية بالمعصية لا بالمعصية واحدة والذمة  
ممكن لاجلها في الذمة يمكن استيفاء ذمة المكفول وعلى هذا صحيح الكفاية  
لشبهها بالبيع معا فاما اذا قصد لشبهها بالبيع فليس بها

عن البايع هو



**قوله** ربح عند العرفاء فانه يصح لانه وصية في القصد والعدل لا يصح اذا  
 لم يكن للمهر عصفور ولا لغيره فلو ان له فانه لو اكل الحصى في احواله  
 الخ **قوله** جرت كذا في او بعد فاما ههنا ذكر العبد مع ذكر الجبر لا في الجبر  
 اعني رتبة العبد والمكيل تبع للاصل فتوهم ان الكلفة من احواله العرف  
 لانه يصير تبعاً لمن هو وانه هذه المعنى معدوم من حق العبد وكان ينبغي ان  
 وصية المتأسس **قوله** كفاك العبد ذكر الصلح في هذه الوفا **قوله** **قوله** **قوله**  
 او قبل الخ لانه في الكفاك نقلاً مثلاً الحق هو اما الدين او المظالمه على ما علمه العصفور في  
 الدين على كفاك **قوله** الخ لانه نقلاً الدين في المظالمه معاً شيئا وهي في اللغة عصاره عصاره الثقل  
 ربح **قوله** حواله الغرائش وفي الشرع كذلك لان ضيقك بالدين عند  
 ربح **قوله** الخ لانه لو ابرأ الخ لانه المحل هو الدين بعد الخ لانه  
 لا يصح الا براء فعلم ان الدين عقد انقلب الى براء او قد ذكر  
 ايضا ما دل على عدم النقص منها ان المحل هو دفع المال في ربح الدين  
 بعد الخ لانه فان ربح الدين يتجوز على القول وكذا لو كان المحل هو  
 له المحل هو ربح هذا الدين بعد الخ لانه لا يصح الا براء الدين فلو ان  
 المتكلم كان الله لم يملك له ربح المحل عليه ومن المحل  
 فلو ان المحل لم يصير براء الا ببراء الدين له ربح الا ببراء المال  
 لا ببراء ربح وكذا وانما احصت الخ لانه بالدين لان هذا انقلب الى

الدين

**قوله** ربح عند العرفاء فانه يصح لانه وصية في القصد والعدل لا يصح اذا  
 لم يكن للمهر عصفور ولا لغيره فلو ان له فانه لو اكل الحصى في احواله  
 الخ **قوله** جرت كذا في او بعد فاما ههنا ذكر العبد مع ذكر الجبر لا في الجبر  
 اعني رتبة العبد والمكيل تبع للاصل فتوهم ان الكلفة من احواله العرف  
 لانه يصير تبعاً لمن هو وانه هذه المعنى معدوم من حق العبد وكان ينبغي ان  
 وصية المتأسس **قوله** كفاك العبد ذكر الصلح في هذه الوفا **قوله** **قوله** **قوله**  
 او قبل الخ لانه في الكفاك نقلاً مثلاً الحق هو اما الدين او المظالمه على ما علمه العصفور في  
 الدين على كفاك **قوله** الخ لانه نقلاً الدين في المظالمه معاً شيئا وهي في اللغة عصاره عصاره الثقل  
 ربح **قوله** حواله الغرائش وفي الشرع كذلك لان ضيقك بالدين عند  
 ربح **قوله** الخ لانه لو ابرأ الخ لانه المحل هو الدين بعد الخ لانه  
 لا يصح الا براء فعلم ان الدين عقد انقلب الى براء او قد ذكر  
 ايضا ما دل على عدم النقص منها ان المحل هو دفع المال في ربح الدين  
 بعد الخ لانه فان ربح الدين يتجوز على القول وكذا لو كان المحل هو  
 له المحل هو ربح هذا الدين بعد الخ لانه لا يصح الا براء الدين فلو ان  
 المتكلم كان الله لم يملك له ربح المحل عليه ومن المحل  
 فلو ان المحل لم يصير براء الا ببراء الدين له ربح الا ببراء المال  
 لا ببراء ربح وكذا وانما احصت الخ لانه بالدين لان هذا انقلب الى

١١٢

الدين هو

غيره  
يقوم  
الى موضع

فيقرضها

تتأسس

**قوله** ربح عند العرفاء فانه يصح لانه وصية في القصد والعدل لا يصح اذا  
 لم يكن للمهر عصفور ولا لغيره فلو ان له فانه لو اكل الحصى في احواله  
 الخ **قوله** جرت كذا في او بعد فاما ههنا ذكر العبد مع ذكر الجبر لا في الجبر  
 اعني رتبة العبد والمكيل تبع للاصل فتوهم ان الكلفة من احواله العرف  
 لانه يصير تبعاً لمن هو وانه هذه المعنى معدوم من حق العبد وكان ينبغي ان  
 وصية المتأسس **قوله** كفاك العبد ذكر الصلح في هذه الوفا **قوله** **قوله** **قوله**  
 او قبل الخ لانه في الكفاك نقلاً مثلاً الحق هو اما الدين او المظالمه على ما علمه العصفور في  
 الدين على كفاك **قوله** الخ لانه نقلاً الدين في المظالمه معاً شيئا وهي في اللغة عصاره عصاره الثقل  
 ربح **قوله** حواله الغرائش وفي الشرع كذلك لان ضيقك بالدين عند  
 ربح **قوله** الخ لانه لو ابرأ الخ لانه المحل هو الدين بعد الخ لانه  
 لا يصح الا براء فعلم ان الدين عقد انقلب الى براء او قد ذكر  
 ايضا ما دل على عدم النقص منها ان المحل هو دفع المال في ربح الدين  
 بعد الخ لانه فان ربح الدين يتجوز على القول وكذا لو كان المحل هو  
 له المحل هو ربح هذا الدين بعد الخ لانه لا يصح الا براء الدين فلو ان  
 المتكلم كان الله لم يملك له ربح المحل عليه ومن المحل  
 فلو ان المحل لم يصير براء الا ببراء الدين له ربح الا ببراء المال  
 لا ببراء ربح وكذا وانما احصت الخ لانه بالدين لان هذا انقلب الى







ما هو

خطا في المصلحة **قوله** انعقد المداينة اي بطل المصلحة عن حصة المدين  
 المدين على المدين عاقبة انعقد المداينة التي تجري بينهما والمداينة التي بالدين  
 وانما وقع المدين والمداينة وان كان الحكم في المقصور كذلك ان القصور  
 بمشروع والشايع بسلام بلسانه كافي قوله عليه من تمام من صلوته او غيرها  
 اذا هو وان كان الحكم فيما تركه من صلوته بجاهه كذلك لهذا المعنى **قوله** على جميع ما  
 على جميع ما يرضى بغير من غير خلاف ما اذا كان عليه الف جيا وفضا له على الف هو جلد حث  
 او الف الف فصار والفرق انه يشترط جانب واحد لم يكن جعله معاوضة بينهما  
 الجاهدين من جانب السوء وزيادة القدر من جانب البيه من زيادة  
 الوصف فكان معاوضة فلم يصح والشرع من غير مستحق انعقد المداينة  
 وهي زائدة وصفا فيكون معاوضة الف لخمسة زائدة وصفه انه زائد  
**قوله** الا ان يضمنه بان لقول الوكيل ما لم يترك على ان يضمنه بان المصلحة فيه  
 يطلب الوكيل الحكم الكفيل ومن تركه حلا بالمصلحة ذكره المداينة بالكل  
 هذه المداينة اذا كان المصلحة عندهم الوفاء كان المصلحة على بعض ما يدعه  
 من الدين لانه اسقاط بعضه وكان الوكيل فيه سقيما محضا فصار  
 كالوكيل والنكاح او اذا كان المصلحة على مالك كمال فهو بمنزلة البيع  
 ورجح المحقق الى الوكيل **قوله** وصحة المصلحة بان يقول صياحي من  
 دعواك على فلان على الف درهم على ان يضمن بماء هذا لان المصلحة فيه  
 على له ليس

الا البراءة

ما هو

اذا هو

على جميع ما يرضى

والمشترط

الا ان يضمنه بان لقول الوكيل ما لم يترك على ان يضمنه بان المصلحة فيه  
 ما هو المصلحة في المداينة سواء فصله اصلا فبدا  
 كما ان المصلحة في المداينة سواء فصله اصلا فبدا  
 المدين المشترك هو الذي حصل بسبب متحد بان كان عبدا مشتركا  
 بالعبادة صفقة واحدة لا يستهلكه انسان خطا حتى احب العبد فله ان كان  
 الدين من اثا بغير المداينة **قوله** ان يضمنه مع الدين الا مشاركة السليمة  
 لا بد صار قابضا حقا بالمقاصد كمالا لان معنى البيع على الماكرة خلا  
 المصلحة لان فبدا على الاخص المخططة ولو الرضا ببيع الدين بغيره  
 فمختار العاقل كما ذكرنا في هذا **قوله** على راس المال لم يجز عبد لي حصة  
 وجهه لا بد لو جاز لشاركه في المقبوض واذا اشار كما يرجح المصالح  
 على من علم بذلك فموجب ان يعود اليه بعد سقوط هكذا ذكره اليهودي وذكره  
 المسبوط ان يفسر قوله لم يجز عند ما معنى بوقف على اجازة صاحبه وان  
 اجازة جاز كان ما قبض منهما ما يقع في المداينة وان لم يخطه وكان حقه ما  
 في المداينة قبل المداينة وقال ابو يوسف رحمه الله صليته جائز ان اصاب صاحبه  
 او اخر وكان الساكن بالخيار ان شاء اتبع القابض وشاركه فيما قبض وان  
 شاء اتبع المظنون بما في **قوله** وقال ابو يوسف لم يجز المصالح اعسار اسائر  
 الدين من حيث يترك بالخيار ان شاء اتبع المداينة وان شاء شاركه  
 في المقبوض من شرط الطحاوي **قوله** على ان يرضوا المصالح عنده اي عن الدين  
 كما التزموه عن

رحم الله



العن **قوله** والصالح باطل لا يصدر عنك الدين وغيره من ذلك  
 لأن الصالح ما كان نصيبه من الدين والدين قد يولد منه **قوله** العن  
 هذا العقد حصه الدين فهو الكمال **قوله** العن  
 العنك بوعان يعرض بغير عوض فما ارجع سابق العنك يعرض  
 البيع ولم يحق ذلك الصالح وغيره ذلك شرع بياض العنك يعرض  
 هو هبة او نقول البيع بملك من الجانب من الهبة بملك من جانب  
 واحد والتعبد قد مره المناسب لطا صير الهبة الصالح ان  
 الصالح يدع التناجز والتحام والتجاذب المؤدة فذلك الهبة فالي  
 العلم فهادوا الخا بواغ الهبة واللوهب الوهب فها بواغ  
 بملك العن بغير عوض ولا يستعمل في ذلك المحقق قال الله يعجب  
 لمن يشاء انفاقا يعجب لمن يشاء الذكور قال الله يعجب لمن  
 رجه انك انت الوهبكي الهبة قد تطلق على الموهوب كما في قوله  
 اذا وهبه لا جنى **قوله** والهبة تصح ذكرا سا موال القود مستقد  
 وذكر الهبة تصح وانما عدا على لفظ مستقد لان الهبة يتم صاحب  
 الواهب لا به بملك صاحب واحد وهذا لو حلف لا نصيب من ماله  
 وهو لم يقبل فانه حلف بيمينه فله ان ماله حلف لا يصح ذكره القول  
 لا الهبة لا يتم من جانب الموهوب لا الا بالقبول ثم ذكره الفقيه في الهبة  
 لا يتم

ما يعزى اليه  
 ما يعزى اليه

هذا العنك القرض مشط عندنا هذا قال الله فان هذا  
 من القرض **قوله** اطلقك حقيقة الاطعام جعلنا القرض طاعا لكره الوقض  
 هذا العنك وذكره طرقة العنك لان قوله اطلقك اصدار حقيقة وقد  
 هذا اذ طعام غير هو لا يصير طاعا لهذا العنك هذا الاخبار لم يمكن  
 الوكيل حقيقة لخلق قوله اطلقك امره اضعف الاطعام معن **قوله**  
 امره بكي جعلت هذا الشيء كذا بغيره وهو هبة صالحة لله  
 من غير كره فهو لله هبة له ولم يرد من هذا **قوله** اذ انوى بالخلاف  
 الهبة فعلا كذا الا مرسولا ناعلي فمرس من اداء التملك بمحل عند  
 من هذا **قوله** لا يجوز له الجوز الخ **قوله** المستدعي  
 اذ جازي وجد لمن جازي بقدر ما يلتقي بعد ما يلتقي وجد  
 في قوله يجوز اذ جازي عن التمر على الشجر والصوف على ظهر الغنم والشعر  
 والزروع الا من لا من وجب دقيقا في حظه او ذهنا في صم فالحية **قوله**  
 فاستولى باطلا لان الموهوب معدوم وهذا الواجب الغائب ملكه  
 والعدوم ليس بملك فوقع العقد باطلا ولا معه الا بالعدوم  
 هذا طعن **قوله** وهذا المشاع مما لا يقسم حاشي تفسيره ما لا تقسم ما لا يمكن  
 ان هو يورث وينتفع بعد العسر على الوجه الذي يبيع به ملك العنك كالحل والبر  
 الرضا **قوله** ان الهبة فها بياض لان العنك فها بياض في ما اذ ارضه  
 العنك

عن مو  
 فقول في الاصل  
 فان هذا التمر من  
 المعنى فامتنع العمل  
 لان التمر هو لا  
 فنكون عارضا لملكه



بما قبض الله عليه  
فيكون عهده

المبيع مضمون فلا ينوب عن قبض المالك عليه **قوله** فلا ينوب  
فما عندك ان يخرجه الله لا يخرجه ربحه ان ذهب المالك على وان ذهب  
لغيره لم يخرجه ربحه ربحه على عكس **قوله** وبما قبضه ان  
كانت منفصلة كما اذا اؤلف الجاهل الموهوب هو يخرجه الرجوع في  
الاصول دون الزيادة والتواني فهو على قولهم شمس  
وظائف الرجوع والهبة **قوله** تجوزها مرفوع في خبره **قوله** والدار  
والمعروف احد المتعاقدين والغير من العوض والخاص بالخص  
عن ملك الموهوب له والدار من الزيادة والقاق من الزيادة والخاص  
بملك الموهوب **قوله** خذ هذا عوضا عن شريك قال نعم الله  
ان يلقى بلفظ يعلم الواهب ان عوضه هبته كما ذكره المشرع في اوجه  
الموجود ذلك لا يصير عوضا ويكون لكل واحد منهما الرجوع في هبته  
**قوله** واذا ذهب شرط العوض صهرته ان يقول هبتك هذا الشيء  
على ان يرضى كذا لو قال هبت لك كذا فهو بيع بالاجماع والتقدير  
المشايخ **قوله** ولو لم يرضه مضمونه معناه ان يرضى له مداهمة  
او اقامت فرد الوهاب فيصح التملك وبطل الشرط بالنظر  
في الرقي باطله ونفسه ان يقول ارضى بك رقي ومعناه لا طول لها  
عمر الى لا يمانى بعد موت الآخر **قوله** وبطل الاستئثار والقبول  
لا يمانى

بما قبض

بما قبض

بما قبض

بما قبض

بما قبض

سما والجل على تملكه اوجه نوع منها ما يفسد العقد والاشارة  
بالمبيع ونوع يصح العقد لا يستأثر وهو الوصية ونوع يصح العقد  
طوره ان يستأثر وهو الهبة والمهر وذلك الصلح عند العدة بدل الفلح  
**قوله** الوصف في بيع بالملك والوصية في بيع بالعين والمنفعة  
فانسان في الوصف بعد الجبن سال وقت الدار واوقفها في الشريعة  
التي حسمه لوالده حبس العرس على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة  
في الدار ولا تكون لان قوله ان يرضى في بيعه ويورثه بعدتها  
رحيل العرس على حكم ملك الله تعالى فيقول ملك الوقف في الله على وجه  
في المنفعة الى العباد فيلزم بمنزلة المسجد ثم قيل ان في الوقف عند  
ذلك لا ينصف بالمنفعة وفي مدهمة وهو المكون في الاصل والبيع  
جائز عند الا انه غير لازم من قضاء القاضي ولهذا قال الكتاب  
بذلك فلم يقل في الوقف **قوله** الا ان حكم به الحاكم وهذا غير محقق بالوقف  
كل حكم عقده فيه اذ انصت له قضاء القاضي يصير منتهى الحج  
له والمراد بالحاكم المولى من جهة الخليفة او من له حق التولية اذ  
فيه اختلاف المشايخ والصحيح انه لا يبعد كذا ذكره قاض  
الحق رحمه الله **قوله** يزول ملكه بمجرد القول مشاعا كان وغير مشاع  
تأني كان مقبوضا فيتم الى المتولي اتم بغيره فمقتطع او لا يقطع

وقفت  
واوقفها







سنة

صورة ومعنى

ومعناه

من

مواضع

على

في هذه المسألة يعني في الحان الرباط والقرعة على قولها وعلى قولهم  
 الا يبق ابقي آثارها فليس هذا هو الوجه وكفى بالاحرار جهلاء  
 القصب ومناسبتهم مع القصب في الوقف اذ لا اليد لطلب المصون  
 وهما اذ لا اليد بطريق العذر اذ في الوقف اذ لا يد لطلب العذر  
 اذ لا يدعيه والقصب للعد اخذ الشيء من الغير اي شيء كان على سبيل  
 التغلب في الشريعة اخذ ما لم يمتنع من غير ان يكون المالك حيا  
 يعني كان استخدا العبد وعلل الداء عصباء من الجلبس على البساط  
 هذا هو القصب الكامل الموجب للصمان اما القصب الموجب للبرق  
 هو اثبات اليد حتى لو عصب عقالا خب ركه وان لم يخط عارضا وكذا  
 الرواد المنفصلة لخاصة في يد العاصب حتى يخط على رده فادون  
 اعلم ان المثل نوعان كامل وقاصر والكامل هو الذي لا يمتنع من  
 لوجود بصوتية ومعنى حوالا اصله العذر ان حقيقة الجبر ان  
 يمتنع الاصل كونه لان حق الحق في الصورة والمجاز والحق  
 هو المثل يعني هو القصة لان الحق الصورة قد فات للحزن عن القضاء  
 فيبقى المعنى **قوله** جسد الخلة انه دابر ان الموجب للصمان والقصة  
 رد العرس وادار القصة خلص خلا والمما يقوله بعضهم لانه لو كان اذا  
 القصة اصلها لما جيب **قوله** والقصة فيما ينقل وحول لي القصة  
 للموج

الموجب للصمان فيما ينقل غلغا القصب للموجب للبرق وقد حقق في  
 القصار **قوله** ما انقص ينقل بالذاعية وقلد التراب مثلا وقلد العذار  
 بال صان لها او انقطع شرب او انهدم الدار **قوله** وان ينقص له القصبان  
 ارجع اربعة سراج الشجر يعوق جنة العنق وبقوات وصف من غنم  
 البقر المعنى المذهب العنق والاول لا يوجد الصمان بجميع الاحوال  
 والثاني حب الصمان بجميع الاحوال والثالث هو فوات الوعد المرغوب  
 كالمسح والبصر اليد والاذن العبد والعظمة الذهب والديس مثلا  
 ما الخط وغير ذلك هو موجب للصمان في غير البرقيات لا يمكن نقصان  
 النقصان في استرداد الاصل الا لو كسرت اليد او فوات  
 المعنى العنق كالعبد المحترق او امني الحرق في اليد الخالص او شتا فاشاخ  
 اليد العاصب فاد موجب للصمان ايضا **قوله** حرق ثوب عرسه بالاحصاف حرق  
 حرقا كثيرا بالتشديد فحق في المسألة وفيها كبره وقال في الاحكام وانما لم يفسر  
 حرقا كثيرا لانه لو كان ينام غير مصد في اللوط فقام مصدده كافي قوله الله  
 لعنكم الله انتم الذين اتيناكم **قوله** حرق كثيرا بطل عامه منقطع صلا  
 نفس الحرق لكثرة ذكره الهداه ان الحرق الفاحش ما يمتنع بعض العرس  
 وبعض المنفعة وانما دخل في الصمان لان غير حرق الله جعله الا **قوله** فظن  
 العرب نقصان فاحشا الغاية بعض المباح وما لم ينقص الفاحش بالبرق  
 ربه القصة

الوصف

الضيق

واما الرابع

الوصف

الوصف

الوصف

الوصف

الوصف

الوصف

الوصف







المباينة من البابين اريد الغائب يدعى زمة المودع المودع  
 فلما فرغ من كتابة الضمان شرح عامان هذا الماد ان يقول ان هذا الغائب  
 يدعى ضمان وكذا يدعى المودع اذا خالف المودع او يقول في المدة المودع  
 والغائب المقتدر من حيث ذلك والمودع المودع المودع المودع  
 المودع بما لا يتأتى من كونه المودع فويل معنى المودع المودع  
 من المودع والامانة ان كونه امانة ولا يفسد كرامة الامانة  
 عامة وحمل العام على الخاص من عكسه فالمودع في الامانة  
 قصدا والامانة هي الشيء الذي وقع فيه غير قصد فان ذهب  
 الرجاء انسان والفتنة في حيز غيره والحكم في المودع انه اذا خالف  
 بالعدل عم عاد الى الوفاق بغير ضمان في المودع بالقول  
 بان انكر المودع ثم اقر لا يبرأ من الضمان وان عاد الى الوفاق  
 موله هم ٢ والمودع المودع والمستودع يطلق على قايده المودع وعلى المال  
 المودع **قوله** ومن عياله في شرح الطحاوي هو الذي سكر مع  
 وطريق الفتنة على من احضر وعياله وزوجه ولده في القتال  
 الضعيف ليس به عماله ان ساكن مع سواه كان في القصد او في غير  
 القصد والعبرة في هذا الباب بالمساكنة الا في حق المودعة الولد الصغير  
 والعبد حتى لو كان مملوكا غير هذه الزوج لا يضمن بالمودع المودع

يوضح

واحد

ودعه

توب

موله هم

يكتب

مودع

مخرج لغير ادا كان باجرة معنى **قوله** او ادها اذا كان بغير اجر  
 الا ان يبيع في دله حريق قبل فناء ادا لم يكن دفعها الى من عياله  
 فندى لها الى ادا قال الضمان قال وفي الله عنه **قوله** في المدة المودع  
 فان المودع ادا لم يبق عليه العقاب **قوله** فان الجوارح والاعضاء  
 ودفعه والله تعالى عند العبد واد استعملها في المصلحة فقد خالفت  
 مسطر عنه العقاب كما سطر عن المودع الضمان واداعى الى الوفاق بعد  
 الوفاق بعد خالف هذا المودع خالف المودع بالعدل فاما اذا خالف ما خالف  
 بالعدل بان انكر المودع ثم عاد الى الاعتراف لا يبرأ الضمان  
 والمؤمن ان خالف بالعدل بان ارتد والعبد ان عاد الى الاعتراف  
 بالوحدانية يبرأ الضمان الا رتدا والفرق بينهما ان المودع غير  
 مستبد في المودع فاد خالف بالعدل عم عاد الى الوفاق بالاعتراف  
 لا يبرأ المودع نقض عقده المودع بعد حصر المودع بغيره لان العقد قائم  
 رضاه ينقضي والتمس عقد الايمان مستبد فاد ارجع في الامانة  
 الى الاقرار بغير مؤمنه ومساكنه ضمان الا واد **قوله**  
 حفظ لحدود ادا في الاخرة وهذا التقسيم على قولين احدهما  
 بان احداهما الكل واحدهما ان حفظ ادا في الاخرة سواء كان  
 محاسن وماله تقسم **قوله** فليعلم المسلم ان يضمن ادا لم يكن له امانة

العلامة هو

المعاصي

المودع

توب

لان العقد قائم

والله مستبد في

١١٢



سوى التي لها عن الدفع اليها في الجامع الصغير اذا قلنا ان يدفع الى  
 واحد من عياله فليس لها الى من لا يدفع منه لم يصح والموصى ان يصح  
 اذا كان مفقدا يعتبر الا فلا الا ترى انه لو لا احفظها لم يصح في  
 تشاركه يعتبر او عرفت هذه فتقول الودعة مما يحفظ باليد من  
 البيت فلا بد من تسليمها اليها فلا يكون النبي مفقدا الا اذا كان  
 له ذلك بد بان دفعها الى احده او عده الذي لا يقوم عليه  
 الدرس **قوله** في بيت الخمر والدار لم يصح هذا اذا كان البيتان في  
 الخمر سواء اما اذا كان البيت الذي نجاه عن الخمر فمعه عورة  
 طاهرة فانه يصح الشرط ويصح وانما اطلق المشا لا انها وصوت  
 دار الكوفة وتورد دار الكوفة كلها سواء في المخطوطة وكذلك هذا  
 الفصل مما قاله احفظها في هذه الدار فحفظها في دار اخرى  
**كتاب العارية** وما سبه العارية بالودعة وان العارية  
 اقرار بالودعة ما خولده من القوار وفي التداول والساووف الى  
 باخذها هلا مرة وهذه اخرى والخمالة ان يكون اسما موضوعا ولا  
 يكون موصرا عما سبه كالكرسي والذئبي فان صنعتها صفة  
 نسبه اليها بنسبة القول كعبت وكبئت صفة تصغير النسبة  
 تصغير وهي الاصل اسم العين المعارة في الشريعة صار عبارة عن

عقار

عقد العارية على ان عير حقيقة وحاز الحقيقة كل ما ينفق به مع بقائه  
 والقدر المتروكة عيرها العارية لا ينفق به الا بالاستهلاك كعاره  
 الدار والديانة **قوله** اذا لم يوفد به الهبة ذكره عارية الهبة ان قوله  
 حملتك فملكك العين حقيقة فملكك المنفعة عارية فكون معنى  
 قوله اذا لم يوفد به الهبة يعني لم يوفد الهبة لا بطريق التعيين بالنية  
 ولا بطريق الاطلاق لان مطلق اللفظ ينصرف الى الحقيقة فكون  
 الاطلاق تعينا بل اذا دبر العارية وذكره في كلامه في ميسره  
 ان قوله حملتك للعارية حقيقة لان المثل هو الاركان لعة فعلى  
 هذه قوله لم يوفد به الهبة للتأكيد **قوله** اذا لم يوفد به الكفاية فمعه راحة  
 الى قوله حملتك الى قوله محتمل انما جاز اللفظ الفرد على تاول  
 المذكور المتخ ان يعطى الرجل الرجل ناقة او شاة ليشر ببناتها  
 يرد ما اذا ذهب وقها هذه اصله ثم كثر استعماله حتى قيل كل  
 من اعطى شيئا معة كذا ذكره في المعرب **قوله** دارى لك هبة لله حقيقة  
 من حمل العارية عازا **قوله** وسكنى سكنى العارية في الحمل على  
 الحكم ويكون هذا سأل نفسه وذكر ذلك قوله دارى لك عيرى او سكنى  
 عيرى فتقول سكنى مصدر سكنى الدار الى اقام بها كقوله دارى  
 فاسكنى في اللبس النمار وهو السبع العلم معناه اقام حتى يكون



اصوات الكلمات الى الله بصيرة ففهم الله تعالى ولوحول من السكون  
 الذي هو عند السكون بصيرة ففهم الله تعالى اتيان الى الله تعالى وهو عظيم  
 المصالح لا تعظم الله تعالى **قوله** والعاوية امانته هذا الامام ليس بشرط المحر  
 فيه اختلاف المشايخ ورحم الله وعباد الله اجمعين ورحم الله جميعه وكسب  
 ما كان **قوله** ولد ان يحسره هذا اذا كانت العادة مطلقه بان لا يغير  
 السنه ولا حقه الاستعمال والمطلق يعبر كيف كان في كل اوان كتابا  
 وان كانت العادة مقيده فهي على خلاف المطلقه في نظر ان كان  
 مما لا يختلف باختلاف المنول كالفس كسكنى القار وحده العبد  
 علم ان يحسره وان كان مما اختلف باختلاف المنول كالفس  
 والركوب فليس الفصاحه الدخايل كنبس البئر والبقا  
**قوله** وعاديه الدرهم والدينار فرض القامه اذن بالانفاق  
 ولا يتأتى الانتفاع بالنقود الا باستهلاكه كغيره ما قيل في  
 الذهب ذهب الله لا ينتفع به الا عند ذهابه عن اليد واقتضى بذلك  
 العين ضرورة وذلك بالهبة بالقرض والقرض ادناها في  
 اذ هو يوجب رد المنك والهبة لا توجب وهذا اذا كانت العادة  
 مطلقة واما اذا كانت مقيدة فان اقرار الدرهم والدينار  
 للمشتري لا يكون قرضا الفرس الاصل مصدر وقد يطلق على  
 لغز من

فاما اذا كان مشروط  
 ان يضمن

خلاصه

لا يكون صواب

او صواب

فليس صواب

كالوقوف

كالوقوف مصدر ثم يظن على الوقوف والله اعلم **باب اللفظ**  
 فبما سبب اللفظ واللفظ بما تقدم ان الاستحقاق موجود  
 في الجميع لكن في الودعه والعاره الاستحقاق مصدر من المال  
 في اللفظ والمصدر من الشئ واللفظ والمعنى واللفظ الالفاظ  
 تعين اصلا معنى المفعول سمي به باعتبار ما له او تفادى الاستعمال  
 حال المعنى الفاعل كانه يدعو الى اللفظ كما قال نافع جلوت اذا  
 كانت كثير للناس كانه يدعو صاحبها الى الحلب كاللفظ على  
 ما ياتي في العرف اسم الصبي يطرح جاهد على الارض خوفا من العلم  
 او قرا راعى فيه الزنيه **قوله** فان ادعى انه ايدى والقول فيه هذا محمول  
 الاستحسان والعماس ان لا يفسد لان فيه ابطا لا يد الملقط **قوله**  
 فليس او قد وجد في موضع السلام فهو مسلم وان التمس ذم  
 عن يمينه او كنيته او ذم من موضع اهل الاسلام فهو ثلاثا واربعا  
 فيعتبر المكان لكونه سبق وفي رواه لعنه الملقط لان سعة اليد  
 التي من يمينه المكان في رواه في روى الاسلام سوار كان في  
 الواحد او باعتبار المكان **باب اللفظ**  
 اللفظ في الادب واللفظ في غيره والعماس ان يكون لفظ  
 يكون الغاف لان الفعل المفعول كالحكمة واللحم هما اللذان

الالفاظ صواب

او صواب

مد

العلم

قوله

او كنيته كان

ذم او سلم

او صواب

قوله

او صواب

قوله



نضحك بل نحن علمهما والفعل بالفتح للفاعل هو المفسر وإنما  
 قلت بالفتح لك لما أدخلته كالداعي إلى الالتقاط وفيه  
 لما لم يوجد ولا يعرف مالكه وليس سماح ويكفي بالاشهاد  
 أن تقول من سمعتموه وندشد الصلابة ولو على فاما حكم  
 اللفظ على الخصوص منها ان من ظفر على لفظ ولو ان كان بالنسبة  
 على نفسه ان يعرفه ورد على صاحبه لا حاله او حالها والمربع  
 اولى ان لم يأت على نفسه فالترك اولى لاحتمال ان يأخذه من  
 ورد على صاحبه **قوله** ثم فيها اياما الى من تلباه الى عشرة لان  
 وان كان في الايام جمع **قوله** وان شاء ضمن الملقط لان التصديق باذنه  
 الشرح لكن ادنى الشرح لا يثبت في العنان نظره حالة المصلحة وقول  
 الجمل الصادر **قوله** جعلك النفقة ديناً فانه اشارة الى انه انما  
 يوجع على المالك اذا شرط المفاضل الرجوع **قوله** لفظ الجلت  
 والخبر سواء وقال الشافعي رحمه الله يعني ابداً الى ان لم يصب صاحب  
**قوله** فان اعطى علامتها فان وصف لان العلامة امرارة الشرية  
 كما في قوله تعالى ان كان خصمه قد مضى قبل صدق الله وكذلك  
 اذا اختلط صوتي المسلم بصوتي الكفار اعتبر التركيب **قوله**  
**قوله** والمناسبة من كتاب الخنثى واللفظ والمفظة ان الشرع  
 منوط بالعلامه فيها

الشرع اسم هو

الخصم هو

في لفظ الحرم هو

حدث

عن جعل الموطوع واللفظ لمن وصف العلامة فكذلك  
 الخنثى اعتبر العلامة حتى جعله ذكراً بعلمه وانثى بعلمها  
 والخنثى اسم من الاختلاف يقال لجنب السفار اذا انثى وكثر  
 والخنثى في الكلام التلخيص **قوله** الا ان يثبت غير ذلك  
 ليس انه ذكراً وانثى بظهور العلامة واحتمال وجهاً آخر هو  
 المذكور في الصلابة الى الا ان يثبت ان نصيب الذكر اقل  
 ليوجب ذكراً فالحاصل ان عندنا في حقه وجهان للخنثى  
 انثى الخائب وان كان نصيب الانثى اقل فعلى نصيب  
 البنت وان كان نصيب الذكر اقل يعتبر ابناً يكون الاقل  
 تقيتنا وصورة امراة مانت وتركب زوجاً ولغتاً لايتام  
 وخنثى لم يرب فللزوج النصف وللأخت لأب وام النصف  
 بان كان هذا الخنثى انثى تكون له السدس تكمل الثلثين  
 وتكون المأعوليات فكون له واحد سبعة وان كان ذكراً  
 يكون عبيد ولا شيء وهم وصورة لحرى امراة مانت وتركب زوجاً  
 واما خنثى لأب وام فان جعل ذكراً كان عصه ولرسدس وان  
 جعل انثى كانت المأعوليات وله بلاه من القامد لان له النصف  
 الزوج النصف واللام البنت وصورة لحرى تركب امراة وخنثى  
 لأب وام واثنين

بما

وام هو

المراد



لام فان جعل الخنثى انثى كان له النصف من ابي عمه  
وان كان ذكرا كان له الجوز من ابي عمه ولا نصيب له من ابي  
والا حين لام الثلث والباقي للخنثى وعند ما نصف  
ذكر نصف مراثي انثى وهو قول الشعبي رحمه الله  
اجتلفوا في خنثى وانما اختلفوا لان لم يدرجه الله اعني حاله  
الا حتماع فاعطاه نصف مراثي ذكر ولو قدر ذكر انثى  
المسماة نصف مراثي انثى لو قدر انثى في الميراث فيقول  
ان الخنثى لو كان ذكرا يكون له نصف المال ولو كان انثى  
يكون له ثلث المال واحتجوا الى حساب له نصف وثلث  
واقول لك سبعة في حال بينهما بصعان وفي حال ابلا ثلث الخنثى  
سهمان والابن اربعة سهمان للخنثى ثابته يفتن والشك  
وقع في السهم الزائد في نصف ويكون له سهمان ونصف والكسر  
فانصف لغيره الاكر واحا الله يوفى رحمه الله بني حاله  
الا حتماع على حاله الا افراد وما نصيب الخنثى من ابيها  
المال ولو كان ذكرا يكون له كل المال ولو كان انثى يكون نصف  
المال فيكون حقه من ابيها المال كما ان فرض الانثى النصف  
بعد الاحتجاج فلو كان حقه كذلك فمقتضى التركة بينهما على قدر حصة  
الخنثى

الربع هو

لهم

سنة ثلاث والابن مائة ومكون الجميع مائة **كتاب العقود**  
في ميراث البائين ان الاصل في ميراث آدم ان يكون ذكرا وانثى  
فان كانا معا فلهما نصف ميراثه واحتجاجه على ما في الاصل  
انك الميراث للولدان في ميراث الوالد من وطء على الارض يكون  
نقطا خلافا للاصل في الاصل ان يكون لاملا كذا اي في المال  
ولو لم يكن له قط خلافا للاصل فكذا الاصل ان يكون لاملا  
وطنه معلوم الاثر والخبر فالغيبوبة على وجه لا يكون مكانه ولا  
اثره ولا خبر خلافا للاصل الا باق على هذه ايضا قال الشعبي رحمه  
الله في ميراثه للعقب اسم الميراث هو حتى ناعسا راو حاله  
الخنثى الاثر كالميت واعتبار ما له اهله طلبة بخلافه وخفاء  
المرء لا حدود فترقا يصلون الى الميراث وبما سائر الفقهاء  
يوم التدار والاعيم في الله ميراثا وقول فقهاء الشيعة  
اي اصلية فقد نهى اي طلبته وكذا المعين يحق للعقب  
فقد نهى عن اهله وميراث طلبة **قوله** من يوم ولد اسماء الزواني  
او اضعف الى الميراث نصير ميراثا ميراث نصير ميراثا قال الله  
لواك الثلث بطنه الى يوم يبعثون وان اضعف في الميراث نصير ميراثا  
ولا يورث المفقود ولكن توقف نصيبه الى وده مودته الى وده  
المفقود

في الانسان  
يكون  
على ميراث الانسان

الرجل هو

وذا اضعف الميراث

في الانسان  
يكون  
على ميراث الانسان







صحيحاً حكماً فمما سبب احداث المواقف ثم اللفظ او ان اثر اسنم كذا  
 طلت في المحل من جهة المسبق عليه المستمرة فله حيز من العنود من الماد  
 له كثره لا استغناء ثم الاذن عندنا استسقاط الحق فكذلك حتى ينفرد  
 العبد بعد ذلك باهليته وما اتيته وعندها لا يصح تعلق الاذن وان  
 قال اذا جاء راس الشهر بعد اذ استكمل ان اتي ربه الله الاذن  
 تفويض فذلك وشبهه الخلاق ان الاذن في نوع من الانواع او في  
 كلها لان العبد يتصرف باهله نفسه وتوقيت الاذن لا يصح عندنا  
 وعندنا ان في ربه الله لما كان ملكاً لا يملك الا فيما احل الله والاذن عندنا  
 قد ثبت صريحاً قد ثبت دلاله وعندنا لا يثبت الا بصرح خاتم التوقي  
 لتاسر الوكيل المأذون له ان الوكيل في نوع لا يشتمل الانواع والاذن  
 في نوع يشتمل ان الوكيل يتصرف في حكم النيابة لا تصرف في مال الغير او  
 في غيره فاما المأذون بصرف على نفسه فكساده **وهو** اذا اذن للمولى  
 لعمده سواء كان صغيراً او كبيراً بعد ان كان عاقلاً وعنده الشايع لا  
 حيز اذن العبد الصغير **وهو** بوجهه لانه الرهن من قبيل القمار **وهو**  
 بمنادى غيره سواء كان المولى ساكتاً صريحاً او لغواً صريحاً ان  
 ياذن بشيء البر ويمنع عن شيء **وهو** ولا يترجح مما ذكره عند  
 اي ربه الله بوجه الاذن **وهو** من طوع او نهي المأذون **وهو**

المراد من هذا ان  
 المأذون لا يملك  
 من المأذون  
 كذا كذا كذا

المراد من هذا

حتى

في تعلق المأذون بغيره لان الفاعل يجب ان يكون مثل المفسد  
**وهو** ملك ماله لا حتى ينفذ اعناده عندنا **وهو** او اقل حيز المبيع هذا اذا  
 كان موقوفاً فاما اذا لم يكن موقوفاً فالأذن يبعد ماله ولا ضرورة عند  
**وهو** فان يباعه بتقصان لم يذوقه وقال ان يباعه بتقصان ليجوز البيع وخير المولى  
 ان يشاء اذ ازال المحاباة وان شاء انقص على المدعيين اليسير من المحاباة  
 والفاش سواء ويجوز بيعه من الاجنبي بالغبن اليسير الفاخذ عندنا  
 وعندنا يبيح بالبدن الفاضل **وهو** وذلك حيزه لهما لان الولادة  
 ذلك الحيز فيصير دعوى الولد حجة الا لا يرضى بان يصير فرائدا  
 له خلط طبع الماس خلطاً في ما اذا اذن لام الولد حيزه  
 الاذن لان الدلالة هي الولادة لا تعارض المصريح ونظرنا اذا اذن  
 الا بصرح اذ يرضى اذ يرضى في ما اذ يرضى في ما اذ يرضى  
 المعنى **كتاب المأذون** مناسبه المأذون مع المأذون كذا واحد  
 من الاذن المأذون من حصول المأذون في حياضه من المأذون  
 الابناء والاعفاء فقال يرضى الله الحرف الى ابتداء انما من المأذون  
 الشرع عارده معاقبة وفي المأذون بعض الخارج والمعاقل في  
 الغالب ما جرى من اثنين وهذا قول الرابعية لو جردوا في علم  
 المراد من العقد اطلاق اسم المسمى على المسمى فانه حيز من النفس

المراد من هذا ان  
 المأذون لا يملك  
 من المأذون  
 كذا كذا كذا



وانما خص الثبات والبرج لكان العادة في ذلك كما وان كان السار كان  
 في غيره ومما افقه النقط السبع لعم الله ما ينبغي من الخرافة والبلط  
 والبرج **قوله** هي عندنا على اربعة اوجه فان قيل فاق ان اربعة اوجه  
 جميع انواع الزراعات صحه كانت او فاسدة وغير حارة وغير  
 الوحش الا حزين الثاني ان طبع بين البذر والبقر ان اراد به بيان  
 جميع انواع الزراعات الصحه وغير حارة ايضا لان الورد الرابع  
 باطل قلنا غرض هذا جواب ان احدها اراد ببيان انواع الزراعات  
 الصحه اما نظريش التغليب او لان الورد الرابع صحه ايضا لعلها  
 هو المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في ظاهر الرواية والثاني انه اراده  
 انواع المردوعات المعادة صحه كاستا وامسدة وكان العادة  
 على هذا الانقسام الادعية اما القسمان الاخران فلم يخر العادة بهما ولم  
 يقتض احد خوازمها **قوله** اكثر مثل نصيب ليعلم انه مثل الاخر مقدار  
 نصيبه **قوله** عليهم بالخصص وهذا الحكم ليس خصص بما ذكره من  
 الصورة وهو انقضاء المدة والبرج لم يردك بل هو عام في جميع الزراعات  
 الخاصة انما فاضل الاكثر حسب على العاقل وما بعد ان ذلك  
 فعملها حصصها الى ان تقسم وما بعد القسم فعلى كل واحد من  
**المساواة** والبرج الله عنه لا هذا المقاطع استوفى  
 على الخيرة

هذا هو  
 المقصود  
 من قوله  
 جميع انواع  
 الزراعات  
 صحه  
 وغير حارة  
 وغير الوحش  
 الا حزين  
 الثاني ان  
 طبع بين  
 البذر  
 والبقر  
 ان اراد  
 به بيان  
 انواع  
 الزراعات  
 الصحه  
 وغير حارة  
 ايضا لان  
 الورد  
 الرابع  
 صحه  
 ايضا  
 لعلها  
 هو  
 المروي  
 عن النبي  
 صلى الله  
 عليه وسلم  
 في ظاهر  
 الرواية  
 والثاني  
 انه اراده  
 انواع  
 المردوعات  
 المعادة  
 صحه  
 كاستا  
 وامسدة  
 وكان  
 العادة  
 على هذا  
 الانقسام  
 الادعية  
 اما القسمان  
 الاخران  
 فلم يخر  
 العادة  
 بهما ولم  
 يقتض  
 احد  
 خوازمها  
 قوله  
 اكثر  
 مثل  
 نصيب  
 ليعلم  
 انه  
 مثل  
 الاخر  
 مقدار  
 نصيبه  
 قوله  
 عليهم  
 بالخصص  
 وهذا  
 الحكم  
 ليس  
 خصص  
 بما  
 ذكره  
 من  
 الصورة  
 وهو  
 انقضاء  
 المدة  
 والبرج  
 لم  
 يردك  
 بل  
 هو  
 عام  
 في  
 جميع  
 الزراعات  
 الخاصة  
 انما  
 فاضل  
 الاكثر  
 حسب  
 على  
 العاقل  
 وما  
 بعد  
 ان  
 ذلك  
 فعملها  
 حصصها  
 الى  
 ان  
 تقسم  
 وما  
 بعد  
 القسم  
 فعلى  
 كل  
 واحد  
 من

المدينة

على الخصص من مثل سمسمة الاحارة نفعاء الصادر به معاودة المقام  
 لبيان **المساواة** بين النكاح وبين ما تقدم بان  
 الاخراج لا ادله من المال قال الله ان يتفقوا بشئ فليعصم  
 ليس لاحد من مكاسب الآله والمال عاده لا يحصل الا بالتجارة والزراعة  
 فلما فرغ من بيان اسباب حصول المال شرع في بيان النكاح اولان  
 النكاح زراعه قال الله تعالى نساوا كحرف لكم قال الله تعالى  
 النكاح اسم للعقد الشرعي الذي يترب عليه احكام ومقاصد ولا كره  
 ويراد بالوطء لا بهواه اصل الوضع الضم وحقيقته الضم والوطء وقول  
 الامام بدر الدين الورسكي رحمه الله عباره عن معنى شرعي ثبت الحل  
 وقول زوجته وقد ثبت ان انعقاد ذلك الغني **قوله** ينفق  
 بالاحاط يبياني هذا لان الباء تدخل على الآله كما نال كقوله  
 بالقلم والغني بالاحاط الاحاط المحض المختل حتى لا ينفق بالان  
 المضاق والمعلق والمراد من هذا الاحاط اخراج المكن من الامكان  
 الى الوجوب على ما هو لله وفي عند المتكلمين لا الاحاط بالمصطلح  
 من الفقهاء والذين يتلفظ به اوله لسي لما بامر له حاد كان  
 والتعيس البيان قال الله لم ان كنتم المردوها فتعبرون  
 المقطع اما احده مثل زوجة وتزوجت او بعد بيان ان كان أصلا  
 من خاتمها او كذا

هذا هو  
 المقصود  
 من قوله  
 جميع انواع  
 الزراعات  
 صحه  
 وغير حارة  
 وغير الوحش  
 الا حزين  
 الثاني ان  
 طبع بين  
 البذر  
 والبقر  
 ان اراد  
 به بيان  
 انواع  
 الزراعات  
 الصحه  
 وغير حارة  
 ايضا لان  
 الورد  
 الرابع  
 صحه  
 ايضا  
 لعلها  
 هو  
 المروي  
 عن النبي  
 صلى الله  
 عليه وسلم  
 في ظاهر  
 الرواية  
 والثاني  
 انه اراده  
 انواع  
 المردوعات  
 المعادة  
 صحه  
 كاستا  
 وامسدة  
 وكان  
 العادة  
 على هذا  
 الانقسام  
 الادعية  
 اما القسمان  
 الاخران  
 فلم يخر  
 العادة  
 بهما ولم  
 يقتض  
 احد  
 خوازمها  
 قوله  
 اكثر  
 مثل  
 نصيب  
 ليعلم  
 انه  
 مثل  
 الاخر  
 مقدار  
 نصيبه  
 قوله  
 عليهم  
 بالخصص  
 وهذا  
 الحكم  
 ليس  
 خصص  
 بما  
 ذكره  
 من  
 الصورة  
 وهو  
 انقضاء  
 المدة  
 والبرج  
 لم  
 يردك  
 بل  
 هو  
 عام  
 في  
 جميع  
 الزراعات  
 الخاصة  
 انما  
 فاضل  
 الاكثر  
 حسب  
 على  
 العاقل  
 وما  
 بعد  
 ان  
 ذلك  
 فعملها  
 حصصها  
 الى  
 ان  
 تقسم  
 وما  
 بعد  
 القسم  
 فعلى  
 كل  
 واحد  
 من



وحاشا آخره يكون وليا من الجانبين **قوله** والخلع للرجل ان  
 يزوجه بأمة الخواتم الثابتة بكتاب الله به فارج عنه مذكرة  
 في قوله ولا تنكح ايمانكم اداكم الى قوله وان تخموا من الحسن سبعة  
 بالنسبة من قوله حرمت عليكم امهاتكم الى قوله وساف الاصل  
 لغري بالسد فارج منها ما لم يهرتد ام المرأة وبنتها وامرا قال  
 وحليله ابن الصلي او ما سوى الاربعة عشر فتأبى بالاحاديث  
 زوجتي او يقول الخاطب لولي المرأة زوجتي ابنتك فيقول  
 زوجتك ولا يثبت لغيره وفائدة التكرار في قوله ولا يثبت لغيره  
 لانه لا شك في كماله بظن ظاني ان نكاح امة الاخ على العبد  
 لا حر ونكاح العمة على الكفر اخيهما حرة لتفصيل العبد على الاخ كما  
 لا حر نكاح الاخ على الحرة لتفصيل الحرة وخبره على العكس  
 ولا يلزم من امرائس هذا مثل الجمع بين الاختين والجمع بين المراء  
 وعمتها وحالتها وانما قال هذا لان ذات هذه اللكيات انه لو كتب  
 اصلا لم يخرج عليها المسائل **قوله** وخبر تزوج الصبايات  
 فالجملات حرام تزوج الصبايات حرمه بناء على الاحتلاف في  
 معنى الصبي عندنا لما كان معددا الصلي بماده الكواكب كان  
 مشركا ونكاح المشركة لا حرمة وهذا من حنفية رحمه الله لما كان معتقدا الجاهل  
 فذا الزنوج

ثابتة هو  
 واثبات الرضا  
 التام والرضي  
 الرضا والجمع  
 الاختين هو  
 قوله  
 اسم هو

يدل  
 معنى

من حاشا الثاني وهو نكاحها بكذا كاسا وثبت  
 النكاح بجماعة النساء لا ينفذ عنده ما كره الله اصلا وعندنا  
 حنفية او يزوجها ظاهر الرواية بعدد وعنه ابو بكر بن الله  
 لا بعدد كما قال مالك والسياتي فصحبك لغيره مسهية  
 ولذا اذالت بكارتها بزنا سوا ذلك مطاوعة او غير مطاوعة  
 وكل وطئ ينفذ في ثبوت النسب يصح حكم البكاره منقضية عند  
 ابو حنيفة رحمه الله وحاشا فلا ويسجل النكاح عند  
 او يمكن التصود فيه مالا فاما اذا كان القصد مالا باق ادعت يستحق  
 المراكمة نكاح بعد موت الرجل والرجل او مولاها والولي هو القصد قوله هو  
 الى الولي المطلق الذي لا اختلاف فيه هو القصد وان شا  
 فيجب التامة لا ينقص من عدد الطلاق باختيار من الرجل والاختيار  
 او المرأة ان كان الاختار بعد الدخول المسمى على مسلمة لان القول سواء كان  
 المولا المتعددة فرج المولا القائمة وهو الغرض العصبية الاختيار  
 كالاتم الى ان عدم العصبية ومن لا ولي لها تعي العصبية  
 من جهة القدر والغيبه المتقطعة قال الشرح الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل رحمه الله اذا كان الخاطب صريحا لا يظن حواجه او يلوخ اذنه فيه  
 سطلح والى لغاى الكون فهو منقطع ان يكون غيبه متقطعة

قوله  
 بولي

والاختيار  
 لو كان باختيار

حضور الغايب  
 او يلوخ اذنه فيه



الذي يولي القرب والكفاية الذي في الرجل للنفاء دون العكس  
 ويغفر له مغفرة التي يبتغي عليه الاحكام والدين والمال والارزاق  
 الزهد والصلوة وكذا يعتبر الكفاية في حرة الاية واداسهم فيها  
 المتعد بلان انواب من حرة وخياره ملحقه من كونه متلفها ان  
 كاسب سفله من الكرياس وان كانت فتوسط من الفزوان  
 مرفعة من البرية وفي رواية اعترض حال الرجل لعله يولي على  
 الموضع قدر وعلى قدر قدره وان طلقها قبل الدخول فلها  
 المنة عند الذي دخل لعله يضيف المني بعد الفقد ايضا  
 الاطلاق قوله ثم وان طلقوه من قبل ان تمسوهن الا انه  
 وانما قول المراد من هذا الفصل الفرض حاله العقد بعده وكان  
 تسبب المهر بعد العقد عدل في حق التخصيف ثم طلقها  
 فلها كالمهر والرضى المدعى المهر حسب العقد وسأكر بالوكلي  
 وبالحلوة الصحيحة وثبوت احد الزوجين في العي الدعي ما ذكره  
 اذ اجاز العزم منكم فان كان احدهما مرضيا اما مرض الزوج  
 فمابع صحيحة الخلوة مطلقا واما مرض المرأة فمابع يمينه اذا كان  
 الحام بصرفها او محرم بالزوج سواء كان فرضا او نفلا واما الصلوة  
 فكل الصوم مرضيا او نفلا وكذلك كلفه في المنفعة المتعد ما ذكر  
 المطلق

كما نتج

الخلف  
 ايشاده الى ان الفقرة لوجأت قبلها بان قبلت ابن زوجها  
 الاستحسان لها المنفعة فيها امثال ان احدهما في المستثنى منه والثاني  
 في الاستثناء اما الاول وهو ان المال المنفعة واحدة بعض المطلق  
 وهي اذا طلقها قبل الدخول التسمية فكيف يصح هذه الكلمة ثم قال  
 الثاني فلا من المنفعة احسان وكيف لا يكون صحيحا اما الخراب عن  
 الاول ان المطلقات على نوع من مطلق بعد الدخول في نوعان  
 هي لهما مهر او لم سم والمهر لهما مسعدة ومطلق قبل الدخول وع  
 على نوع من ايضا فان سم لهما مهر او في المستثناة الكساف وان لم  
 سم لهما مهر والمنفعة لهما واحدة وقد ذكره قبله في القسم اعني  
 حب لهما المنفعة فلو ان المهر من المهر لولا يسحب المنة لكلا مطلق  
 سوى الذي لعدم ذكرها وهي التي حب لهما المنفعة لانه من حكمها ولا  
 حوت ذكرها كذا واذا ذهبت المهر والنفقة والى ما ذكره في كل شيء معلوم  
 اعلم بوقت التزوي فذكره فذهب الاسماء عن صدر الكلام  
 اما المهران عند التزوي في المسعى وقول جهاه لا يسحب لهما  
 المنفعة لاجل المطلق ولو كان مسحبا اما كان لعني آخر لا لاجل  
 المطلق في ذكر نفس الامة السرحسية المسوطة الا ما علمه الدين  
 عمر النبي رجهما الله في الحصران المنة مسعدة في المستثنى

في صو

٥



[illegible]

لا بدور فينا  
 سوى انا متاع  
 لا بدور فينا العبد  
 سوى انا متاع  
 ليس بغير ملائ  
 فينا البعد لا اله الا  
 هو لا يستغنى عنه  
 الا بالعب  
 العار سحر  
 يدور فينا اعمال  
 وروم هو

المسعودي  
عنه السلام  
على النفساني

الف سوره

ان تزوج امرأة لشهادة شاهد من عشرة ايام قالوا لا الوق  
 منها انه ذكر لفظ التزوج في الكايج الموقد من المتع  
 جاز صماد الاب اذا زوج ابنته ضمن المهر من المهر  
 جاز صماد لان العاقد في باب الكايج سقيم وصغير فلا  
 يروح الحقوق اليه وانما يتولى الاب قبض مهر ابنته بولائه  
 الابوة لا حكم العقد خلاف ما اذا باع مال له الصغیر ضمن  
 النفس حدث له لان الحقوق يروح الى العاقد في باب البيع  
 فيصر مطالباً بمطالبة **قال** في الكايج العاقد قبل الاحول  
 ولا مهر لاي لا يجب شيء من المهر لان تنصيف المهر في الكايج  
 الصحيح ثبت بالنص العباس العاقد ليس معنى بعد الخلوة  
 لا يجب انما شئ من المهر لو حرم المانع الشرعي هو مصاد الكايج  
 وهذا معنى قول المتأخر رحمه الله الخلوة الصحيحة في الكايج العاقد  
 كالخلوة الفاسدة في الكايج الصحيح **قال** ولا يزداد على المسمى وعند  
 رحمه الله يجب بالفاصلية عليها العدة واسداء العدة من عقيب  
 التفرق وعزم الواطئ ترك الوطئ وعند رحمه الله من انفس  
 الوطئ ان ثبت نسب والدها منه واعتبار من الخلوة وقت  
 العقد وهذا عند محمد رحمه الله وعليه الفتوى **قال** والحرمة

المضاف

مخلاف هو

مجله

فوله



هذا هو الحق  
فيما لا يخفى  
على العاقل  
من أن الله تعالى  
هو الذي لا يخطئ  
في شيء من أمره  
ولا يترك شيئا من  
أمره حتى لا يكون  
في شيء من خلقه  
نقص ولا عيب  
ولا يترك شيئا من  
أمره حتى لا يكون  
في شيء من خلقه  
نقص ولا عيب

الله سبحانه كان كتابا وكتابه قال سبحانه البصائر في كل  
شئ ولو لم يكن في كتابه الا حرف واحد لكان ذلك  
يتزود اكثر من ذلك منه عند اول الرقص خيرا ان تزوجت  
عشر وسبعة لانه ذلك بلفظ الجمع والى الله تعالى مثنى وثلاث ورباع  
فالله ذلك بعيد من العاصه ولم ينكح العرب بمثل عند اداء الفدية  
ولا في مثل هذه الكلمة مراد الا ايراد دون الجمع مما في قوله تعالى  
اولي احصى مثنى وثلاث ورباع والمالك الذي له جناحان لم يزل  
ملائكة ولا من له ملائكة يكون له اربعة وظهر بكافة الاخرى فلا في  
ما اذ اجمع من حبر وعنده ما عني اجملة حيث لا يصح العقد في العبد  
لان كقول العقد في الخبر شرط فاسد في العبد البيع فاسد بالشرط  
الفاصد اما السكاج لا تصد بالشرط ولقد عجزت قيد بالمحرمية  
ولم يملكه كافي وذكرا اسلام المرأة اسلمت المرأة وزوجها  
كافر لان كفو الرجل منافي السكاج لقي كفو كان خلافا كفو المرأة  
عنه لا ينافي السكاج اذا لم يكن شركا واذا اسلمت دارا لم يجر  
لم يدر الفرقه اجتهاد حتى خيصر ثلاث خيصر الاصل ان الحكم ايضا  
الى العبد ان امكن وان لم يمكن لضاف الى شرط كما قلنا في الحاقه  
الدافع ان ثقل الدافع على سقوطه والخبر شرط لان الاصل كان  
ممسك حاله

هذا هو الحق  
فيما لا يخفى  
على العاقل  
من أن الله تعالى  
هو الذي لا يخطئ  
في شيء من أمره  
ولا يترك شيئا من  
أمره حتى لا يكون  
في شيء من خلقه  
نقص ولا عيب  
ولا يترك شيئا من  
أمره حتى لا يكون  
في شيء من خلقه  
نقص ولا عيب

المراه

عمل

هذا هو الحق  
فيما لا يخفى  
على العاقل  
من أن الله تعالى  
هو الذي لا يخطئ  
في شيء من أمره  
ولا يترك شيئا من  
أمره حتى لا يكون  
في شيء من خلقه  
نقص ولا عيب  
ولا يترك شيئا من  
أمره حتى لا يكون  
في شيء من خلقه  
نقص ولا عيب

مصابيح  
اعمال القلوب والخبير ازال المانع فذلك الثقل عليه لكن العبد لم يست  
الصلح له بالحكم لان الثقل طبيعي لا بعدى او سلم الشرط عن  
معارضه العبد والشرط شبه لعل لما اعلن من الوجود اضعف  
الحكم الله وكذلك ههنا لما بعد عرض الاسلام لعصور المولاه فلم ياقم الشرط  
بحق العبد هو الا باع الاسلام اقم شرط البيوت في اطلاق  
الرجعي مقام عرض القاضي وفي اداء الزوج لم يلزمها ان بعد ثلاث  
حيض من بعد ثم اسلم اقراعه وهذه عند ابي حنيفة في الدار  
لقران وما اذ تزوجها بغير شهود دون ما اذ تزوجها في عدة العسر  
اعند من مذهب الله لا يقدان في الصلح من لا يملك الثقل خير من المحرم  
بل في المحرمي شرط الكفاي فعليه ان بعد ليهما في القسم  
سواء كان الزوج صحيحا كان او مريضا اما كون النكاح كدم  
في آخر حيوة في بيت عايشه مرضى الله عنها كاي كذا بان ياتي  
نساء والمعتد القسورة في البيوت في الحايح والاختيار اسلام  
الدور الى الزوج وكذا الاختيار في مقدار الدور ليله او ليلتان  
او اكثر او اقل ولو كان المرحلي امرأة واحدة عليه ان يبيت ليلة  
وله ان يبيت ثلاث ليل حيث شاءت بغير كاسا او بغير من دار  
مستحق كانتا او كتابتسي او كاسا احدى اصله الاخرى ككاسه  
في الدار او في الدار او في الدار او في الدار او في الدار او في الدار

هذا هو الحق  
فيما لا يخفى  
على العاقل  
من أن الله تعالى  
هو الذي لا يخطئ  
في شيء من أمره  
ولا يترك شيئا من  
أمره حتى لا يكون  
في شيء من خلقه  
نقص ولا عيب  
ولا يترك شيئا من  
أمره حتى لا يكون  
في شيء من خلقه  
نقص ولا عيب



جديدة كانت او قديمة وقال ابو حنيفة في الجديدة ان كانت حيا  
ولها مال وللقسم ثلاث لبيان وان كانت بكر اسبغ لبيان بعد ذلك  
على التساوي كذا الرضاع المسمى من الرضاع والمسمى  
ان المقصود من المكاح التوالد على ما قال الله له من سأكوا والوالد  
تكثر والولد لا يذله والرضاع فيلحق باب احكامه بعد المكاح  
ولان الحرم كما ثبت بالنسبة ثبت بالرضاع كما قال الله عز وجل  
من الرضاع كما حرم من النسب فلما بين الجرحان بالنسبة وكان  
يعني ان يلازم في الحرمان لكنه افسده بكتاب الاحتصاص باحكام  
على جواز الرضاع والرضاع والرضاع يفتح البراءة  
كسرها فيها والرضع والرضع كما يعني من الرضاع علم منسوب وهو  
في الشرع عبارة عن حق الرضيع ثلثي الرضعة مدة الرضاع  
اذا حصلت مدة الرضاع فطم او لم يطم وهذا رواه  
وهما الله وبرو والحق من الله ان يطم في المدة  
وقد استخفى بالطعام عن اللبن ثم شرب اللبن مدة الرضاع  
لا تعلق بالحق ولما اذا لم يستغن اكله كذا ضعفا ثم  
شرب اللبن في المدة ينسب الحريم بعد انقضاء مدة الرضاع  
لا يعلق بالحريم وبجاء النظام ان لم يوجد بالاجماع الام  
اخته

في حديثه  
في حديثه  
في حديثه

اما

في الام

اجماع الحرة ان يكون يعلق كلمة وبالاخت الام او بهما فيكون صورة  
سما على ذلك اوجه احدها ان يكون اخته الرضاع منسبة نسبتا او يكون  
سما او يكون اخته نسبيا وانها رضاعا او كلاهما رضاعا فان ارضعت  
امراة اجنبية لصبي وصبيته الاجنبية فانه له من هذه الصوان الاجنبية  
من زوج ام الصبيته نسبيا والحاصل ان طاعا بما دار نسبيا يا خاها  
نسبي بما دار رضاعيا يا خاها رضاعيا بما دار رضاعيا وما ذكرناه في هذه الصورة  
يكن خفيته في قوله ان تزوج اخت ابنة الرضاع  
والسبب في هذا من قبل اضافة الشيء الى سبب لان سبب اللبن  
هو الخلق لان اللبن انما يكون بالاحياء والاحياء من اقامة الاسباب  
مقام للمبهمات في موضع الاحتياط كقرينة كما اقتنا المش من  
ظهور مقام الوقفي وهو المصاهرة وكل حديثين اجتماع  
لااد من الصبي للصبي والصبي بطريق التغليب ويترعى نصف  
العلب اما ذكره كما في قوله قران واما التخييف كما في قوله  
اجتماعا على ثلثي واحدة في اطلاق قوله اجتماعا سان ان اتحاد الدخان  
بالا رضاع ليس بشرط لشوق حكم الرضاع حتى لو ارضع وامرأته  
او ارضع امرأته ولان عشر من سنة مثلا يثبت حكم الرضاع بين  
الوالدين والمراد من قوله على ثلثي واحدة اي ثلثي امرأة واحدة لطريق

الاجنبية

خواها

في هذه الصورة

تكون

تكون

من الالوان







ما ذكره يكون حق العدة ولقد شاع على حق الله تعالى خاصة العدة  
 والله تعالى الملك العليم لا يغفل عن شيء من الخلق والحرمة والنجاسة والملك  
 والماء حلالا وليس بمنعوك فلما ثبت الاتصال بين الحرمة والملك والملك  
 قبله خير الواحد في حق الحرمة التي هي حق الله تعالى ولم يبق حق الملك  
 الذي هو حق العدة حتى يبقى النكاح مملوكا للعدة صراحا اذ لم يزل  
**كتاب الطلاق** المسمى من المسمى ان الطلاق في حرم  
 كالمصباح او لان الطلاق في مقابلة النكاح والطلاق في الطلاق  
 معدي واحد وهو صحت القيد لكن الطلاق في استعلاء المرأة والطلاق  
 حتى يبعد المسمى وانما الحضر الطلاق في المطلقين بالمرء دون  
 الاطلاق لان التعبد في غير التكرار والتكرار طلاق المرأة لا  
 في اطلاق البعير لان بالطلاق يزول الملك واليد جميعا وبالطلاق  
 البعير يزول اليد دون الملك ثم الطلاق في حقل ان يكون مصدر  
 طلق الرجل مطلقا وطلاقا كالتقال سلم تسلم تسلم ما سلم ما  
 مصدر فهو ويحتمل ان يكون طلاق المرأة طلاقا عام عند هذه النسخة عندنا  
 الخطر والاحاطة بالعارض وعند الشافعي على عكس وهذا الخطر  
 انما هو في الثلاث عند ما حذر خلافا **قوله** احسن الطلاق في منه  
 بالحسن بالسنة الى ما يرفع لما بيننا ان الخطر في مصدر وتكرار  
 لولا يطلقها في

الطلاق

تجوز من القهر من بعد حقه **قوله** والسنة في العدة وهو ان يطلقها  
 حقة ويشركها حتى تنقضي عدتها وانما هي الواحد في مصدر والاح  
 اصل العدة والعدد اعم لنصف مجموع حاشيتيه فالثلاث مثلا لحد  
 حاشيته الثاني والاخرى الاربعة واداجية الاربعة الاثني عشر كان  
 حقه والثلاث نصفها في طهر لم خامعها فيه عقب حضم بطلقها  
 صهي طاهر الرواد وذكروا الطحاوي رحمه الله ان هذا ليس بشرط  
 وقال ابو الحسن الكرخي رحمه الله ما ذكره الطحاوي قول  
 حمدة بن حماد وما ذكره في طاهر الرواد قولها عداية **قوله**  
 اذا كانت المرأة لا تحيض من صغيرة وكبرى الى اخرها مستوفى  
 بين الآية والصغيرة والحامل بين ذواق الاقراء في حق الفصل  
 بين المطلقين في فرق بينهما في حق الفصل بين الجماع والطلاق  
 حيث جاز الطلاق في حق الصغيرة والايه والحامل عقب الجماع ولم يجر  
 في ذوات الاقراء كونهن لان الآية والصغيرة بمنزلة الحامل اذ لا  
 حصر عدتها فيجب ايقاع الطلاق عليها عقب الجماع كذا في الحامل  
 لان الرغبة وان قصرت بالجماع فقد تكاملت بسبب ان وطئها فيها  
 معلق **قوله** يستحب له ان يراحمها الى رفعها للعصية بقدر الامكان  
 ونظره المقدر اذ ادفع راسه قبل ان يام لعونها في السجدة ثانيا  
 طهره في طهره

تجاوز

قوله

عقب الجماع

من السجدة

طهره في طهره



من انك فليبر اجعلها **صحيح** وكذا في الصحيح قولك انت طاهر  
 الصحيح ما تاتي به الوضوء ورواها الخفاء عن الصادق عليه السلام  
 فتم السماع مرادها والكفاية المستمر المراد منه الصحيح ليس بخصر  
 المحقق بل اذا قرن بالخصف والمجازة وصف الشهادة بصحة صحتها  
 ولا يقع به الا واحدة وهذا عند الشافعي رحمه الله صحيح يثبت التلذذ  
**صحيح** وان نوى تثنية لا يقع الا واحدة الا اذا كانت المرأة امه فحينئذ  
 يصح منه التثنية لان ذلك كان كالحبس طلاقها فصحة من الحسن  
**صحيح** العزب الثاني الكفاية تسمية الفقهاء هذه اللفاظ كذا في  
 الطلاق بطريق الحار لما ان الكفاية هي التي يوافق عليها الواقع  
 بهذه اللفاظ بواحد لما انها عملت بنفسها وانما تسمى بكفاية لا ستمار المراد  
 فيها **صحيح** وانت واحدة ولا يقع بها غير واحد الواحد غير عامه المتناهي  
 لان العظم لا يمتد من سحره الا عراب وقال بعضهم الكلام فيما اذا  
 ولا واحد بالسكون ولو قال واحدة بالصحة يقع وان لم ينو ولو قال واحدة  
 بالرفع لا يقع وان نوى الصحيح ان لا يعتبر بعراب الواحد على ما ذكرنا  
 ثم في قولنا اعتدى واستترى رخص ان كانت مدحولا لهما في الطلاق  
 بطريق الاقتصار لان الاعتداء لا يوجب الا بعد وقوع الطلاق في غير هذا  
 قلنا لا يصح تسمية التلذذ في الطلاق في ثبوت انحصار المتعصية لا غير  
 له خلة وسار  
 الكفاية

عندنا

طلاق حث يصح تسمية التلذذ في طلاقها لانه اعلمه بنفسها فيثبت  
 المتوعد به لا بعد الدوام كمن لم يدس له نوعا من حقه وغدا فظن انما  
 يصح التلذذ فيها ان كان نية الطلاق لا يقتضيه لان النوع يصح  
 للمقتضى واعلم ان الكفاية في النوع تارة ما يصح حوايا لا غير وهو  
 تارة ما امرك بذلك اعتدى اعتدى الثاني ما يصح حوايا وبنا  
 وشتمه وهو حسد خلية وبركة الله وامن حرام بملكه  
 والثالث ما يصح حوايا ورواها في سبعة اقرب اذ هي اقرب قولي  
 فصح استترى خمرى والاحكام اليك حاله الرضا وحال العقب  
 حاله مذكرة الطلاق هي تسال طلاقها او غيرها طلاقها في حال  
 الرضا لا يكون شيء من الاقسام الثلاثة طلاقا الا بالعلم ويكون الطلاق  
 قوله في انكار النية وفي حاله الغصب بعد الدوام تكون طلاقا الا القسم  
 الا وهو ما يصح حوايا لا غير حاله مذكرة الطلاق في القسم الاول  
 يقع الطلاق في يد من الدوام قصدا وهو ما يصح حوايا لا غير القسم الثاني  
 وهو ما يصح حوايا وبنا وشتمه جعل طلاقا في القسم الثالث  
 وهو ما يصح حوايا ورواها الخفاء طلاقا الا بالعلم **صحيح** الا ان يكون  
 حاله مذكرة الطلاق في ذمة الهبة لا سوى من هذه اللفاظ وهذا آخر  
 مستقيم فيما لا يصح ردا واما اذا صلح للرد فلا بد من العلم **صحيح**  
 وقع الطلاق في يد

ان صح  
 فلا  
 وسببها



انما لا يفصله السبب والشدة هذا المسمى بحرك على اطلاقه  
 وابتغى الارزاق لا يقع الطلاق فيهما يصح حرا او ذكرا لا بالبدن **والمراد**  
 وبما هو اذ ورثوه **فصل** في زيادة الشدة في ذكرها بانها لا تزداد  
 والشدة تارة تكون بالعدد بان يكون ثلاثا وتارة بالوصف بان يكون  
 البهيمون اذ ناهي اثبتت البهيمون في ذلك الموضع ثم الاصل عند الله  
 حسنة الله الله انما هي شدة الطلاق بشئ يقع باينا الى شئ كان الشدة  
 به ذكر العظم اذ لم يذكر لما ان الشدة تعني زيادة وصف عند الله  
 ان ذكر العظم يكون باينا الى شئ كان في المشبهة لان الشبهة  
 قد يكون في التوحيد على التي لا اذ ذكر العظم للمادة لا على  
 كثر الله ان كان في المشبهة مما توصف بالعظم عند الناس **فصل**  
 في ما هو رحي **فصل** في حصة رحيها الله **فصل** في رحيها الله  
 وبيان في قوله مثل راس الامة مثل عظم راس الامة **فصل**  
 عظم الحمار **فصل** في رحيها الله **فصل** في رحيها الله  
 كلمة قال الله لا فخرير رقيه لو خير من ملك **فصل** في رحيها الله  
 لها خضعص والمراد انفسهم بل الله قوله خاضعص **فصل**  
 للعقل اوله مثل خاضعص وكذا الله ح تعالى **فصل** في رحيها الله  
 الوحه قال الله كل شئ هالك الا وجهه معناه الا هو وكذا الله  
 قال الله له اعلم ان الله  
 على السور

عند الله

فصل

الله تعالى

في السور **فصل** في رحيها الله **فصل** في رحيها الله  
 عشان واحد هو طالق **فصل** في رحيها الله **فصل** في رحيها الله  
 اصالة في الواقع باس الناس لو كان خصة غلظت **فصل** في رحيها الله  
**فصل** في رحيها الله **فصل** في رحيها الله **فصل** في رحيها الله  
 خواهر زاده رحيها الله في الميسر ان اصان الطلاق الى خير لا يعتبر  
 عجمية البدن ان كان خيرا لا يستمتع به الطلاق بالاحكام  
 كما قالوا معك طالق او رحيها الله **فصل** في رحيها الله  
 او ستمها الميسر او ستمها الخلق بما اذا كان حسنة واصطفا  
 لجميع رحيها الله **فصل** في رحيها الله **فصل** في رحيها الله  
 كذلك هذه الخلق في العناق والظهار ايضا فان قبل الله  
 ويراد بها جميع البدن وما اصا بكم **فصل** في رحيها الله  
 وقوله رحيها الله **فصل** في رحيها الله **فصل** في رحيها الله  
 حتى فترد قلنا اليد في باب السكاح **فصل** في رحيها الله  
 فقطوعه اليد من رحيها الله **فصل** في رحيها الله  
 وراى بها الله **فصل** في رحيها الله **فصل** في رحيها الله  
 اصل حازان لذلك **فصل** في رحيها الله **فصل** في رحيها الله  
 النفس حوالا جبل القيس **فصل** في رحيها الله **فصل** في رحيها الله  
 الطلاق

السكاح



اذا قال بعت به الطلاق وانما اعاد قوله بعت الطلاق في اذاعة الودع  
 لان احسار الكرخي والطحاوي رحمهما الله ان لا يقع طلاق السكران  
 من هذا احد قول في الثاني رحمه الله فلهذا صواب الكتاب والافعال  
 الطلاق في وجه الكرخي رحمه الله فشرط النية في وقوعه ويصح الطلاق اذا  
 قال بعت به الطلاق **قوله** والفاظ الشرط انما ذكره الفاعل الشرط  
 ولم يذكره في الشرط لان شرط ان الباني اسم للشرط فترك  
 الالفاظ ليتناول النوع من **قوله** الفاعل الشرط الى الفاعل هي  
 اداة الشرط فيايدحل عليه هذه الالفاظ كلها اما الفرق بين  
 كلمة كذا وكذا ان كلمة كذا لعموم الاسماء وكلمة كذا لعموم الافعال  
 ولعموم مفعول الافعال عموم الاسماء ولا يلزم من عموم الاسماء  
 عموم الافعال فان المرأة تصور بدون الخروج والفروج لا  
 تصور بدون المرأة فعلى هذا لو قال كلما برء حب امراه فهي  
 طالق مبروح امراه حتى طلعت بمرء حها تانيا تطلق اخرى ولو  
 واحدة ولو قال كلما امراه امروجهما فهي طالق لا تطلق الا مرة للمعنى  
 يطلق **قوله** فان برء وجهها بعد ذلك بعد ما طلعت ثلاث تطلقا  
 لا يبرء **قوله** وتروى بمرء اخر **قوله** وقال المالك بعد العرس الى زوال  
 ملك النكاح لا يبطل العين لان حال قضاء العرس ليس حال انعقاد  
 العين لا يبرء

والشرط هو  
 قوله

طالع

الطرا ولا يكون النكاح شرطا كالصداق في بان الزكوة حيث  
 لا يبرء حتى يخلو **قوله** طلعت بمرء فطلق فلا بد وهذا كاجد  
 الوردية اذا اقرت بمرء كذبة بغير الوردية يصح اقراره في حق نفسه  
 ولا يصح حتى غيره كذا هذا ولا يصح هذا ان للمرأة ما يورثه باظهار  
 ما في وجهها ان كتمان الحضر حرام علمها غير مشرع لها مال الله تعالى  
 ولا لغيره ان يمكن من خلق الله ارجاءهم وقد تعين باظهاره من  
 احكام الشريعة فصارت ماثورة بالاطهار واذا صارت ماثورة  
 قبلت قولها لبقول الاطهار وهذه الضرورة في حقها لا غيرها  
 ولا يمكن جعلها ماثورة واعتبارها منها من غير كتمان ساء  
 على ان الذي عنت العن امر بعيد لان الصفة ليست للشيء بل انما  
 لقرب بالاطهار لان الكتمان غير مشرع لها **قوله** حكما بالطلاق  
 من حيث جازت له بطريق التبيين من لو لم يكن مدحولا بها فمروءت  
 بمرء اخر بعد زوال الدم قبل زوال ايام ثم عنت ثلث ايام كان  
 النكاح **قوله** وطلاق الجنب ثلاث تطلقا حتى كان  
 زوجهها او بعد ذلك ان اعتبار الطلاق بالنسابة وعلا ان في وجهه  
 ثنتين اذا كان عبدا لان احسار الطلاق بالجلد **قوله** وقعن  
 علمها وعند الحسن الرضوي رحمه الله بلغوا ذكره الثلاث بعت  
 الواحد

٥



**قوله** فان قرت الطلاق بابت بالاولى بان والى انت طالق  
 وطالق طالق هذه كلمة في غير المدخول بها **قوله** فان قال انت  
 طالق واحدة قبل واحدة هذه المسألة مبنية على ما قلنا  
 ان معنى ذلك الشئ الذي يدخل بها حرف الطرف ان قيل هما اللتان  
 كما في المذكور اذ اقول حالي زيد قبله عمر وكان لم يقبل كان هذا  
 للمذكور اذ اقول حالي زيد قبله عمر والثاني ان المذكور اذ اذ  
 كان موافقا لولا يقع واحدة كقوله انت طالق واحد قبل واحد  
 او بعد واحد او اذ كان موافقا لغيره فتنان اقول  
 انت طالق واحدة قبلها واحدة او بعد واحدة **قوله** اذ اذ انت  
 طالق غدا الاصل ان اسم الطرف اذا ذكر بعد كلمة تقتضي  
 الاستبعاد مع كلمة لا تقتضي اصد قوله تعبه انما لم يصح سئلنا والذين  
 آمنوا بالحق والذين آمنوا بالحق والذين آمنوا بالحق  
 ان الطفرة النيرة الحسنة الدينية تارة يكون للمسلمين وتارة  
 للكفار ولما لم يدخل كلمة قوله تعبه يوم تقوم الا شهداء فثبت الاستبعاد  
 حتى لم يبق من الطفرة الكافرين بوضوح **قوله** قلها ان تطلق نفسها ما  
 حانت عليها والقاس ان لا يصح هذه التقييد لان يقع الطلاق  
 به لان الزوج لا يملك ان يقع بلفظ الاختار وحقوق الاختار  
 نفسي نسي

وان لم يقبل

٢٩

اطلاق لا يقع نسي واذا لم يملك الا يقع هذه اللفظ بنفسه لا يملك ان  
 يملك غيره الا ان يصح التقييد بهذا اللفظ باجماع الصحابة وصوابهم  
 عليهم اجمعين ولما كان ثابتا بخلاف القاس ان يصح فيه الثلاث في  
 قوله احسار لان الاجماع احدى اللفظ الواحد وما وراها  
 في القاس **قوله** فله ان يطلقها على المجلس بعدة والفرق من هذا  
 ما لا يملك طلقا لنفسه حيث تقتصر على المجلس ولم تقتصر ههنا  
 والفرق ان قوله طلق اضري بك لان الوكيل من قول له  
 وامسك لغيرك التوكيد يقتصر على المجلس فاما قول طلق  
 لك بملكك او لملكك يقتصر على المجلس فلهذا اذ قال لطلق  
 امسك ان شئت يقتصر على المجلس لا يملك **قوله** حلاقا اظهرت  
 هذا اذا لم يملك حلقى بملك او ببعضه شيئا فاما اذا قال لطلقك  
 فعند جمهورهم الله لا يطلق الا احسار الكدور **قوله** وان ماتت النكاح  
 عند فماتت اصراف عليها وعندنا كرحم الله يوتى فماتت فماتت  
 يزوج الله وعندنا ليس له ان يزوج وان فماتت فماتت **قوله** وان  
**الرجوع** قوله الرجوع بكسر الراء وفتحها والفتح اوضح ما ذكرنا  
 رجوع زوجها الاصل ان العاقل الشريفة على حلقها حلقها الله نسي  
 امارات على الاحكام في اذان يحلف الحكم عنها الصلوة والمردود

عند



وذا في النكاح موقوف فيه فانه يقع نكاحا صحيحا  
 الحكم بعد اذ لم يترك المهر باقيا منه هذه اذا نظر المهر لنفسه حتى انقص  
 على الطلقة والطلاق من اياها اذا فسخ داوه وليس الا النكاح وانما  
 شرط قيام العدة لان الله تعالى في الرجوع اياها وهو عارضا  
 استدلاله العلماء على اعادة الرابك النكاح الاستدلال بالادوات  
 لان النكاح العدة باقية باق العدة وانما بعد انقضاءها وعندها قلنا ان  
 الزوج حين لا تزول قبل انقضاء العدة لما اذا ان الله تعالى بها  
 بقوله في امساكها ما يكون من عرق هذه الطلقة في الرجوع سببا  
 حال لزوال المالك مع علم انقضاء العدة في حق زوال المالك وانما  
 الثاني والثالث صير علة لزوال الحل عند انقضاء العدة بعد  
 علة لزوال المالك الى حال حتى يحرر للمرأة على الزوج الا بالرجوع  
 وجعل الرجوع بمنزلة ابتداء النكاح حتى شرط الا شهاده وجمعا  
 استدلاله من وجوه حتى قال يصح الرجوع بدون رضاه وبدون ذكر  
 المهر **قوله** يشتهر في قوله ان يقبلها او يمسها او يوطئ  
 لا يكون الا يشتهر والمراد بالنظر النظر الى الفرج الداخل فالرجوع  
 انما ثبت بهذه الاقوال عندنا لان الشيء كما ثبت بطريق التمسك ثبت  
 بطريق الدلالة والعدا واليقع ولا على استدلال النكاح كما في خبر  
 البائع فانه  
 اذا

الاول في الجاود المبيد شبه الحمار كان الزوج من غير فسخ المهر  
 فاقبضه من النكاح وهذه الاقوال تخص من خصوصها المهر  
 ليس النظر الى غير الفرج بخير منه لانه لا خلاف في النكاح  
 كما في القابلة والطيب النظر الى غير الفرج يدفع من المالكين الزوج  
 بما كثره العدة فهو كان رجعه لطلقتها ثانيا فطول العدة **قوله**  
 ويستحب ان يشهد في قول الشافعي رحمه الله الا شهاده واجب  
 لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وقوله تعالى واشهدوا  
 ذوو عدل منكم **قوله** رخصت بذلك او لم ترض عليت بذلك اولى  
 تعلم اذا قال واحضرتك فان ساء اللفظ لا يثبت الرجوع الا عند  
 حرمها **قوله** وان كذبته فالقول قولها لان الزوج احب الى المالك  
 انثارة خلافها اذا قال في العدة كتب واجعتك امس كذبته فان  
 القول قولها لا لا خبر عما عاك انتفاء **قوله** لم يصح الرجوع عند انقضاء  
 لجم الله وقال اصح الرجوع لا يصادقت العدة اذ هي باقية طامنا  
 الى ان يخبر وقد سبق الرجوع والى حصة وجه الله انما صادقت  
 حاله الا انقضاء لانها امينة في الاحرار عند انقضاء واد احرار  
 ذلك على سبق انقضاء واقرب احواله حال قول الزوج  
 واحضرتك الرجوع يصح في العدة لانها شرفت بالنقض العدة  
 الطلقة والعدا

بغض

لشاكس



قال لا يستلزم لا يكون موجودا او طلقا **فصل** في انقضاء  
 وان لم يقتض المثلثان مبدئيتان على اصلك هذان **فصل** في انقضاء  
 من الحيض ان يقطع الدم لا قبل عشرة ايام وليس من الحيض اذا  
 انقطع بعشرة ايام لانه لا من بعد على عشرة هذه اذا كانت المدة  
 مسلمة فلما اذا كانت كجارية انقطع الدم لا قبل عشرة ايام  
 الرجعة وان لم يقتض لان الغسل لا يجب عليها انما اذا انقضت  
 بالكم المطلق فاما انقضت العدة في حق الرجعة في حق جلب  
 الروح الثاني وكذلك ان اغتسلت ونسيت المظفعة **فصل** في انقضاء  
 انقضت العدة في حق الرجعة دون حال التزويج بزوج آخر لان  
 المظفعة الاستثنائية بخلافه **فصل** في ذلك الغسل اقل من  
 غصوا وار سقط الرجعة **فصل** في لها التزويج بزوج آخر احسب  
**فصل** وان كان اقل من عضو انقضت الرجعة وفي هذه النكاح  
 فيما سان احدهما ان لا يقع الرجعة في العضو الكامل ايضا لانها  
 غفلت الا كثر له حكم الكمال الثاني ان يقع حكم الرجعة في العضو  
 لان حكم الجنابة والحيض لا يخفى **فصل** في انقضاء العضو بغير الكمال  
 وجه الاستحسان وهو في الفرق ان مادون العضو مثل  
 الاصبع مثلا يتسارع اليه الجفان لقلته ولا يتيقن بعدم وصول  
 للماله

المستأنس

ان سبقت

فما دون

قوله

مسوق ونسبتين الى شكك في اجلا وجهها صنف خذ  
 خشاق الحلي اذا جلا ه والفقير عام في السات **فصل** في  
 حول العصى المراهق المراهق الذي يشتهي به **فصل** في  
 وان فزوها شرط الحمل فيه اشارة الى انه انما يكره ان يشترط  
 الحمل والعقد بالقول اما اذا كان غرضه ذلك ولم يشترط بالقول  
 فلا تكره **فصل** في غلب طمعه لثبنا صادقة لان خبر الواحد العدل  
 لم يوجب اليه الديانات كما في جلب الطعام وحرمة واما المعاملات  
 التي سبقت من الزم كالمالكات ذكر شمس الائمة السرخسي  
 رحمه الله في المبسوط في آخر كتاب الاستحسان في هذا بيان انها  
 لو قال تزوجها الا اني حلفت لك لا تلحق ان يتزوجها ما لم يستفسرها  
 لا حلالا من الناس حلها لا يحرم العقد قبل الدخول فلا يكون  
 له ان يعتمد مطلق خبر بالحل حتى يفرض **فصل** في  
 ماسد الا لا بما تقدم ان الطلاق سبب للحريم والرجعة  
 رافعة له فذلك الا لا بما سبب للحريم والفقير بان لا يتم الا لا  
 من الالة في الجبر الى كماله **فصل** في الساعرة  
 قبل الا لا ما حافظ ليجسده **فصل** في ان لا ريب من الالة فرب  
 في الشرع عداوة **فصل** في منع من المراهق نفسه وظني

قوله لا يردم ما دون  
 لا لا الروح التي في  
 علمه لانه كذا في الجوار  
 وهو الروح التي في الجوار  
 وسواء في الجوار والاول  
 في الجوار والاول  
 في الجوار والاول

والكسار



متكونته اربعة اشهره كان الايلاء قبل ذلك في الشرع  
 محذورا وفي الشرع تعليقا للطلاق بانقضاء المدة فليخاضا ان  
 الايلاء حكم من اجدها من حلق الخنثى وهو لزوم الجوارح  
 المتعارفة واقامها لغيره والثاني معلق بالسرة وهو قبح تطلقه  
 بانته وصار لقدموا الايلاء بحق البتران محض انما اشهر ولم  
 اذكر فيها فانت طالق يا من وقال الشافعي وفي الله الحكم المتعلق  
 بالبتر بعد معنى اربعة اشهره ثم حق المطالبة للمدة بالجماع او  
 بالتفريق كالموجود في زوجها صنفنا او غيرنا وان حاصرها  
 بقيا على النكاح وان لم حاصرها قال قول ان القاضى يطلقها  
 بنفسه في قول نخبة حتى يطلقها **قوله** فان عاد وتروجها فيه  
 اشتادة الى الله لا يقع طلاق في اربعة اشهره كذا ان كانت  
 بالعدة هي دعاة المشايخ وقال مشايخنا رحمه الله في **قوله**  
 قال ابو سديد السرخسي رحمه الله مرها في **قوله** وان حلق الخنثى  
 ان يقول ان قربتك فلله على حجة او صوم يوم او صدقة فمكره  
 لو قال والله على صوم هذا المرم او هذا الشهر لا يكره مولا كذا  
 في الميسر والخلق بالطلاق ان يخلق بقوله يا ايها طلاق **قوله**  
 امرأة اخرى الخلف بالعقاق ان يخلق بقوله يا ايها طلاق **قوله**  
 حلا فله يوم

بعضه

في اربعة اشهره كان الايلاء قبل ذلك في الشرع  
 محذورا وفي الشرع تعليقا للطلاق بانقضاء المدة فليخاضا ان  
 الايلاء حكم من اجدها من حلق الخنثى وهو لزوم الجوارح  
 المتعارفة واقامها لغيره والثاني معلق بالسرة وهو قبح تطلقه  
 بانته وصار لقدموا الايلاء بحق البتران محض انما اشهر ولم  
 اذكر فيها فانت طالق يا من وقال الشافعي وفي الله الحكم المتعلق  
 بالبتر بعد معنى اربعة اشهره ثم حق المطالبة للمدة بالجماع او  
 بالتفريق كالموجود في زوجها صنفنا او غيرنا وان حاصرها  
 بقيا على النكاح وان لم حاصرها قال قول ان القاضى يطلقها  
 بنفسه في قول نخبة حتى يطلقها **قوله** فان عاد وتروجها فيه  
 اشتادة الى الله لا يقع طلاق في اربعة اشهره كذا ان كانت  
 بالعدة هي دعاة المشايخ وقال مشايخنا رحمه الله في **قوله**  
 قال ابو سديد السرخسي رحمه الله مرها في **قوله** وان حلق الخنثى  
 ان يقول ان قربتك فلله على حجة او صوم يوم او صدقة فمكره  
 لو قال والله على صوم هذا المرم او هذا الشهر لا يكره مولا كذا  
 في الميسر والخلق بالطلاق ان يخلق بقوله يا ايها طلاق **قوله**  
 امرأة اخرى الخلف بالعقاق ان يخلق بقوله يا ايها طلاق **قوله**  
 حلا فله يوم

في اربعة اشهره كان الايلاء قبل ذلك في الشرع  
 محذورا وفي الشرع تعليقا للطلاق بانقضاء المدة فليخاضا ان  
 الايلاء حكم من اجدها من حلق الخنثى وهو لزوم الجوارح  
 المتعارفة واقامها لغيره والثاني معلق بالسرة وهو قبح تطلقه  
 بانته وصار لقدموا الايلاء بحق البتران محض انما اشهر ولم  
 اذكر فيها فانت طالق يا من وقال الشافعي وفي الله الحكم المتعلق  
 بالبتر بعد معنى اربعة اشهره ثم حق المطالبة للمدة بالجماع او  
 بالتفريق كالموجود في زوجها صنفنا او غيرنا وان حاصرها  
 بقيا على النكاح وان لم حاصرها قال قول ان القاضى يطلقها  
 بنفسه في قول نخبة حتى يطلقها **قوله** فان عاد وتروجها فيه  
 اشتادة الى الله لا يقع طلاق في اربعة اشهره كذا ان كانت  
 بالعدة هي دعاة المشايخ وقال مشايخنا رحمه الله في **قوله**  
 قال ابو سديد السرخسي رحمه الله مرها في **قوله** وان حلق الخنثى  
 ان يقول ان قربتك فلله على حجة او صوم يوم او صدقة فمكره  
 لو قال والله على صوم هذا المرم او هذا الشهر لا يكره مولا كذا  
 في الميسر والخلق بالطلاق ان يخلق بقوله يا ايها طلاق **قوله**  
 امرأة اخرى الخلف بالعقاق ان يخلق بقوله يا ايها طلاق **قوله**  
 حلا فله يوم



هذا هو الحق  
فيما لا ريب فيه  
منه

الشيء وهو الجانب لأن كل واحد من الجانبين ليس له  
شيء من جهة **قوله** ذلك ليس بان يتقدم من قبله  
عالم من جهة شرحه ايضا لا يرفع من عاينه في الاشارة **قوله** وان قد ورد في الحديث  
القصة والاحكام ديانتنا روي ان امرأته ماتت من قسرها فماتت  
بغير علمه وماتت لانها انما ماتت بعد العلم انما روي عن علي بن ابي طالب  
عالت بغير نكاح فلما في نكاحه الحايض المصفر بطمس البصمة لا يملك في  
نكاحه بغيره ولا حايض عليه او ما اقتدت به حايض قبل الاسلام **قوله**  
وان بطل العوض في الفلأف كان رجسها فوق وقوع الطلاق في المحدثين  
لخلوص القبول وان تراقى في الحكم لا لما بطل العوض كان العاقل  
الا لفظ الخلع وهو كتابه في الثاني الصريح وهو يعقب الرجوع  
وما جاز ان يكون متهما اذا ان يكون بدلا في الخلع وعلى العكس لان  
الدرهم الواحد يصح بدلا للخلع ولا يصح للمهر وانما يصح عوضا  
للمقوم او ان يصح لغير المتقوم **قوله** فعلها قلنا لا درهم فانه  
قبله حبس الحبس درهم واحد عملا بكلمة من لا لا للتبعض او لان اللطم  
اذا دخلت في اسم الخلع يقتضي الجنس كما اذا قلنا الله ان اشترى العبد قبل  
له كلمة من قبل يكون له ايضا كما في قوله بوجه فاحبوا الرحمن صرا لا تلو  
والله اعلم بالصواب **قوله** نعم الكلام بدو كان السبعين في كل موضع لا ينفك

لا بد من بدو ما لو كانت خالفت على ما في بدو من البدن كان الكلام محذورا  
في المصنوع اذ كان خالفا للمسلم من الخاف الصغار كلمة طاعة وكلمة  
مجان حيث كانت لمسلم من الخاف الصغار كلمة طاعة وكلمة  
مجان على الخاف اذ لم يسمع معهودا ولهذا امكن حمله على المعهود  
وهو نواها على ما في بدو وكلمة طاعة الدرام بيان له فيكون عاينا **قوله**  
والمباراة كالمخلع الى آخره المصنوع للمسا اذا احدثت المرأة  
شيئا مسمى معلوم ولها عليه مهرها وقد دخل بها او لم يدخل بها لم يملك  
ما سميته بغير المهر للمزوج وكذلك لو اخذت من المهر من الزوج او بعض  
المهر من حالها فاما الرجوع بعد الدخول كما مال مسمى معلوم لغيرها  
فما سميته بغيرها ما قبضت سواء قبضت كل المهر او بعضه او لم  
او ما راد على شيء كان الا من هكذا الا مع كل واحد مما صدر من المهر  
فالخا ان يقتضي الخلع عند الرجوع حصة من المهر بدو الزوج والمهر  
اذا لم يكن مقبوضا عما استحق الزوج عليها بالطلاق من مسوقة  
سج الاسلام حواقراده ربه الله **قوله** فانه على المتأخر عند  
الرجوع لله الله من اجل الاستمتاع وهو المهر والعقبة الماخضة  
والنقطة التي لا يحترار عن درهم واحد مستحب لغيره لغيره العدة ولا انما  
عمر واحد عند الخلع وانما لم يشرنا ذلك ليع البراءة الا اذا  
سقطت المرأة عنهما ايضا

كذلك  
في قوله الله اذا كان  
قبل الدخول







دخل كل واحد منهما واكل بطريق العطف الا ان ارام فقال عانس  
 والمرأه وان قال عانس الرجل المرأه **قوله** يولي بالشرا الكبار معانها  
 لا قتران الذقة عاهو علة العن خلل في اوقال ان اشترت فلان وهو  
 لكنا في حصي فهو جش ثم شرا وناويا للعبارة وانه لا حق الا في المنه ههنا فانت  
 الشريطون اخله وعند ان في ربه الله لا حنة الا في **قوله**  
 وضرب فمه باقيه فاعقده لم طرحه الى حيدر ربه الله هذا اذا كان  
 كان في المعن مويرافان فصر الالحق عند في ايضا لوجوب السعادة على  
 العبد فيكون اعناقا يعوض **قوله** لم طرحه كذا في عند اي حصة  
 لان التناق واجبة قبل المسدس من ضرورة الاخذ في المسدس  
 الاعمق من مجرعه وان عدم الاخذ في وجوب السبب ان كما اذا  
 حارب في خلال الصوم ناسيا **قوله** اعني المولى عند او طعم لم طعمه لان  
 وسببا لفقيرته اعني المولى وطعامه لا يصح وجرا له **قوله** حارب قليلا كان ما الكلو  
 اكثر الا انه اذا كان صيبا فطما فان اطع لا حنة الله اعلم  
**باب العنا** **قوله** الماسد من الباس ان الضرب منك من  
 القول وهو لا تتبعه الحلة بالحرمة والتشبيه للمحصنة بالذاني قوله  
 منك اغني اللعان مصدر لا غنى عن كذا الظهور والقتال اهل اللعان  
 الطور

الطرد في الشرا صا وعبارة مما ذكر في سن الرأه من الشرا واثم الاول  
 اللعان الفصل الا انه سعى الكل لعنا لما فيه من اللعان كالصلوة والتمسك  
 وسرهم قيام الروح عند القذف التلا عن حق لو قد فيها ثم اياها لا يجب  
 اللعان ولا الخد اهل اللعان من كان اهلا للتمهاده عند راء عند ان كان  
 من كان اهلا للتمهاده باللعن بغيره بغير ان اللعان عند راءها وان كان  
 بالاعان من الحائض منقود من اللعان وان قام مقام حد القذف بجانبه  
 ومقام حد الزنا بجانبها وهذا لا يدخل في الشهادة الشاركة للشهادتين  
 على الشهادة ولا لكتاب القاضي الى القاضي منه وعند ان في ايمان  
 مؤكدة بلفظ الشهادة على هذا الاصل قلنا اذا كان الزوج عبدا  
 او كافرا او مجنونا لا يجب التلاع لعدم اهلية الشهادة فقلت فان  
 كان الزوج عبدا او كافرا مان كانا زوجين وصينا المتزوجين فاسلمت  
 المرأة فقد نفى الزوج قبل عرض الاسلام عليه **قوله** او كانت من  
 الاخذ قادفها بان كان صلبه او محسوبة او زاندا اقحوطه شبهه  
**قوله** وتقرأ الحائضه غضب الله عليها والحكمة في ذكر الخطيب في  
 جانيها انهن يكترن اللعان على باد وفي الحديث قاتلن بكثرت  
 اللعان ويكفرن العشرة فغيبى بغيره على الاقدام بسفرها وفي  
 اللعان على قلوبهن لكثرة جرد على السنهن فذكر الغضب لكون  
 زاجرهن

ركوعا جبر  
 سمي خروجا  
 لانها من ركوع  
 السرير

الزوج  
 لاخذ لعدم

ارابت النار  
 اكثر اهلا النساء



وبما ان كتمان العشرة ما روى او على السلام قالوا احسن الى  
 احدهم من الدهر ثم رأت منك شيئا قلت ما ذات خير انك تقط  
 وقال ابو بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب في نظمهما اذ اكد  
 نفسه وقد فخرها ولى خدام قدوتها ولى فخرت حل الى  
 ان يترجى عنها عند هلاله لم يبين من اهل اللعان فلم يبق اللعان الا  
 حذوقه ولا حكما **قوله** ليس مما يشك ولا لعان هذا على الاطلاق  
 قوله له حسنة لله الله وكذا اذا جازت لك اكثر من شهر وادحا  
 به لا تقدر مسترته من ثوب الدلالة عن عهدها لا ناسعا لتمام الحمل  
 عهده فصحت العرف **قوله** وادان في الرجل ولا امانة بما قدوة  
 بهما احترارا لعن الله الاقوال ان نسبتة يثبت بالدعوة فاما نسبت  
 والد المنكر حرم يثبت بالفراش وهو قائم وانما يثبت بالنهي فاما المسك  
 عن الفرج يثبت بالفراش فلم يصبه النسخ بعد الثبوت **باب الددة**  
 لما فزع عن بيان اسباب الفرقه شرع في بيان الددة التي تعقب العرفه  
 والددة التي تعقب الددة التي يلمزم للمرأة بجزء النكاح او شبهة في معنى  
 المحدود والمواو من الاقوال المحدودة الى الشهر الددة فلا انواع  
 من عدة الطلاق وعدة الدفاة وعدة الوطى شبهة فاما عدة ام الولد  
 الحلاق صحبها معنى عدة النكاح **قوله** لم يذكر الطلاق الرجعي والعنف النسخ لان حكم  
 الطلاق

في عدة الطلاق  
 في عدة الددة  
 في عدة الوطى  
 في عدة النكاح  
 في عدة النسخ  
 في عدة الرجعي  
 في عدة الفرج  
 في عدة الدفاة  
 في عدة ام الولد

الطلاق الرجعي ومقدار عدة قلص من قبل **قوله** او وقعت الفقة  
 منها بغير طلاق كالفرقة خیار العتاق وعدم الكفاة خیار البالغ  
 ملك احد الزوجين صاحبة الاقوال والفرقة في النكاح العاصم  
 فعدتها بعد الاجل صفة للكل طلقها طلاقا تاما او طلاقا  
 بغير صحتها فعدتها بعد الاجل من عند الزوجين ومجملهما  
 عند الزوجين فعدتها الله عدتها ثلاث حصص ولو كان الطلاق رجعا  
 فعدتها عدة الوفاة بالاجماع **قوله** وان كانت آيسة قال الفدوى  
 لله الله هذه طامة لرواها في مقتدر الاياس فلي اظنت انما ايسر  
 ثم رأت الدم تبين انها لم تكن آيسة فانما تعدت بالشهر او اوعا على الولد  
 التي قد رأت الاياس اذا رأت الدم بعده لم يكن حيطا لما رآه الصدر  
 جزاء في الهطالة معناه اذ اراد على العادة ان يعودها بطل الاياس  
**قوله** والمسكوح بكاحا فاسدا الى الله لا في هذا لان المقصود  
 تعدد برآة **قوله** فان قبله لو كان المقصود برآة الرحم لكان  
 لحضه كمال في الاستبراء فلما انما وجب التبرص بطلانه افتد  
 دفعان تشباه النفس من الحيوان من تحضن الحامل الى المثل  
 مختلف بينهما ذلك يتبع بالفراغ لحضه فلم يدر تأيها الا في  
 استبراء النفس فعذر تأيها ثلاث حصص وقال الشافعي

قوله  
 او صحت

على صحت

برآة الرحم

فلا يتبع

قوله

في عدة النكاح  
 في عدة الرجعي  
 في عدة الفرج  
 في عدة الدفاة



قوله في حصة واحدة بينهما جئت ففسر قدام الجارية لم يبق في بيان اليدونة وقدر  
من ضم منتهى شترت الموت **قوله** فدل بها ان يصح حملها وهذا عند ابي حنيفة  
رغم ما فهم الله **قوله** ولما دخلت العدتان ولما ملكا الملك العدتان بعد اطلاق  
اليدون عند حلق الشتر في وسوا كانت العدتان محض واحد او كيا وحسن  
زوجها هو بان كانت احدهما عدة الوفاة بان تزوجت المتوفى عنها العدة او  
بمروءت المطلقة العدة ثم مات زوجها الثاني **قوله** والى طلاق  
المعدة بينهما بان تزوجت المرأة في العدة وحل زوجها بها سواء كان  
بزوجها في هذه الوفاة او في عدة المطلقة **قوله** وعلى المدونة والمتوفى عنها  
زوجها الا حداد شرع في بيان ما حل على المدونة العدة والمتوفى حلال  
الشافعي رحمه الله وعلى المتوفى عنها زوجها طلاق في المطلقة  
الرحمة لا الحب بالطلاق فان قيل عدل بيني لكيلا تأسوا على ما كنتم  
سأى الا حداد ولما المراجعة من القية والله اعلم اظها بالشافعي  
لظن خاص اظهرها الفرج لظن خاص وهم شتر الجيب ولظن الزوج  
والسحر بالنداء الاموي ان النبي عليه السلام قال اسراهم ابني العس  
تدمع والقلب يحيى ولا تقول ما سخط الي **قوله** وعلى المتوفى  
حلق في الشافعي رحمه الله **قوله** الحلق الا من عتذر بان كان لها وجه  
قوله في العس فيك حلقا حكمة فليس الحرق الا بالبر باليد بغير الحرق

في المطلقة  
في العدة  
في الحرق

في العدة  
في الحرق  
في المطلقة

المشقة الا ان الحرق لها المخرج من غيرها اصله ولا يكر من اليدون لها وحده  
الحق على ان ساقها المتوفى عنها زوجها جهليا حلق لها الحرق في عدة العدة  
على احد لا يقف على سواها شرح ما يوافق لا في خطبة المطلقة بغير حق  
العداوة بينه وبين المطلقة دون المتوفى عنها زوجها والى عدم الخطية ان لا يقرض  
يقول بالاحتجاج الى امة صفتها كذا وكذا يوافق صفتها فتعلم ان  
يرغب فيها **قوله** ولا حرق للمطلقة الرجعة هذا اذا كانت حرة بالطلاق او سبية  
اذا كانت حرة او مدونة غل لها المخرج **قوله** والى حرق العدة  
الشافعي المطلقة طلاق قبل الدخول لها النكاح الاول بان مخرج  
ليقار اشره وهو العدة وقد عد الدخول فيه فكون الدخول في النكاح في النكاح  
الاول كالدخول في النكاح الثاني هذا لان الدخول في النكاح من غير  
القبض في البيع والبقاء القبض حكم خدده الا بقاء الفاضل اذا  
اشترى المصوب الذي يده يصير قابضا كحد العقد واذا  
جدد النكاح وهي مقبوضه قابض كذلك القبض المدعي في هذا القبض  
النكاح كما قلنا العاصم فوضع بهذا انه طلاق بعد الدخول  
**قوله** ولا حرق لمن ساقها بها هذا ما على ان نفس المتساقية بها  
احقة عتده وعتدها من نفس الماهرة لدمت بوجده **قوله** ولتثبت نسب  
له لا المطلقة الرجعة الاصل هذه المسألة في الحلق في كافي

في العدة  
في الحرق  
في المطلقة

في العدة  
في الحرق  
في المطلقة



ثابتا للمرجع يضاف الخلف الى اقرب الاوقاف وهو شرط  
لان الحادث يضاف وجوده الى اقرب الاوقاف وان كان  
اثبات الرجعة بالشك او ايقاع الطلاق بالشك فيرجع  
ايضا لا وقاف لان طلاق الرجعة لا يثبتان بالشك وقت  
بشرطين فاما يضاف الى ابدال وقاف الحاح الى اثبات النسب  
فان جات به ادراك من سنة الشهر الى وقت الاقرب ولا ضرر  
وقت الفرقه وان جات به السنة الشهر يثبت له وقت  
الاقرار بالقضاء العدة **قوله** او اعترف من قبل الزوج وكذا اذا  
كانت معدة فاقبوا **قوله** الورثة بالولاية **قوله** فيثبت النسب  
بغير شهادة اراد به الشهادة العاقلة ان شهادة القابلة شرط **قوله**  
وان جات به السنة الشهر ثبت فبغير الاحتمال ان تزوجا وهو ظاهر  
فوافق القول المكافى والنسب خطا واثباته فان قبل الميتره افاجا  
له لان تمام سبب لم يثبت النسب وبما ذكره تم موجد فيه بان لها الظاهر  
فطلقا فوافق القول الطلاق مع اول الله في هذا واقع الملك لعد  
والعدة خمس عليها استحقاق العدة وثبت النسب من الزوج فلما  
ما ذكرنا من الاحتمال طريق متعين لم يجرى او على القائل لا يلزم  
يثبت النسب من الزوج فاما ان يكون منها او من زوج آخر فله

بدر  
الانوار

او هو

في بيان ما اذا كان الزوج  
معتق او لا في وقت  
الطلاق او بعده

الحق فاستدلوا بها جديدا بكون مفكوكه او مقدره وفي الجاه  
على الفساد خلاف المسوقة لانه لحمل لغة القضاة عليها  
ووجهه من وجه كالحالين لم يطمروا كذا في ان الفرق بين المسلمين  
فلا عدة عليها يعني اذا كان معتق هذه هذه وهذا الذي  
حسبه الله **قوله** وقال ابو يوسف رحمه الله عليها العدة **قوله**  
**قوله** لفاق السلة واحدا ونفوق الاربعة هلا كها وموتها فصحت بالفتح  
النفقة لبعدها منها من الزوج والهلل وهذا كالتزكية فان معناه  
الحيرة الكثر الدائم لانها اخذت من التزكية وهي الخوض بنفى عن الذم  
وان اخذت من ترك الالبس بنفى عن الدوام **قوله** اذا سلمت نفسها  
من ترك المسبوط وفي ظاهر الرواية بعد صحة العقد النفقة واجبة ذكر  
لها ان لم يقبل الطرودها وعنه يوسف ان اجبت نفسها قبل  
الزواج لا يستيف مهرها فلا نفقة لها وكان على هذه الرواية اعتبار  
لوجوب النفقة اسفاليها الى يوم الزوج **قوله** الشرح الامام  
لار الدرس رحمه الله سمعت مرارا ان الفرد وفي ترجمته العاقلان  
قوله يوسف رحمه الله او رده في مواضع **قوله** النفقة واحد الى قوله  
او كافة اصلها ما كما هو دأب المصنف ثم ذكر الصيغة التي يجب  
عنده الصبره التي للجب النفقة بالعادة من نصير لها احبها  
وهذا احبها

بالفتح

ذكر

قوله



اخفا في عمله القوي وتفسره انما ان كانا مرسدين  
 المورث ان كانا مرسدين لم ينفذ المورث وان كانا مرسدين  
 والزوج مرسدا فنفذت له وان نفذت للمورث ففوق للمورث  
 وان كان على العكس فعليه بقدره ان كان في الباقي ومن ذمته وقال  
 الكرجي وهو قولنا ان في رحمته الله لعن حال الزوج دون المورث  
 لقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته **قوله** بمحضه فلا نفقة لها  
 لغنى الارزاد وعكس ابن الزوج لانها صادقة حاسمة نفسها  
 لغير حق **قوله** ان زوجيت بمنزلة الزوج اشارة الى جودها  
**قوله** ولا يمنع من النظر اليها والتمسك بها ذكرا او انفق  
 فيقومون على باب الدار والمرأة داخلها فينظر من اليها  
 ويتكلمون معها **قوله** يعترف به وبالزوجية وكذا اذا علم  
 القاضي ذلك ولم اعترف ولو انكس احدكم لا فرب لا يعلم القاضي  
 بذلك لا يملك بينة المرأة فيه لان الطودع ليس خفيما اثبات الزوج  
 اهلا كله اذا كان المال من حسن حقه او اودا بغيره او  
 او كسوة من حسن حقه اما اذا كان من خلاف حقه لا يفرع  
 النفقة منه **قوله** ثم لها نفقة المورث لان النفقة تختلف باحلال  
 اليسار والفسار **قوله** فيقضي لها نفقة ما بقي لان النفقة حقة  
 حزاء الاجبا

في قوله تعالى  
 فان كانا مرسدين  
 فان كانا مرسدين  
 فان كانا مرسدين  
 فان كانا مرسدين  
 فان كانا مرسدين  
 فان كانا مرسدين  
 فان كانا مرسدين  
 فان كانا مرسدين  
 فان كانا مرسدين  
 فان كانا مرسدين

بان كان صو

وتفسره

بقوله انما الحق مقابله عموما على فلا يستحق الزوج نفقة  
 بالنسبة الى المصاحبة كالمهر لا يوجب الا بمواكده هذا القبط والزوج  
 الزوج او الزوجة بعد ما قضى عليه ولكن مع الصلح لم يبطل عنه الصلح  
 سقط الموقوف قبل القبط **قوله** وان اسلفها الى عملها نفقة من  
 يديره الله انما اذا قبضت نفقة الشهر او دورا لم يترجح منها شيء  
 الا في غير احوال **قوله** اذا تزوج الرجل امة فبواؤها  
 وتفسر النبوت ان تظلي بينه وبينها في منزله ولا يستحق منها نفقة  
**قوله** لترجع ولها الخ وهذا في المعتدة عطف على حق رده  
 واحدة لان النكاح قائم وفي المبتوتة روايان للمدائنه **قوله**  
 كانت الامم احق بقوله لعنه لا تضار وتولد لها فان قوله والدة  
 لا تضار من غير المعول يكون قوله لا تضار دليل على قوله كانت  
 الامم احق **قوله** ولا مولود له دليل على قوله لم تضار الزوج  
 وان كان الفعل عذريا للمداعل بصره لا دليل على الله  
 والثاني على الاول وتكون معناه لا تضار والدة زوجها بسبب  
 الله في طلب الزيادة ولا تضار مولود له زوجها بسبب  
 الله في دفع الولد الى غيرها ونفقة الصغرة واحدة الى الامم  
 وصورة المسكين في شرح الطحاوي رحمه الله ان على الرجل  
 الكاوية

كالامة صو  
 بالنفقة ومضت  
 سقطت النفقة لان  
 وان صار زوجا

من صو  
 والدة

قوله



نفقة ابائهم وامهاتهم ولزوجه الحرة المسلم باسلافهم اهل اسلام وبغير  
 اواعقل الاسلام واولاده الكبار اذا كانوا انا او من  
 والام لصون الولد معناه اذا طالبت اما اذا ابت فالتاضي للحرمة  
 خلاف اذا استغنى الولد حتى صار الاب اخا لوالده عليه  
 التاضي على اخذ الولد له حتى عليه قال النبي عليه السلام ولد له  
 وعنده ما يملكه وما يملكه وحرف قالتم بينهما الاصل هذه  
 المسألة ان الصغار لما هم من العجز عن النظر لانفسهم والقيام  
 بنفقتهم جعل الشريعة ولاية ذلك اليه هو امتنع للناس عليه جعل  
 حق التصرف بائعهم لقوة رايهم مع الشفقة وجعل حق الحضانه  
 الى الاهل لزيادة الشفقة لهم وقدر نفقته على ذكره بلزوم  
 البيت **قوله** الا لحدده اذا كان زوجها الحرة ولد ذلك كل زوج  
 هو دورم حريم من حتى لو تزوجت الام مع الولد لا يسقط  
 حق الحضانه للام لقيام الشفقة نظرا الى القرابة **قوله** وخاف  
 ان يال الكفر حيث الظاهر يمنع ان يقول ونفق لانه  
 معطوف على المحرم وقال في الدعوى هذه من ثبوت قوله تعالى  
 ولله غيب قلوبهم ويتدبر **قوله** وان خالفوه في الدين  
 معناه اذا كانا من اهل الذمه او كانا مسلمين وهو كذا  
 كافه اما

فانما هو  
 لولا شفقة

يور  
 اشفق

انا

او انا امه الحرة الحرة فلا يجب وان كانوا مستان من المهر  
 وحسب **قوله** ذكرنا فيما معناه ان تكون نفقة او اشد الذي له الرجلين  
 قوله على مقدار المصروف فان قبله لو كانت المورثة ملة لوجرت النفقة  
 ان حب هو عود وروس لا يوجب نفقة المصروف كما قلنا في الشفعة او اشد  
 املاكم ولما علمتم حرج رجل حرا حرة والاخر انفسه او اكثر فان الدم يجب  
 هل هذا ايضا فقلت ما من حرج رجل حرا حرة والاخر انفسه او اكثر فان  
 الشفعة يجب ملة وعلة القرابة لكن الله تعالى لما اول على الورث يكون هذا  
 منسبا على ان حب نفقة المصروف لان ماله لما صار من ماله المقتدر  
 من المصروف فلهذا في النفقة لان الغرم بالآء الغنم **قوله** وعلى الام المثلث  
 ذلك المصداق هذا واد الحضانة والحسن رجعها الله في طاهر  
 الرواية كذا النبي عليه السلام **قوله** ولا حب نفقة مع احلاف الدين  
 في نفقة ذي الارحام وهم غير الوالد من المولود من **قوله** ولا حرج  
 على الفقير قيل **قوله** في المتكادى وهو ظالم متعبد  
**قوله** العاق **قوله** قال في الدعوى الاسقاطات انواع فاسقاط  
 القصاص بسع عفوا واسقاط الدين بسع ابواء واسقاط ملك البضع  
 بسع طلاق واسقاط ملك المصروف بسع اعتاقها اما المناسبة الخاصة  
 العتاق في النفقات ان ان العتاق اهلها لان الكفر موقوف  
 حكما

10/2



كما قال الله سبحانه او من كان مدينا جينا له كافر فهدى الله له  
 انما الكفر فيكون انما الكفر في اجبار وهذا الوجه والالتفات  
 ايضا والحق عبارة عن القوة لقوله الحق الطير اذا طار  
 ذكره في الشرح عبارة عن قوة حكمة بصيرة المرء بها اهله للقضاء  
 والشهادة وسائر الامور والقائظ الحق نوعان مرسل وكنايه  
 فالمرسل استعمله بتدليل طرف بطرف الحق كقوله انما كبريا  
 الاخبار كقوله حشر ترك بطريق النداء كقوله ينحصر كما بان  
 الحق مثلا فله ظيقت سبيلك وفروجه ملكي لا فرق اعطاك او  
 اطلبك **قوله** وتنت على ذلك وقع اتفاقا لهذه المودة اذ هي  
 اذ اخطأت بعضا ويعتق العبد ولهذا لم يذكر هذا اللفظ في  
 المستوفى وقياس شرط الثبات لثبوت النسب لا للموافاق  
 الرجوع عن الحق لا يصح وعن النفس صح نصر عليه في السلام  
 لوجه الله في اصول الفقه كقوله في الحقيقة والحان واذا اعتق  
 المولى بعض عبده فتوكل بعضه زال الملك عن ذلك البعض  
 ولم يرد به حقيقة العتق انما ابادته بعبوديته وهو زوال  
 الملك وندفع المصوب اذ لا يعتق شي من باعنا في بعض الالاف  
 في السان الا عتق بعضه خلافا لما **قوله** وان تملك

بابي

بابي او ما لي العتق وان تملك وروى الحسن عن ابي جعفر عليه السلام  
 انه عتق ان تملك وكذلك اذا ورثه وكذلك اذا ملكه بالهدى او بالصدقة  
 او بالوصد وصوة المملوك الورثة ارحل له وله فاشترى حاربه  
 مع ولدها ثم ولدت الامه مولاه ولدا ثم مات المثل ولد  
 لعنق ولد الحاربه على اخيه وامه والاخر بالخيار وصورة اخرى  
 اذا اشترى الرجل ولدا ثم مات ثم مات النكاح عتق  
 المرأة بقتل الورثة بالخيار وكذا لو اشترى المرأة ابن الزوج  
**قوله** لم يفسد المعسر لان المعسر لا يحوي الضمان على المورس  
 ابراء العبد من السعاده **قوله** اول الشيطان الحق ثلاثة انواع  
 عتق منه طاهر وهو لوجه الله تعالى وعتق منه ليس طاهرا  
 معصية بان اعتق بغيره وعتق منه معصية بان اعتق للشيطان  
 او للصنم **قوله** عتق المكرة واقع في المكرة المكرة للعتق الضمان  
 على المكرة لان للمكرة بصيرة اليه انما لا يصير اليه  
 في فعل اللسان **قوله** اذا خسر مائة غنما مائة امانا اذا خرج  
 ايقالا يعتق **قوله** اعتق المملوك ان قال لها ما لي بطنك حرة  
 فاعتق بولدها لا قبله **قوله** ان ادبت الى الف  
 درهم معتق على المجلس ان قال اذا ادبت لا يقتضيه المجلس

بابي

وماس

بابي  
والله اعلم  
بالحق



وهذا لان قوله ان ادريت معنى التمسك وجوار التمسك وتسمى  
 قلن اذ السجدة الوقت بمسألة متى **قوله** اجبر المولى على قبض  
 وعن العدل معنى نصير المولى قابضا ذكره المبسوط السابق  
 نقولنا اجبر المولى على القبول الا حار حسا وانما معنى انه يجر  
 العلة لعدم ومن المالى يعنى ليس للمولى ان يمنع منه واد الجف  
 العدل المال لا يمتنع ان يهرق ويقتل من قبله عند استخار  
 وفي القياس لذكره وهو قول زعفران الله المبسوط والله اعلم  
**باب التمسك** التمسك لغة هو النظر في امر الشيء  
 لو عاقبت كان للمولى نظرة عاقبة لمرأة عاقبة في النزع  
 عماره عن الاعتناء الموقع في الملوك احدثت المالك ما لا يستلزم  
 المساس من الناس او في المدة وام الولد المالك كما في الرق  
 نافر خلا في المكاتب فان الرق قد كامل والمالك ناقص **قوله**  
**قوله** واذا ولدت الامة سواء كان حيا او ميتا او ميتا ان  
 اسببا خلقا او بعث خلقا فقد صار ام ولد وروى عن الصلح  
 لما قيل له بعد ما ولدت فادية ابيه اجمع الا يقتلها **قوله** اعلم  
 ولذا قلنا الحديث ان اقتضى نكاح العتق الا ان الصلح انما  
 فعه الفرائض وان المالك لا يملك ام الولد المعنى منه ان المولى لما  
 طلب منها الولد جعلها غراشا ولا قوة ان يكون الولد مبطلا  
 للفرائض ان الشئ

لا يمكن للمولى ان يهرق ويقتل من قبله عند استخار

تجيز

تعلق بالمقصود بغيره ولا يخبره ان سطل **قوله** وان فاه انني نقول  
 الفرائض لان انواع قولي وصنف في مبسوطه وان في فرائض الميراث  
 ولدت النسب بدون الدعوى ولا يتنى الاب باللعان في الضعف  
 لاسبب الاب بالدعوة وفي الوسط بدون الدعوة كمن يجر  
 التي من غير لعان **قوله** واذا وطى الاب حادثة ابنة ويستوى ان  
 يكون الحار موطوءة الابن ان لم تكن موطوءة الحار كمن سطر  
 له الدعوى ان يكون للاب ولان من حسن العلوق في وقت  
 الدعوى وان يكون الحار موطوءة باللعان من ملكه الى ملكه لو كان  
 كافر او وقت العلوق او حرة او ام ولد او كانت الحار ام  
 الولد لاس ان كانت حرة او موطوءة لا يصح دعوى الاب **قوله**  
 وليس عليه عقوبة وتفسر العقوبة قيل انه مهر الشك وقيل  
 لو كان الاستحجار جلا لا يكفم يستلزم مثل هذه الموطوءة **قوله**  
**قوله** فان ادعى باحيم عاقت نسبه منها وهذا اذا كان النكاح  
 اجنبيتين وانما اذا كان احدهما ابا والاخر ابنا او كان احدهما  
 مسلما والاخر كافرا وادى من حج الابح المسلم وادى المحرط عكسا  
 اذا كان العلوق ملكها حتى لو كان العلوق على ملك احدهما صار  
 الاخر شركة منه ادعياء تكون للاب حصل العلوق في ذلك

يقبض

هذا العتق

وهذا



**كتاب المكاتب والمفاعة**

المكاتب كتب على نفسه أمرا للمولى الوفاء والعبد لا يملك في المكاتب الملك باقصر للمولى حرية الموطي فيكون من الناس من يملكه **قوله** الحرية موجهة أو مضمالة فلهذا في قوله يملكه وكما يسمون أن علمهم فيه خيرا وعند الشافعي رحمه الله لا حرية المكاتب لحاله لكن الطالع لا يملكه يسمى به الوث بجازايم يسمى بها وادي منه من المولى والقدق من المولى المخرج من المولى يستعمل فيها إذا كان يورث المال آخر المدة والمخ في المولى كمنه مثلا مقدارا معلوما **قوله** دخل له في الكتاب والمولى يبعها وإن اشتراها بدون الولد اختلعتوا فلهذا قال أبو حنيفة رحمه الله يبعها وقال الحنفية يبعها **قوله** لا يدخله كماله عند أبي حنيفة رحمه الله والوثق أن الفتى على القرب اغماشع لطريق الصلة كالنقعة وصله المصنف عليه فلهذا الولد وإن كان القرب فقرا إذا كان قادرا على الكسب فأما غيره الولد ولا يحب إلا على الفتى وهو المكاتب فحقه كاسب وحسنه صله الولد ولا يملكه غير الولد فافترقا **قوله** وإذا عجز المكاتب يورث بعض المال الكسب فلهذا على فتى الله يورث بعض المال الكسب وهذا من مسعود رضي الله عنه يورث كل من يملكه

كتاب المكاتب

لا يصح

ولا يورث

كله

قوله المكاتب من يملكه يورثه بغير ما يملكه من المكاتب عبيد ما في علمه **قوله** وإن زودت في القرب يورثه المكاتب المشترى عنه له الولد المولود في الكسب **قوله** وإن كان يورث على حصة من الميراث من النوع دون الحنفية بأن كان يورث على قدر ما يورثه الوفاء والوثق من ما إذا كان يورثه فلهذا عند من يورث ما إذا كان يورث على عبيد وأنه لا يورث الثاني دون الأول **قوله** والفرق الثاني القم جهالة حبيب القدر والحنفية **قوله** ذكر الفتى وفرد حرمه أعقبه بما يعقب ثمرة الوثق الولد بالفتح البصرة والحد وكذا الولد إلا أنه حصصه الشرع بولاه وبالفتح الغنائم ولا يورثه ولا يورثه وأما الولد والى الوفاء والى المولى لا يورثه وأما الحكم إلى السبب **قوله** وإذا اعترق المولى فلهذا بالولاة يتناهى لجميع أنواع الفتى بغيره ولا يورثه ما كان أصله قولا عليه اللام المولى المولى اعترق **قوله** وإن شرط أنه سائمه يعني أنه يعقبه على أن لا يورثه **قوله** قوله له لا يورثه بغيره فلهذا الولد والمعتق يورث المولى بالاحكام وهذا يورث المولى المولى يعقبه من المولى من زيادة أنه يورثه الأسفل على أيضا وطى المولى من المولى من يورثه النكاح والقراءة **قوله** ومن تزوج من المولى من يورثه صورة المكاتب حرمه ليس يورثه من يورثه من يورثه

كتاب المكاتب

لا يصح



والوضع في مصفة العرف وقع اتفاقا **قوله** عندنا عندنا  
 والذالك عندنا في مصفة العرف وقال ابو يوسف رحمه الله حكم حكم ابده  
 اي يصيب عصبته واول والعرفه تعقيب حتى تكون مقدما على ذوى الارحام  
 ولا يجوز ذلك على ذوى الفروض عند وجود المخزن **قوله**  
 فيبدا به ببقى للمولى دون بناته المراد انه لو عصبته حتى لو مات للعق  
 وتركها لابا وابنا لكون ولا مولى للاب من دون الاب لكونها اخا لهما  
 تكون الاخ دون الم **قوله** او بقوم من هذين مودتها اذا جرت  
 المرأة بموكلها ثم ارتدت والعياد بالله لاحت بدار الحرف وحكم الحاكم  
 بالمعاقبة حتى المدمر اذا اعادت المرأة مسلمة وقد اشترى  
 فمقتبرها الذي عتق بسبب ارتدادها عتقا او دجره ايضا يكون  
 ولا ولهها وكذا لمعات المدرس الثاني بعد الاول **قوله** الولد بالخبر  
 لا اكبر اولد المعنى والمراد اخوانه نسبا لا اكبرهم سنا  
 واوله على ان ينفذ المسلم والاولد الموالاة يوجب بشرطه ان يكون  
 المولى وغير العربي لان العربي له بصره الى قبيله ومنها ان يكون  
 مقيما ومنها ان يشترط الميراث والعقل **قوله** انت مولاى  
 ترقى اذا وثقت وتعقل عني اذا جئت ومنها ان يكون لم يعقل  
 عند احد ومهر الم اسلام على يد عند البعض ودخل ولا اولاد  
 الصغار من

والاوهما في الموالاة  
 حتى لو ما المولى اولاد  
 يكون للمهر  
 بعد ذلك  
 في الموالاة  
 في الموالاة  
 في الموالاة

اولاد المولى واسا الا اولاد ولا يدخلون صغارا وكبارا والله اعلم  
**قوله** المناسبه من الناس ان الاعتناق اجبه مسلم  
 والمعاد اهلا كفا كان بينهما مقابلة لان الجنابة القصاص وما اجبه  
 والله اجبه ولكم القصاص حيوة الجنان مصادق وانما جوهه بالعباس  
 انه اهدى الحياه على النفس والمال **قوله** وما اقرى في السلام  
 والفتوى على قول له حيف لله الله في ليسه من شدة العبد **قوله**  
 والدم على العاقلة ولا ما تم منه للمراجه ثم القتل فاقا القتل  
 نفسه فلا يدرك عن الاثم حيث ترك العزيمة والمبالغة  
 التثبت وهو الباقى وشرع الكفارة ما كان الا اعتبار  
 هذه المعنى حكمه حكم الخطا من صور الكفارة وحرمان الميراث  
 وغير ذلك **قوله** سقط القصاص هذا بناء على ان هو جوب العبد  
 القصاص عندنا وعند الشافعي رحمه الله موحده احد النشأين  
 القصاص اما الدية فعندنا بشرط المسرف لاخذ المال الصالح  
 نك لا للمال الصالح ان ياخذ والمال جبر ابدون الصالح وعندنا  
 لا ياخذون الا بالصالح **قوله** اذا قتل جماعة واحدا بشرط  
 المباشرة من الكل بان يجمع كل واحد جرحا ساريا خلافا  
 ما اذا قطع وحلان لدون عدها والفرق ان القطع متعزى

والطرف

عندنا

اجله



في هذا مضاف الى تلك واحدة منها نصف حلة واحدة  
 للسلطان قطع المداد الخد الرجلان سكيناً واحدة على  
 انقطع اما اذا وضع السكين احدى محاسن الاخر  
 فاصراهما حتى يبقى السكينان فبهذه قد قطع كل واحد منهما  
 بعض الدم والدماع **كتاب** **الديان** اشتقاق الدم من  
 الاطراف فانه قال يوكى في معاملة النفس باسم فمما لان القيمة اسم  
 لما يتقام مقام النفس في مقام مقام قصور لعدم الجأثله عنفها  
 كما ذكره شمس الامعاء السرخسي رحمه الله وقال المظهر في انما اذا اعطى  
 دليلاً الذي هو دلالة النفس فبذلك ذكر المال الذي يسمونه المودك  
**قوله** خمس وعشرون جزءاً وعنده يدرجه الله ثلاثة اجزاء من جوده فذلك ان  
 حقه وان يكون خلفه ما يطوفها اولاده حواء الخليفة الحامد من التوق  
 ودره المساء والذمعي بسواء وعنده الشافعي رحمه الله ثلث درهم للمسلم وعنده  
 مالك درهم ونصف درهم **المسألة** ما بينت الفرض الثاني من بيان  
 نبت فلا شيء على الجاني وان مات قبل تمام العتة فعند الذي يجوز له  
 احصاها الله على حكمه عول عند له حصة لها الاولاد والى الميراث  
 على ذمة شدة او بعد ذمة لا شيء **قوله** في اشتقاق العيس  
 الدم حمله ان يكون المدا عتية لا شفا وفي منابت الاذن في حمله  
 ان يكون المدا  
 الاذن

في هذا مضاف الى تلك واحدة منها نصف حلة واحدة  
 للسلطان قطع المداد الخد الرجلان سكيناً واحدة على  
 انقطع اما اذا وضع السكين احدى محاسن الاخر  
 فاصراهما حتى يبقى السكينان فبهذه قد قطع كل واحد منهما  
 بعض الدم والدماع

في هذا مضاف الى تلك واحدة منها نصف حلة واحدة  
 للسلطان قطع المداد الخد الرجلان سكيناً واحدة على  
 انقطع اما اذا وضع السكين احدى محاسن الاخر  
 فاصراهما حتى يبقى السكينان فبهذه قد قطع كل واحد منهما  
 بعض الدم والدماع **كتاب** **الديان** اشتقاق الدم من  
 الاطراف فانه قال يوكى في معاملة النفس باسم فمما لان القيمة اسم  
 لما يتقام مقام النفس في مقام مقام قصور لعدم الجأثله عنفها  
 كما ذكره شمس الامعاء السرخسي رحمه الله وقال المظهر في انما اذا اعطى  
 دليلاً الذي هو دلالة النفس فبذلك ذكر المال الذي يسمونه المودك  
**قوله** خمس وعشرون جزءاً وعنده يدرجه الله ثلاثة اجزاء من جوده فذلك ان  
 حقه وان يكون خلفه ما يطوفها اولاده حواء الخليفة الحامد من التوق  
 ودره المساء والذمعي بسواء وعنده الشافعي رحمه الله ثلث درهم للمسلم وعنده  
 مالك درهم ونصف درهم **المسألة** ما بينت الفرض الثاني من بيان  
 نبت فلا شيء على الجاني وان مات قبل تمام العتة فعند الذي يجوز له  
 احصاها الله على حكمه عول عند له حصة لها الاولاد والى الميراث  
 على ذمة شدة او بعد ذمة لا شيء **قوله** في اشتقاق العيس  
 الدم حمله ان يكون المدا عتية لا شفا وفي منابت الاذن في حمله  
 ان يكون المدا  
 الاذن

في هذا مضاف الى تلك واحدة منها نصف حلة واحدة  
 للسلطان قطع المداد الخد الرجلان سكيناً واحدة على  
 انقطع اما اذا وضع السكين احدى محاسن الاخر  
 فاصراهما حتى يبقى السكينان فبهذه قد قطع كل واحد منهما  
 بعض الدم والدماع



هذا هو المتن  
الذي هو  
المتن  
الذي هو  
المتن  
الذي هو

اللفظ بكم يحملون مثله لا لم شطاحج ساطع  
 رداً **قوله** ومن غير مترادف طريق المسكن أو اشراج في النظر  
 الروسن الرف وقيل المخر على العلو مثل الرف  
 على لسان وقيل يصفى اشراج الروش من غير تفصيل  
 من المصنف ما كان من الخاطى من جهة المصنف  
 والميزان ان اصل ما كان من جهة الخاطى من جهة المصنف  
 لا يغير معناه وان اصابه ما كان خارجاً عن الخاطى من جهة المصنف  
 وعدم الضرورة لا يملك ان يتركه الخاطى ولو اصابه الطرفان  
 جميعاً وعلم ذلك وحسب المصنف وهذا المصنف حكم المساريق  
 وما صلبه **قوله** فدل على عاقلته هذه اذ يلفظ بالوضع  
 الموضوع كونه المراء والخوض وان مات في البيوت الخوض او لم يلفظ  
 الشاخ **قوله** وواضع الحجر والعتيق روضاً كذا كان فابله  
 لظن البعد **قوله** فانجب نخب الدابة ضربت بحد  
 حافرها سوار كان بوجدها او ردها فان ردت اذ اراحت  
 وهي تسير وكذا اذا ردت فيها لذكها اذا ردت فيها لذكها  
 وقيل ان لسان يصفى **قوله** تصام من اصابه عدها رجليها  
 صام من اصابه رجليها والى رجليها والمراد باللفظ هو راد كذا  
 العنق

اللفظ بكم يحملون مثله لا لم شطاحج ساطع  
 رداً **قوله** ومن غير مترادف طريق المسكن أو اشراج في النظر  
 الروسن الرف وقيل المخر على العلو مثل الرف  
 على لسان وقيل يصفى اشراج الروش من غير تفصيل  
 من المصنف ما كان من الخاطى من جهة المصنف  
 والميزان ان اصل ما كان من جهة الخاطى من جهة المصنف  
 لا يغير معناه وان اصابه ما كان خارجاً عن الخاطى من جهة المصنف  
 وعدم الضرورة لا يملك ان يتركه الخاطى ولو اصابه الطرفان  
 جميعاً وعلم ذلك وحسب المصنف وهذا المصنف حكم المساريق  
 وما صلبه **قوله** فدل على عاقلته هذه اذ يلفظ بالوضع  
 الموضوع كونه المراء والخوض وان مات في البيوت الخوض او لم يلفظ  
 الشاخ **قوله** وواضع الحجر والعتيق روضاً كذا كان فابله  
 لظن البعد **قوله** فانجب نخب الدابة ضربت بحد  
 حافرها سوار كان بوجدها او ردها فان ردت اذ اراحت  
 وهي تسير وكذا اذا ردت فيها لذكها اذا ردت فيها لذكها  
 وقيل ان لسان يصفى **قوله** تصام من اصابه عدها رجليها  
 صام من اصابه رجليها والى رجليها والمراد باللفظ هو راد كذا  
 العنق

ما

بل

بنقصه

**قوله**

**قوله**

**قوله**

**قوله**



محسن الا في لا قوله لا مراد **قوله** الى لا الله وحسن محسن  
 نصف قيمة العبد بالمال ما بلغت الصخرة من الخراج التي رزقها عن  
 محسنه الله انما لم يحسب لقطع لده خمسة الاف خمسة الف لان الله  
 سلك فيها مسلك الاموال حتى لا يترك العاصم بينه وبين الخير **قوله**  
 وكل ما يحد من ذلك المسلك يعني ان كان الواحد في نفسه  
 الدد في العبد طيب العظم غير العبد وكذا في النصف غيره **قوله**  
 فكل نصف عشر الدد المثل في معنى دد الرجل هذا الذكر في الا  
 عشرة المراه وكل واحد منهما خمسة دد لان النصف اقيم في كل الجنس  
 غير قصير او انه قيمة جسمه ولا في اوصافه **قوله** فلا شيء بالجنس  
 خلا فالك في وجه الله **قوله** وما لم يترك الجنس حور وفي غيره  
 بعض الشايع الخثرة للام **قوله** وعشر مائة يعني رجل الاله **قوله**  
**القسام** القسام اسم من القسام المراد الييمان التي نفس على اهل  
 الحلة وحلف كل واحدكم بالله ما قلتم فيه بما قلتم بعده فاما القول  
 قلنا ما قلنا قال يعني الله عز وجل انه وكان لكي ان اهل الله ما قلتم  
 قلنا ما قلنا قال قلنا ما قلنا تاكيد **قوله** ولا يحلف العبد الا في نفسه  
 بالخيار وعند التامع لهما لان كان من المعلوم وواحد من اهل  
 الحلة عداوه طاعة وادعى الى الصداقة على كل من حسنه  
 بدلت  
 في كل

في قوله  
 في قوله

غرة

فان اقتضى عداوه ما خذ الله ان كان خطا وكذا **المعاقلة**  
 عند جميع مصلد كالمكادوم جميع مكرهه وقد شئ الله عقلا ان لها افعال الدماء  
 ان سفلت في بينه وقد ذكر في كتاب الديارات انواعها ومقاديرها لكن  
 مراد ههنا بيان ما لم يحسب عليه الدد **قوله** وجبت بنفس القتل هذا احتراز  
 عن الدد التي يجب بقتل الاب والدة والدته التي يجب بالاقبال والصلح  
 اهل الدنوان هم الجيوش الذين كتبت اسماهم في الدنوان وقل الدين  
 بر وقون دونان خذ العطا اسم لما حيز المحل في سبب المال  
 في السنة مرة اقرت في المروق ما يعطى كل شهر وقت ما يعطى يوم ما يوم  
**قوله** ثلاث من لى وقت القضا والام وقت القتل كما في الله  
 المقدر **قوله** او اقل اخذته فكل المداد ثلاث منس كل ان اعطيه  
**قوله** او في العمل بقية نسيان **قوله** **الاجل** **قوله** **الاجل**  
 بس الكتاب ان في ذكر الحامه على الغيرة ذكره موجبه **قوله**  
 ذكر الحامه على نفسه الحدة اللغة للفتح الله في السواب حاد او في المثال  
 لا نقاس للملكه بالمداد بل في المواهب الى الحبس في مساوي  
 الشرف والبيع الحاد اسم لعقوبة مقدرة على حق الله تعالى **قوله**  
 لا يسيء النعمة بل يخدم المقدم والقصاص لا تنح عن العباد والخير  
 حد الزنا صلبه النساء وحاد القول صلبه من المراءى حد الزنا  
 صلبه القول

١٢



مجلس الشورى الاول

200

[illegible]

15,5



**قوله** ولا أحد منكم على حاد ولا أحد منكم على حاد ولا أحد منكم على حاد  
 الرجل المرأة في القبل الخالي عن أحد للكس وشبهتها القول لعدم إدراك  
 الدور وبالنسبة الشبه نوعان شبيهة القطر في شبيهة شبيهة وشبيهة  
 في الحاد في شبيهة حكمة هذه بحق لتمام الدليل المثبت للحال كما يقع عليه  
 الحاد كما في حاد الولد وهذه تستطير الحاد سواد علم بالحاد ولم يعلم  
 حاد إلا ما شبيهه الاستنباه انما يستقط الحاد وانتبه على الوطى كما في  
 وطي حادم الوالد من الزوجه **قوله** وقتل النساء بنهار وجرت بعض الفرح  
 وبك النساء هو ظاهر اما قوله وقتل فكلوا في البراغيش في الميراث  
 قوله نعم واسرنا التحريك فلهذا واعدا وعصاه الحاد للساجدة  
 الموضع المكروه سماه مكروه حاد لم يسم حراما اعتبرا والقول بالكره الله  
 فانه كان يقول لولا الايمان في الميراث حاد لعله يعني نساءكم حاد  
 لم فانه احذركم اني شيتكم ذهبت فانه يعني ايمن في شر لغوا معناه  
 كيف شتم سركم كاس مستدبرة او مستقبلة بعد ان يكون موضع  
 واحد وهذا القبل **باب حذ الشرب** التبيد من القبل لآخر  
 يندرج حذ إلى ما في فيها حتى يغني وقد يكون من التوبيد الفصل **باب حذ التدوير**  
 بوضوح الذي يقده هذه لا حذ القدر لانه بالكسادة حتى ان من قد رجلا  
 بالزنا وعل القدر حذ القدر المصروف **قوله** ثمانون سوطا في ثمانون شهرا وانه

لانه ثمانون

لا تاذي المتدور في اللسان كما اراه الله يعني وان رد قوله  
 هو المصمم في اللسان جزءا وفاقا فلا يملك شيئا من ان فاق  
 يضار من اللسان كماله سوطا ان ذلك القدر كان صادقا فمتهتك  
 عرض **قوله** الا من يقع القرح من نسبة والفقير لم يولد  
 وهذا الله والوالد الحاد وان علوا الولد الولد وان سلك الميراث  
 من نسبة الولد دون جعفر ثبوت النسب فان الله وام  
 الام على كان المطالبة وان لم يثبت النسب عنهما لان النسب  
 الى الام دون الى الهات **قوله** يا بنطي الذبط حيل من الفاني سواد  
 العراق الواحد سطى العديب واصطف السطى وهو الهنرب  
 الارض والعلى سواد العراق انما هم في الارض غالبا فمتهتك  
 القرب منسولون الى الفصاحة والكلم واهل سواد العراق في  
 الى فندعها فانه هو وان كان يسمي من العديب الا انك العلم الا حذلا  
**قوله** يا ابن حارة السما هذه نسبة سما السما من الصغار والسخاء  
**قوله** واذا نسب الى عمة الى اخوة والعم سمي ابا والاب الله يعني والابان  
 ابراهيم واسماعيل وابراهيم واسماعيل كما في العاقب  
 عليهم في الحاد في الخال اب الخال ام **قوله** وفي غير ذلك فمتهتك  
 حذ الوطى الحصف **قوله** اكثره تسع وثلاثون سوطا في  
 الحاد في

الاولاء

وولده

نسب

الكره

سوطا

واقله

جلدات

م



العدد من الحس وهو اقل من الضرب مخرج في  
 الضرب المعدل لا يثبت الضعف فيه من حيث العدد فلو  
 حقيقت وصفا لا يصدر من اجزا فلا يعقد **قوله** شهادته لا يحد  
 لا بقدر السلام شهادته اخرى لقوله يعني ان سبوا بعضهم  
 سلف الله اعلم **كتاب الرقة** وقطاع الطريق اعلم بان  
 قد تم الزنا لا رشح لصاحب الانسان والفسد فيه ايجبا النفس  
 لان ولد الزنا هالك وفي اعدام من يربيه ويؤمره ثم جد الماله  
 لصاحبه العقول التي ما تقوم النفس من حر القوق لصاحب الاعراض  
 والعرض هو ثم حد الرقة لا على الصابية الاموال والاموال وقاية النفس العقل  
 لا فساد لها ولا يعكس في الرقة لم يذكر لفظ الحج كما ذكر في  
 قطع الطريق بناء على ان الظاهر ان الظاهر لا يوجد من  
 الواحد وان الواحد لا يقد على قطع الطريق الا نادرا كما قلنا  
 الحج واجب على الاحرار لان السفر بعدد ما يقع بدون الجماعة  
 والشرقة لغة اخذ مال الغير على سبيل الخفية سمي بذلك لسارف  
 في الرقة هو عيس الحافط ويطلب عقوبة ثم للقطع شرطا منها ان يكون  
 هو **قوله** ما خرم من حد حتى اذا كانت العشرة بالحد من حد من  
 لا للقطع ولا لحد من ان يكون العشرة الواحد او الاثنين **قوله**  
 مضره ويحرم

قبله

ص

القطع

في ظاهره

في الرقود والحدود شرط ذكره شرح الطحاوي رحمه الله  
 ان سرق زيرا او نهب رجلا قطع حتى يبلغ قيمة عشرة دراهم  
 وفي الكسار اشارة الى ان غير الدراهم يعتبر بالدراهم وان كان ذوا فانه  
 وان اذ كان قيمة عشرة دراهم والمخمس الدراهم وروى عنه عند  
 الشافعي رحمه الله النصاب مائة دراهم وروى عنه مالك رحمه الله  
 مائة دراهم وعند الحسن البصري رحمه الله درهم وفي رواية عند  
 لقطع الطريق الكثير ومشرطها ان يكون قيمته المسموعة من  
 وقت السرقة الى ان تمام القطع عشرة دراهم **قوله** من حرر  
 لا سببه فيه يرقه الاحتراز عن الحرام ويثبت اذن للسارق  
 الرجوع فيه **قوله** كالغواكه الرطبة اشارة الى ان يقطع الغواكه  
 الناضجة واللبس والجم فيه اشارة الى ان الطريق اليابس وسد  
**قوله** والغواكه على الشجر فان قيل النفاكه اذا كانت على الشجر تكون  
 وطبا وقد ذكر قبل هذا حكم الغواكه الرطبة قلنا قد يكون بعض  
 الغواكه على الشجرة ناضجا كالخوز واللوز والغسقية **قوله**  
 يوجد نافيها الى حقير مستغنى عنها ونظرة الخشب الحشيش  
 مباحا نظره السمك فانه ليس به كد مساحه **قوله** الاصل  
 دار السلام فانه لهذا لان جميع الاموال صاحبه دار الحرب

قوله



قوله المطيرة الطرب النشاط قوله سائر ما بعد هذه الاشارة  
 كان لا يعبر عن نفسه اما اذا كان بعد فهو بمنزلة الابد الذي لا  
 ينقطع والسراج السراج حيث لم ينقطع الفناء في ذاته  
 حيث يتحد منها الزمان والابنوس يتحد الياء كذا الخ  
 في غير ذلك من شرط الا دغام وان لم يكن عليه قوله ولا قطع في  
 خامسة لا خامسة فالخامس الذي ياخذ المال الجاهل ويحول بماله  
 من الغنى الى الفقر عليه كالمصدق المنتهت الذي ياخذ المال من اليد  
 جهرا او غامضا الذي ياخذ المال جهرا لكن لا يظن السرقة بل ياخذ على  
 سبيل التغلب والقهر قوله وصاحب عند سوكه كان نائما او يقظا  
 وسواء كان محتاجا عند او ختمه قوله وناوله المناولة وادق حينه  
 قوله وان ادخل يد في صندوق في الصير في اهل وان سرق الصندوق  
 وان كان صاحب عند يحفظه قطع والا فلا الزيد الرشح الجسم الكي  
 وتفسره ان ليخلق الذهب الحار بقا القطع قوله حتى يتوب وعمله  
 توبته ان يظهر سيما الصالحين وجهه في العدمت العوافر اسنة  
 المؤمن فانه ينظر بنور الله تعالى والدمع لا ان القوة تعرف  
 بانها بالفراسة قوله الا ان كسر المسروق من يد يظن الا ان  
 لخصه المالك فان عندنا السارق لنقطع خصه المستور والمستور  
 والغائب

قوله المطيرة الطرب النشاط قوله سائر ما بعد هذه الاشارة  
 كان لا يعبر عن نفسه اما اذا كان بعد فهو بمنزلة الابد الذي لا  
 ينقطع والسراج السراج حيث لم ينقطع الفناء في ذاته  
 حيث يتحد منها الزمان والابنوس يتحد الياء كذا الخ  
 في غير ذلك من شرط الا دغام وان لم يكن عليه قوله ولا قطع في  
 خامسة لا خامسة فالخامس الذي ياخذ المال الجاهل ويحول بماله  
 من الغنى الى الفقر عليه كالمصدق المنتهت الذي ياخذ المال من اليد  
 جهرا او غامضا الذي ياخذ المال جهرا لكن لا يظن السرقة بل ياخذ على  
 سبيل التغلب والقهر قوله وصاحب عند سوكه كان نائما او يقظا  
 وسواء كان محتاجا عند او ختمه قوله وناوله المناولة وادق حينه  
 قوله وان ادخل يد في صندوق في الصير في اهل وان سرق الصندوق  
 وان كان صاحب عند يحفظه قطع والا فلا الزيد الرشح الجسم الكي  
 وتفسره ان ليخلق الذهب الحار بقا القطع قوله حتى يتوب وعمله  
 توبته ان يظهر سيما الصالحين وجهه في العدمت العوافر اسنة  
 المؤمن فانه ينظر بنور الله تعالى والدمع لا ان القوة تعرف  
 بانها بالفراسة قوله الا ان كسر المسروق من يد يظن الا ان  
 لخصه المالك فان عندنا السارق لنقطع خصه المستور والمستور  
 والغائب

قوله المطيرة الطرب النشاط قوله سائر ما بعد هذه الاشارة  
 كان لا يعبر عن نفسه اما اذا كان بعد فهو بمنزلة الابد الذي لا  
 ينقطع والسراج السراج حيث لم ينقطع الفناء في ذاته  
 حيث يتحد منها الزمان والابنوس يتحد الياء كذا الخ  
 في غير ذلك من شرط الا دغام وان لم يكن عليه قوله ولا قطع في  
 خامسة لا خامسة فالخامس الذي ياخذ المال الجاهل ويحول بماله  
 من الغنى الى الفقر عليه كالمصدق المنتهت الذي ياخذ المال من اليد  
 جهرا او غامضا الذي ياخذ المال جهرا لكن لا يظن السرقة بل ياخذ على  
 سبيل التغلب والقهر قوله وصاحب عند سوكه كان نائما او يقظا  
 وسواء كان محتاجا عند او ختمه قوله وناوله المناولة وادق حينه  
 قوله وان ادخل يد في صندوق في الصير في اهل وان سرق الصندوق  
 وان كان صاحب عند يحفظه قطع والا فلا الزيد الرشح الجسم الكي  
 وتفسره ان ليخلق الذهب الحار بقا القطع قوله حتى يتوب وعمله  
 توبته ان يظهر سيما الصالحين وجهه في العدمت العوافر اسنة  
 المؤمن فانه ينظر بنور الله تعالى والدمع لا ان القوة تعرف  
 بانها بالفراسة قوله الا ان كسر المسروق من يد يظن الا ان  
 لخصه المالك فان عندنا السارق لنقطع خصه المستور والمستور  
 والغائب

قوله المطيرة الطرب النشاط قوله سائر ما بعد هذه الاشارة  
 كان لا يعبر عن نفسه اما اذا كان بعد فهو بمنزلة الابد الذي لا  
 ينقطع والسراج السراج حيث لم ينقطع الفناء في ذاته  
 حيث يتحد منها الزمان والابنوس يتحد الياء كذا الخ  
 في غير ذلك من شرط الا دغام وان لم يكن عليه قوله ولا قطع في  
 خامسة لا خامسة فالخامس الذي ياخذ المال الجاهل ويحول بماله  
 من الغنى الى الفقر عليه كالمصدق المنتهت الذي ياخذ المال من اليد  
 جهرا او غامضا الذي ياخذ المال جهرا لكن لا يظن السرقة بل ياخذ على  
 سبيل التغلب والقهر قوله وصاحب عند سوكه كان نائما او يقظا  
 وسواء كان محتاجا عند او ختمه قوله وناوله المناولة وادق حينه  
 قوله وان ادخل يد في صندوق في الصير في اهل وان سرق الصندوق  
 وان كان صاحب عند يحفظه قطع والا فلا الزيد الرشح الجسم الكي  
 وتفسره ان ليخلق الذهب الحار بقا القطع قوله حتى يتوب وعمله  
 توبته ان يظهر سيما الصالحين وجهه في العدمت العوافر اسنة  
 المؤمن فانه ينظر بنور الله تعالى والدمع لا ان القوة تعرف  
 بانها بالفراسة قوله الا ان كسر المسروق من يد يظن الا ان  
 لخصه المالك فان عندنا السارق لنقطع خصه المستور والمستور  
 والغائب

١٢٧











والسبحان

البحر

رحم الله  
مرايهم

مذوق نأب الذي يعيد بناد كالسد والذئب والغراب  
والباد من ذى جلب الذي يعيد تخلفه لا كذى نأب  
فإن الحياة له الخلب والتخلف نأب والثاب من الكسان يابى  
الرباعيات الخلب الطامس كالظفر للانسان وهو من  
من الخلب وهو منق الجلد والمز ثريا الحرة اما الانكاز لان  
السباع من ذى نأب بنائها وخبها واما الخب وهو نوعان  
خلقى كما فى الحشرات والهوام او بدارى كما فى الجلال والمغنى فى  
الحرة كما انه نأب آدم كذا يتعدى شئ من هذه الاوصاف الدقة  
المع بالكل قال العاصم الامام ظهر الدين رحمه الله الغراب  
اليفع والاسود انواع ثلاثة نمرعى يلتقط الحب والكلب الحنف  
ولا نكره ونوع منها لا ياكل الا الخبف وانه مكره ونوع يحيط  
الحب بالخيف فهو غير مكره وعندى حنفية الله حله والى  
نوسف رحمه الله ما ذكره المتس فهو بناد على الخالب **قوله**  
الأسير والى مالك وجماعة باطل فى جميع ما فى البر استثنى  
لعضه الخنزير والكلب والاسنان لعضه الحرة والكلب  
والانسان ومن الشافى رحمه الله انه اطلق ذلك كله **قوله**  
الاصفحة من **قوله** بلكر الهمزة ونحوها المناس من الكاس ان جل

وفترها  
القييد

من قوف على اوراقه ولم يلد لك الا ضعة تضحية بها مرقوم  
على اوراقه وصيا **قوله** الا محبة واحبة الى تضحية الا ضعة والله  
ان الا محبة اسم الشاة التى تصحى بها والمعنى هراما النصاب  
شرط فى جوب الاضعة لكن النما ليس شرط ويعلق بهذا النصاب  
احوب صدقة الفطر وحرمان الذكاة **قوله** وا ولا وه الضمان  
ههنا واد الحزن **قوله** حنفية لله الله ودوى عند الخلب  
ولده وهو ظاهر الرواية وان كان للصغير مال فصحى عنه اياه او  
وصيته من مال عن الى حنفى وانى يوفى لله الله واكله الصغير بالمكنه  
ويستاع بما يلقى ويتنفع بعينه بالاسب مع لقائه كالنطح والجران  
**قوله** حتى يعطى الامام الجديد لى يتم الصلوة حتى لو دحه بعد ما قد  
الفتيد لا يحل ما لم يفرغ من الصلوة والمراد بفسد الصلوة حتى  
لوصلى اهل المسجد لم يصل اهل الجبابة هذه استحسانا لان  
صلوه العبد جائزة ما موضع غير ذلك فلك فى الجملة لان الجود  
حامد المحامد ولو صلى بموضع كان يكون حامدا والمعتبر  
مكان الاضعة لا مكان المالك **قوله** الخنزير والى مالك  
البيان ابرحول وافر ضعف **قوله** وافر حمن دوى ظلف يخب  
**قوله** ولصدق خلد هاء الحديث كلوا اذ حروا القروا

رحم الله



الى تصديق قول ان الصدقة اقوى الخالق له يبيع الدنيا بالآخرة في جوار  
 المارضا الله تعالى **كتاب** الحسن الملقب بعبارة عن الكوفة  
 قال الشافعي اذ اماره بوقف واحد تلقاها عارضا باليمين الى القوة والبر  
 لحي وشرع عماره وعنه علقه ورد في الخبر عن المسعودي الحسن بن  
 منه قوله لما ان الخالف يتقوى به على خصم الشرط ان كان الحسن  
 على امر بولاه والا متناع عن الشرط ان كانت على امر بولاه والناحية  
 بين الكتابين ان اليمين شرع ليتقوى الخالف بها على ما قرره  
 منها وحمل له او منع والا فخصه ايضا ليتقوى بها على المردود على المطالب  
 قال عليه السلام عظموا اوصيائكم فانما على المطالب مطاياكم **قوله**  
 على الله اضراب الصواب على ثلاث وان كانت الرواية مخفوفة تعلى  
 باولها **قوله** الايمان على ثلاثة اضراب الى بالله **قوله**  
 يمين الخموس اعلم ان كل فعل يعنى فاعل يستوي فيه المذكر  
 والثاني **قوله** صلى الله عليه وسلم سؤدد اولادك خير من حسنة  
 عقيم ولم يقل ولدك ولدك فعلى معنى مفعول يستوي فيه المذكر  
 والثاني **قوله** قل هذه امرة قتيلا فلان الى مقبولة وانما لم  
 قل عقيم في ذلك الحدس لان العقيم منفذاتية فالاولون  
 التام اجراء على فذلك معنى مفعول **قوله** يمين الخموس **قوله**  
 على

اليمين

نور

ذهب اهل السنة الى ان كل من اصاب الموصوف على الصفة فاقب  
 على مذهب اهل السنة والجماعة ان يقول الممن القوس وسميت  
 لانها اخبر صاحبها في النار **قوله** على امر ما من وقع اتفاق  
 فانه قد يكون على الخالف ايضا مثله قوله ما للبلان على من كان ذا  
 الفاقف من يمين القوس يمين الحق تعمد وعندك الشافعي رحمه الله  
 يمين الاخر قول العرب لا والله لا نهم يولدون به كلكهم ولا تخلف  
 ببالهم الخلف لما اختلفت نفس اللغو على بقى الواحدة وبالجملة وان  
 كان منصرفا على **قوله** والمكره والناس سوار حذرة الناسي في اليمين هو  
 ان طوي على لسانه من غير قصد كقول العادل لغيره الا يا ليتني فعلت  
 لي والله **قوله** نصفه من صواب فانه قبل صفات الذات والافعال  
 بوصف بصدقه كالقدرة والمثالي وصفه الفعل فاحوز ان بوصف بين  
 بصدقه لعل اعطى ولان القصد غلبان دم القلب على وجه يظهر ولم يقطر  
 اثره في حاله الحسن على اذ قد انقضى والمراد ههنا اولاده  
 الانتقام قال رضي الله عنه مثل هذه الصفات الى لغة اهل  
 واهمان **قوله** والناسي والقاسم واللغة ههنا اذ قال والمشي الخلق  
 انما اذ اكل اياهم من الله والى ان يكون كمن **قوله** ويحط  
 الله السخط لا يكون الا من الكبرياء والعظمة اذ دون الاكثرة

على امر ما من وقع اتفاق  
 فانه قد يكون على الخالف  
 ايضا مثله قوله ما للبلان  
 على من كان ذا الفاقف من  
 يمين القوس يمين الحق  
 تعمد وعندك الشافعي رحمه  
 الله يمين الاخر قول العرب  
 لا والله لا نهم يولدون به  
 كلكهم ولا تخلف ببالهم  
 الخلف لما اختلفت نفس  
 اللغو على بقى الواحدة  
 وبالجملة وان كان منصرفا  
 على قوله والمكره والناس  
 سوار حذرة الناسي في  
 اليمين هو ان طوي على  
 لسانه من غير قصد  
 كقول العادل لغيره  
 الا يا ليتني فعلت لي  
 والله قوله نصفه من  
 صواب فانه قبل صفات  
 الذات والافعال بوصف  
 بصدقه كالقدرة والمثالي  
 وصفه الفعل فاحوز ان  
 بوصف بين بصدقه لعل  
 اعطى ولان القصد غلبان  
 دم القلب على وجه يظهر  
 ولم يقطر اثره في حاله  
 الحسن على اذ قد انقضى  
 والمراد ههنا اولاده  
 الانتقام قال رضي الله  
 عنه مثل هذه الصفات  
 الى لغة اهل واهمان  
 قوله والناسي والقاسم  
 واللغة ههنا اذ قال  
 والمشي الخلق انما اذ  
 اكل اياهم من الله والى  
 ان يكون كمن قوله  
 ويحط الله السخط لا  
 يكون الا من الكبرياء  
 والعظمة اذ دون الاكثرة











الى الاولين في قوله حتى اذن بكفي اذن احد الى الاولين  
 اذنهم الغرام على قوله الا ناداه وعند العقبة المبررة حتى  
 قوله الى قريب لان الحال نادون الشمس  
 وحذف عقبتها الى مكان الذائق كافي لا نقاد صلة الملك  
 سوقه معناه سدة **قوله** درهما دون درهم الى متوفى فاشيا  
**قوله الدعوى** اسباب سبب ما يثبت كونه الخبر الى  
 ما يثبت كونه الدعوى وهو الاجابة لئلا يلزم في الدعوى لقطع  
 الخصومة ودفع الدعوى فيكون المناسبة من حيث التصاد  
 على الدعوى في اللغة اضافة الشيء الى نفسه في الشئ صا وعا  
 عن اضافة الشيء الى نفسه حال المنازعة والشيء الثاني فلا  
 يكون وجميعا الدعوى بفتح الواو كفتاوى الا دعاء المقل  
**قوله** المدعى من كسر على الخصومة فان قبل المودع اذا ادعى  
 رد الودعة فهو مدعى ولهذا يثبت منه المدعى هذا بخلاف  
 على الخصومة فان كسره وانما يجبر على الخصومة فيما ينكر وهو  
 الثمن **قوله** لغيره اليها اذا اذاع له ما يقضي في كسر شرط وذلك  
 بالاشارة الى المنقول **قوله** وذكر انه لا بد للمدعى عليه ان اعياض  
 خصما بينه وبين الخصم لا يكتفي بغير المدعى وتصدق المدعى عليه ان  
 له لغيره الواجب

في المدعى من كسر  
 على الخصومة فان كسره  
 وانما يجبر على الخصومة  
 فيما ينكر وهو الثمن

بحسب اقامة البينة على ان في الله وانما ذكرناه بطالته لا احتمال ان  
 يكون من غير ما بعد ذلك اليد ولا تكون له ولا له المطالبة **قوله** ما للمدعى  
 الباع المحل لا بعد البعده والتكول محتمل علمتان اليد والميراث  
 والحقان حتى لو اقام المدعى البينة بعد الحلف بوجه **قوله**  
 ويرد العس على المدعى وقال بعضهم اذا اقام المدعى شاهدا واحدا  
 وعمره اقل من الاخر فانه يرد العس على المدعى فان حلف يقضي له  
 بما ادعى وكذلك اذا لم يكن للمدعى بينة فكل المدعى عليه فانه  
 يرد العس على المدعى فان حلف يقضي له وعندنا نظر لا مرد **قوله**  
 في الملك المطلق وهو معقود للذات دون الصفات لا بالنسبة  
 ولا بالاشتات ويكون فيكون المراد ههنا ان يقول هذا  
 ملكي ولا يضر من سلبه وذكر في الخلاصة لو ادعى كذا لخدمته  
 الملك مع العتق او التلويح فيبينة صاحب اليد او الى هذه النشار  
 في قوله الكتاب في الملك المطلق **قوله** ولا يحلف في السكاح الى  
 كسره كل هذه المسائل في باقي الاسحلاف في ما خلاص الا في  
 منها ان يستلاد فان الاسحلاف في تصورهما اذا انكسر  
 الميراث دعوى الامه دون عكسه **قوله** الا في الحد وفيه اتفاق  
**قوله** ادعى اثباتا كذا لخدمته انما اشترى منه اي صاحب اليد

اقام ص

ولا يتصور

ادام















الكتاب **اشهره في السوق** ففسر المشهور من علم  
 الله الله فان كان **اشهره** الى سوقه ان كان سوقها اول قوله  
 ان كان غير سوقى بعد العصر اجمع ما قلنا او يقول ان شرحا لغيره  
 السلام وبقولنا وحدثنا هذه شاهدان من واجزه وجه جوده  
 الناس وذكى المبسوط شاهدان من المقر على نفسه لا كمال  
 طريق الى اسناد ذكر الله لا في الشهادة واما الساقى سرعت  
 الاساقى ثم الرجوع عن الشهادة ليعاد الشهادة ولهذا قرنا  
**كتاب الصحيح** عن الشهادات فخصه الحكم الى حكم كان  
**والله** وان رجع احدهما ضمن النصف والاصل فمدان المقترقا  
 من بقى له رجع **شرح** في الدعوى المال بعد القصة ان يقع انسان  
 من الشهود بل كل الحق وان بقى واحد من النصف لان النصف  
 اسند من الاسلام **والله** اسند قاض وعملنا قبل هذه قول الجوده  
 اما عندها لا يصدر من شهد شاهدان باليمين الى اخذ والمراد  
 بحس العناق والطلاق قبل الدخول واما بعد الدخول فانه لا يجب  
 على احدهما ولو رجع يهود الشرط خامد اختلاف المشايخ فيه  
**في ادب القاضي** الادب الدعاء المادية وفي ادب  
 الادب عباده عن الحسن الاخلاق والكرامات الجوده  
 وفي المنزلة

في ادب الادب الله ادب اسم يقع على كل **ادب** الجوده  
 ان رجع ما الانسان **فصل في الفصاحة** ويكون من اهل  
 الاحتماد وهو بذل الجهد لئلا المقصود وحدثنا ان يكون  
 حاد واعلم الكتاب وحدثنا معانيد وعلم السد لطفها ونوتها  
 وحدثنا معانيد وان يكون فصيح في العباس عالم يعرف الناس  
 وحاصله ان يكون صاحب حديث لا يعرف بالعباد او صاحب نقد  
 حرمه الحديث كذا يستعمل بالعباس موضع النص ان شرط  
 اولوته حتى لو قلنا خاله **شرح** عندنا ويعلم **بفتوى** غير **ولو**  
 لا باس **والله** باس باس **والله** ان يطلب الدلالة الى الله  
 والله يسأل الى باللسان والعلية من عباس رسول الله عنهما  
 لا يسأل الا ماره فانك ان طلبتها وكنت اليها وان اعدتها من  
 غير ميا اعنت عليهما **والله** ديوان القاضي هي الخراط التي  
 فيها السجلات والمحاضر والصكوك من دون ادراج **شرح**  
 واستظهر الى ليمون واحد الكتاب **والله** واما خبره فمما سوى  
 ذلك كفتان العنق وصالح الاعناق واروش الخانات  
 المعوق كالدين والعين الذي لا يحتاج فيه الى اساره الله  
 كالصباغ والعقان اما في المنقول الذي عكس الاساره الله فلا نقل



في القصة الاولى

عند الذي حنفه وحججهما الله قال له كيف يقول الله تعالى  
دون الله قال البر لم يلبى لقبك جميع ذلك القول على  
التعامل بالناس من شرح الخطا ولي ذم الله لم يلبى  
بعض النسخ لم يلبى او تكون قول لا دليل عليه في ذلك  
بل يكون قول يهوى النفس ولا يكون مستظما اصول الشرح  
والناس في الناس في ان لم يكن حكمه عدما كما في المولى من القارة  
وعدم الجوار فيكون نظري في الاحتياط كما لم يلبى بماء الخير  
لكن لو كان في القصة **كانت** القصة من التوزيع  
العصا فلهذا ذكره بعده وهي اسم من الاقسام في الشرايع  
تتبادر عن حب الصدق الشرايع ولا تحسن الناس معناه ولا  
لحرمهم على ان مستاجرة لا كرامة القصة انه قسمها لقولهم  
يعني القاضي تكلم السجل الذي تكلم للقصة انه قسمها لهم  
لنقصير القضاء عليهم لانه تعالى يموت المورث احكاما لو قوم  
القدس من ومن رخصه عتق امهات الاولاد ومدرسة وحل  
لحال وهذا لو كانت القصة بالسمعة بعد ذلك حتى لو لم يلبى  
واحد يساع على الميت لا صاحب الى اقامة السمعة على ماله وكذا لو  
لا في ام لده او مدبره العتق والقاضي يعق بالعق ولا تكلفها  
اعامه البينة

ولا

قسم

واحد ضرة ان كان فيه اساره الى انه لو جرح واحد  
من الاربعة الدائم الى الذي الحضور وذكره المذسوط والدار  
الاربعة ان يصور ما يقسمه الى على مراطس اما الحوطة واما  
ان يرفع ذلك القسطاس الى القاضي حتى يولي القاض  
ان يامرهم بالقرعة ولعله في السورة على سبها من القسم وتوفي  
الرد الى لقطعة بالقصة صيرة وله رعب لغيره وله العوم الشا  
لحاحه الذي لا خروجه ثم تلقى تصديا بالاول والآخره قال الامام  
حمدك الله من الله ارض من جماعة لحدود سدسها والآخر  
لصفها للثالث بلها خلفها ستة اسهم وتلقى الحرة والاول  
باسم الاول والذي يلبى بالمالي على هذا من حرج اسمه اول  
فيه السهم الاول فان كان ذلك في نسبه فان كان صاحب  
السدس وله الحرة والاول وان كان صاحب الثلث وله الدراهم  
صه ربه دارين جماعة فاذا دواستهما في احد الجاس فضل  
سار فاذا واحد الشرا ان يكون عوض البث الدراهم والاول  
الاخذ ان يكون عوض من الامر ولا تكلف الذي وقع نصيبه  
ان يرد ما زاد السهم الدراهم من ماله الا اذا جرح من حيثه للقاضي  
ذلك الصورة هذه ان يكون الدراهم من البركة له ذلك قبل  
هذا ولا تقسم



الحسنة ولا تعتبر فيه ذلك هذه قول محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب  
 رحمه الله تعالى في تفسيره ما قال من قوله تعالى **وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ**  
**دَاعَ الْفِتْنَةِ سَحَابٌ** من قوله تعالى **وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ**  
**دَاعَ الْفِتْنَةِ سَحَابٌ** من قوله تعالى **وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ**  
 قال الطحاوي رحمه الله اذا ضاها باجره لا يقبل شيئا مما بالها  
 والله ولا بعض المشايخ رجعوا الى الله **في** **قوله** **وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ**  
 بعض الخلق ذكره لا خلاف في المعنى والصحيح ان الاحلاف  
 في الاصحاف بعض شايء من بعض المعنى فاما في استحقاق  
 بعض بعض بعض فلا يصح القسمة بالانجيل واليهود  
**في** **قوله** **وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ** القسمة في قوله تعالى **وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ**  
 الدوام الحق بالحق من الحق والاكراه احبار الباطل بالباطل من الباطل  
 الاكراه اسم لفعل فاعله المريد به فمفعوله هو الله والاكراه  
 الكره والهم المسعور وبالوجه تكلف ما كره فعله والاكراه  
 نوعان كامل بسبب الاحبار وكره الطاهر كالاكراه بالقتل  
 وقطع العضو وقام بغير الرضا لا يوجب الاطاعة كالاكراه بالفساد  
 سوط او سوطس والاكراه بالبداء بالخمس والاكراه بالخذلان  
 في الطلاق لان الكراهة المستتلى وان لم يعلل تخلف الخطا  
 فان عدله العدمية رده واجب الى كلمة فاعلم ما وقع عليه الاكراه نوعان  
 الاكراه الحقيق  
 والاكراه الظاهر

والشرع والحكمة كانه لانه على الكمال الحسنة واسباهة الشريعة  
 في الطلاق والحق في الاكراه الحسنة على ثلاثة انواع ادا كان الاكراه  
 تاما في بعضه اسما في بعضه فمحصنها في بعضه فمحصنها في بعضه  
 كما في المبيدة وشرع الحجة في افعالها واما الذي يرضى كاحراز كونه  
 الكفر واما الذي يرضى في حرامه ولا يرضى كالاكراه على القتل والاكراه  
 الرجل على الرضا اما الامور السريعة فعلى نوعين الاكراه في القتل  
 والاكراه في الرضا ما يرضى في حرامه وسوف على الرضا كالبيع  
 واما ما يرضى في الاكراه ما يرضى في الحرام والاكراه في البيع  
 لا يرضى في البيع ولا يرضى في الرضا في الطلاق والحق في البذل  
 فلا يؤخر الاكراه فيهما ولا يفسد هذه الصفات واما الاكراه  
 فهو مطلق بالكره سواء كان اقرارا بما يرضى في الحرام ولا يرضى  
 والاكراه في حرام المكروه ان يكون له رده على حقيق ما او عهده  
**قوله** **وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ** عاقل لها فعل هذه الاحلاف عمدة ما في قوله  
 وادع حروف **قوله** **وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ** بالصرف السدود قال محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب  
 هذا ما زادك على حسب ما يرى الحاكم **قوله** **وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ** وهو غير مكروه المستحق  
 اذا قصص المبيع فكمروها يكون المبيع امانة في يده ولا يبيع اذا قصص المبيع  
 فكمروها فلهذا قال هو غير مكروه **قوله** **وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ** وهو غير مكروه المستحق

الاكراه الحقيق  
 والاكراه الظاهر



قد ان ما ساج ساء له حاله الخيمه صاحبه حاله الاكبره لو غير متلف  
 وما كان فلا والله وتوكل اي خي الاسلام في نفسه وتطهير حاله  
 ما تضمن **قال** ما تضمنه اي تقدم عليه لان هذه الخيمه باقية  
 او عن غيره المذكور في حق الكلام لا يصلح اليه المكره ولا في الاطلاق  
 في حق الامتياز يقع العن غير المكره فيكون المولى في حق الله  
 تلاق يصلح اليه وخص المكره في العبد **فانما السكر**  
 السير جمع سيره ووجه هذا الكتاب ولا يتر فيه سائر  
 في المعامله في اهل الحرب والمؤمنين وفي اهل البقي والظهار يدل  
 الطاقه وحمل المسبقه مصدر جاوزت العدو جاهد وجهلا  
 فاقصود من العهد نعم الميم وهو الطاقه ونحوها هو المشبه **قال**  
 اذا اقام تفسير قوله فصر على الكفارة ومن العبد سقط باقامه  
 العن في خاطب كل فرد واقامته كالصلوة في هذا لان  
 اهل الكفر الله الى اعزاز دينه وكثير سوكه المشركين لا اجل هذه  
 صار حسبا ما حوراه في الله فهو في نفسه ليس يحسن الا به تدرت عباد  
 الله وخيرت ولا والله لكن لما ذكرنا صار حسبا والمقصود اذا  
 جعلت بالوجوه سقطت الما من الا اذا هي العبد وحسب  
 حب في الخيمه وتطهير من غيره عن الا حاله في الاقامه لولا ان لا  
 اذا وقع التدبير

قد روي ان الله تعالى  
 في الدنيا ان الله تعالى  
 في الدنيا ان الله تعالى

المروم فعلى كانه قد روي على الفنا في الخيمه الى العدو اذا سكر  
 المراه والرا حله وادسبب امره بالمشرقة كان على اهل  
 المرف ان يسعد وهام يخلوها دار الحرب **قال** دعوم الى  
 اذ اذ الحرب هذه في حق من سلك منه الجزه من اهل الكفار المشركي  
 اليه ومن سلك منه كالمؤمنين ومن سلك العرف لا يدعوهم الى  
 اذ اذ الحرب بل يعاليمهم الى ان يسلموا والمراد بالبدل القبول  
 والا لتزام وكذا المراد من قوله حق لفظوا الهه **قال**  
 وتقصده في بالولي الكفار لا به لو قدر وا على المرف فعلا  
 للمرف ذلك فاذا قدر به لمرفهم ذلك ان الطاعه بحسب  
 الطاقه منه **قال** السبه عدد قليل لسه ون بالملك يكون بالانوار  
 من يسعد **قال** وقال المثل في السريه معادرا ربحا العبد نقص  
 العهد والجلول السريه من العلم **قال** الفاني هو الذي  
 فسه ودره ولا مرجى عوده فله العهد بعصه على الدار  
 اطعمها العلف اعلمها لعه فله المقبول لخلون دوائهم  
**قال** يقال يحلونه من السبله ج ما ووله اذا اجتاحوا  
 الله وهذا خلون الطعام وعلق الدواب وانما واسترط واسترط  
 الحاجه ان العازي لا يستصح قوت نفسه وعلق ظهره

د



هذه مقامه السيرة منقطعة حتى على اصله لا تلتك خلاصا من  
 والنياب والذوات لا تلتصق بها واندم دليل الجهاد  
 خمس الجاهد وتعتبر حصة منها وتستعملها ثم يرد بها الى المعظم  
 بمثل الشيء واخره ما لا يفسد طهرنا على الدار الى علينا اعتنا  
 في الى عديمه فالعديم اسم للمالك المضارب من اموالهم بالقتال التي  
 اسم للمضارب من اموالهم بغير قتال بعد ما نصير الدار دار الاسلام  
 وحكم الا ان الخمس سادته للعائمين وحكم الباقي ان يكون لكافة  
 المسلمين والجميع كالخراج والجزية ولا يتجاوزون بالاسارى  
 الى الجزية المعادات بالنفس والمال وهو ان يطلق الاسارى  
 من القنار بالاسارى من المسلمين او يمال يعطون وخلاصها  
 الجزية بالاولى والثاني والمقاداة فلا والنفس بالنفس او بالمال  
 يقال قتلاه من الاسير استعده منه لا يخرج المرحله الى على  
 الاسارى وهو ان يطلقهم جانا كذا في التفسير قال الامام بدر  
 الدين رحمه الله هو ان يتركهم من غير ضرب حراج ولا حره عليهم  
 الترك حتى تولى والروم حج روى والمراد كفار الترك والصارى  
 الروم التمر لم يخلو عليه من فسين او نفس او بعت او حمار  
 الا على الخمس ذواته على حصة من الله انه لا يملك من الخمس  
 لان من الاصل

على وجهه  
 من اعطاء  
 كثر الله

ولا يجوز ان  
 ويؤان  
 التاج والقم  
 السراج  
 يسير فيهم

قوله

من اسلاف السلافة تعلق بالحبس  
 هذا اسم الشيء باسم ما يؤكل اليه لان القتل لا يملك قوله  
 حتى الى ادى اعصر حرا وسى مال المقول من العتاق والسلاح  
 المركب سليم لا تلتصق بالمال ونول اليه مركبه هو عظم  
 على ما يكون حقه الرقة منقول عن العتاق له رقة تعلق لا صح  
 البتة من فريس العجم والعتاق والعراق والعدي وقيل  
 عتاق الخيل كرامه وفي كل منهما كمال ونقصان والكرامه البر دون  
 المساق عنه الوحي والمقتضيان الطلب والهجت العتاق  
 في الطلب والبهرف اقوى دون المساق فلهذا استويا  
 التفات الهلاك في العرض المطلوب منه النفقة وانما خص بالقطعة  
 لفق لانه هلك العرض المطلوب وهو الجهاد برفع يدهم الى  
 يعطى لهم شيء قليل لا حل فقر آرد وفي القتي قديم الى اسام  
 ذوي القربى لا حلون به سهم النساء ومساكن ذوي القربى لذلك  
 المتعد العود قوله فاعيدهم هو ان يدرس عبد المسيح فاما  
 الاسير فهو الذي اسلم بعد لها ان لا يسا على المسيح لانها  
 المتزنا الا وانه خلاصا التاجر فان اقام سنة الى صرحي فانه الامام  
 ان اجبت سنة الامن حين دخل دارا على حطرا الى نرد دوا

قوله







والصلوات التي على رأس كل يوم  
 في موضع الخدم على أهل الكتاب سواء كانوا مسلمين  
 أو الذين آمنوا بالله واليوم الآخر وخمس مائة مائة  
 الفضة المبردة لخدمته عليه السلام فإن أتى قبله أو بعده  
 لم يسمعه فمعه هذا **رواه** عن أبي هريرة عن النبي  
 ما ذكره بعد وهذا عند أبي حنيفة يعني أنه لا يروى  
 ملكه **رواه** ما روي عنده من أن عمر فاف المبردة لخدمته  
 الزواج ما روي بالانفاق كالمستبد والطلاق لا ينفذ  
 حصة الملك عام الولاء باطل بالانفاق كالنكاح والولي  
 لا يعتمد الملك ولا يملك له موقوف بالانفاق كالماء وهذا  
 ينفذ للمساواة ولا مساواة من المبردة والمسلم وحليف  
 في موقعه كالبيع والشراء عند أبي حنيفة يعني أنه لا يوقف  
 بعد إلا به عند أبي حنيفة كما سئل عن الصحيح وعند محمد  
 ينفذ كما ينفذ من المبردة لها وحده في لا وروى أنه لا يملك  
 لا أخذها والعرض ملك الوريث لأن العوض بالحق وقد روي  
 بالدليل صحيح فلا يفتقر التفرع من الحاشية من الحدود ولا تنفذ  
 أو مكان التحول العدة والنظره ما يبنى على الماء للحدود

البقاء التي الظلم صانها  
 هو الخروج عن الإمام الحق صحيح فيكون خروج من الإمام  
 ومن القدر جماعة المتقطعة عنهم أحقرهم على  
 الإمام أي أنهم قتلهم **رواه** الحسن بن أحمد هذا  
 كتاب اختلاف من المشايخ بعضهم ينهاها كتاب الكراهية  
 بعضهم ينهاها كتاب الحسن والمياسة من الدين أن  
 في الباب المبردة من الخمار ومنه حصل العناء لا يملك وهذا  
 الكتاب لسان ما دخل استعمال العناء **رواه** الخليل  
 ولا ما من يوسده وكذا إذا جعله مبرقة أو ستره ما لا يكره  
 ذكره العدة في قول محمد بن قول الله يوقف وذكره العدة في قول  
 قول أبي حنيفة رحمه الله لم يروى ما يكون سداً والجمعة المبردة وكذا  
 الديار إلى عام حاشه ما يروى وروى أن المثل الخ ما أسد مثله  
 أي ما أسد أي الخزانة التي فيها المال للثوب المحدث من  
**رواه** ما من يأسد قال أبو الرجاء ذكره ما شرح الظواهر  
 أن خماراً وآية الله الذهب والفضة والخريد والصفرة وغيرها  
 من الأكل والشراب لا يكره **رواه** في تلك المعاملات المعاملة  
 ما يكون من الغنى والديانة ما يكون من الرب والعند الأول



مثل الوكاليف والمصاريف والادوية التجارية  
 كالاحتياطي على الطعام وحرقة وطهارة الماء في طاس  
 والشهارة في الحمام واخبار النجاسة من حق لو احسن فاسق  
 بنحو **ب** الماء وقع في القلب كونه حاراً التوضي به خلل في العسل  
 وسطر الرجل من امه التي خلل له الى فرجه الوخل له نظر المرء ان  
 ان لا ينظر الى فرجه وكذا لا ينظر الى عورة غيره  
 وهذا من شأن الصدق في الله عند ان لا ينظر الى عورة غيره  
 ولا له لورث النسيان وما سبها بمنه **ق** في اقوات  
 الادوية والنبات وهذا عند الله حبيبه لوجه الله وقال ابو  
 يوسف لوجه الله الاحتكاك كل شيء يضرب بالناس **ج**  
**الرجاء** الوصية والوصية اسمان بمعنى المصدر ما اخذ  
 من الشيء بالشئ اذا وصل به الوصي بوصلة المرجى بالوفاء  
 ثم يسمى الوصي به وصية جازاة والنسابة بين هذا الباب وبين ما  
 تقدم ان تلك المعاملة خلاف في حالة الصحة وهذه المتضمنة في حال  
 المرض **د** الوصية غير واجبة وهي مستحبة في تقديري واجبة  
 قول من قال انها واجبة على من لم يتركها الله عز وجل في  
 مستحبة **هـ** والوصية الوصية لوارثه والمراد الوارث بالمال  
 لا بالعملة هي لو كان له اب

نفية

بالواريث

وقيل ان الوصية واجبة على من له مال  
 ح حارة والمفسر كونه وارثاً او غيره وارثاً ووثق بكونه  
 وصي الوصية والوصية للقاتل على ما كان او خطا بخطا بعد  
 ان يكون مباشراً صورة الوصية للقاتل ان المخرج اذا وصي  
 في الجراح ثم مات اوصى الى رجل جده وصي  
 عثمان بوصي المالك في الذي في المتاعين روايتان  
 فخرجهم القاضي على الوصية من اساسه الى صحة الوصية لان المخرج  
 ان بعد المخرج وصية الجاهل ان يكون له عددان قيمة احدهما الف  
 ومائة فيقال ان وصية الوصي ان يباع احدهما بمائة لان الف  
 فيهما ولا يحصل الجاهل الا حد في الخمسة كذا في الف وذكروا  
 في كذا وصية لانه المرحوم وان لم يكن له ولا غير العدد من ثم لم  
 الوصية جازية شاباً بقدر الثلث فيكون الثلث بينهما  
 انما انصرف الموصي بالالف حسب وصية وفي الف وصية الموصي  
 له جسمه من حيث وصية في خمسة مائة مائة الف في الف  
 وصية السادة ان له من يترى عدلين فيموت في الف الف وقسم  
 الفان ذلك لا يغيره ولا يطر المورث يقسمان من الثلث والثلث  
 في توزع عليهما الثلث وصورة الدراهم المرسلان له هي لا يجرى

٢٠

١٩١







والله اعلم ان كل حظ لو فعله الانسان في كل محرومة سخط  
 المالك عن العيش فان الموصي اذا فعل كان رجحا وكل من  
 لم يحس برأيه في العيش لم يوصي بها ولا يحسن تليم العيش ولا  
 بها فهو رجح. ومن اوصى لا فداؤه الى غيره ولا لمصلحة  
 اذا اوصى لا فداؤه يستلزمه حسن شرط كونه راجح حرم وان  
 ان لا يكون وانما العيش قصاصا او لا لاجل منه الا فداؤه الولد  
 والا فداؤه واقرب وانفعرا على استراط الفداؤه وان لا يكون  
 واربا وان يعبر الانسان ولا لاجل الولد والولد واحلوا  
 في شرط واحد في الظاهر والرحم والثالث الا قرب واقرب كواد كية  
 في المتوسط لغير الاسلام. ومختلف الروايات في كليات  
 ان عندنا هي استوى الا قرب والا بعد الواحد والحق في السلم  
 والكافر في هذه اسارة الا شرار. ولو اوصى بذلك  
 وله عتق وحال ان هذه لغير الاسلام المذكور فعندنا كان  
 الا عتق ولا قرب فالوصية يكون بعد وعندها يسميها الراعي  
 وكل من ينسب الى اقرب له في الاسلام اسم  
 اسم فله ارادة اول ابي اسم وهذا ارادة اول ابي ادرك  
 الاسلام او لم. ويظهر التباين فيما اذا كان الموصي موصيا  
 اسم

مولى

ومما اوصى به في القول الاول اقصى الاب على رضى الله  
 مولى. وفي الوصية ادراك عقيل وحضر. وفي القول الثاني  
 في الابن الا اقصى الوصية لانه ادرك الاسلام ولم يسلم  
 وان اوصى بطلب سانه الى غيره والواحدة اذا كانت الثبات من  
 اساس شتى فاما اذا كانت من جنس واحد فهو بمنزلة العثم  
 العرائض جميع فريضة وهي السهم المقدرة على  
 المصنف والثلث. لهذا سمي امهات السهام المقدرة امهات  
 العرائض والمناسبة بين الباس ان الوصية ليجت الميراث  
 فليس. والراجح لا فصل فيه سواء كان احداث ام  
 اولاد اولادهم وفي اس الاج والعم وابن العم فصلان  
 كان الاب وام اولاد كان ثورتهما محججا عليه ان كانا لام  
 فله خلاف الشافعي رحمه الله ومولى النعمة له المقتضى وهو له  
 النعمة له المقتضى وانما سمي مولى العتاق مولى النعمة لانعامه  
 عليه بالاعتقاق قال الله تعالى. ادقوله للذي اعلم الله عليه  
 والقائل عتقا هذه اذا كان القتل حراما بطريق المباشرة  
 لان جرم ان الميراث عقوبة فلا سقط بالحرام حتى لو قبله  
 بغيره وكان القابل غير موصوف فعله بالحرام كالصبي كان  
 ١٩١

١٤٧



١٤  
 فبما ان اد احرش على قارعة الطريق في فركى فمورته  
 فانه لا يظلم على الميت ثم سئل انهم لا يظلمون  
 قالوا نعم الاخوة لان بنوا مني ذكر يلفظ اليهم بالحق والامانة  
 فلهذا قالوا نعم الاخوة كما هذه المذبح قوله هم الامانة  
 وصرتك اي عم احدها اخ الام صورتهما اخوان يزوج  
 امراه ولد له ابن عم مات الا كسر فتردهما الا بعد ذلك  
 ابن ابنا عم مات الا بعد ذلك اس من امراه القرى انما مات  
 فوالله اس الا كسر فقد ترك اي عم احدها اخوه الام والمشرقة كان عمر  
 مرفى الله عنه لقول يسي الشريك ثم رجع الى الشريك حين سأل  
 الاخوة لا ب وام عهده السابق فبني الشريك على السائل  
 حب ان ابانا كان حمارا النسا من ام ولجده فقال عمر يسي  
 الله عنه صدق رجع الى القول الاول بالشرية والله لا يسي  
 مشركه وحماره من المبسوط واذا اخرج ما الخوي الى  
 لخره ماله خوي يزوج بانيته فولدت له ابنان مات الخوي  
 فمالك يسيهن ان لا يقرها ورثان يسي ماله ولا يقرها لكبرى  
 بالروح والروح لان الخوي يقر بالان كنه القاسده وان مات بعد  
 البنفس بعد ذلك فانها ماتت عمر في ثلث لا ب وعمر احدث  
 لا ب وام انما

١٤  
 الام فمورته بالامانة والاحت لا ب ولم النصي والام السروي  
 فان نصير لا ب لانا اعترنا بالاحت لا ب الي محدث في  
 الام لا سجدان السدس بما كبر في ذلك كالموجود في شخص  
 او قصار كان يورث احسن وهما اخوان الام من المثلث السدس بخوي يزوج ام  
 الخوي عمر في روحته عيشة اخ الام ولا ترق الام بالزوجته فولدت له بنتا  
 الا لا يقرها بالاحت لان الاخت لا ب لا ترق مع الابنة لكن للام  
 السدس ما عسار الامومة والبيت النصي السابق للعصبة  
 وان لم يكن له عصبة فالباقي يورث عليها ارباعا وعصبة  
 ولد الزنا الى اخوة ما مادافا وتترك الام وصولي امه فان  
 لها الثلث والباقي للمولى واعلم ان نسب الام لا يقر  
 القطع ع الا ب في حق الا ب دون سائر الاحكام حتى لا  
 يكون شهادة للملا عن ذلك الولد ولا خيرة لا احدهما دفع الركوة  
 الى صاحبه ثم ان كان له الملا عند جرة الا ب يكون المراد من  
 المراد الى امره بالام يورث عصبتها الا قرب والا قرب ان  
 كان يعترف والمراد من المولى يعقوها ومن مات ترك  
 حلا اعلم ان المولى يرثه الورثة اذا اعلم وجوده في البطن  
 بعد موت المورث والعصا حيا وانما اعلم وجوده في البطن  
 اذا مات

ولا يورث الا ب من المولى



لا قل من ستة اشهر منه مات المورث فان جاز له ان يترس  
 فلا ميراث له ادا كان الكا ح فامباس المورثين وادان كانت  
 محمد ادا حاق به شش من هذه وقت القرعة موت او طلاق  
 وقف ماله هذه ادا كان تربعت الورثة وصنع الحلب فان لم يترسوا  
 او طلقوا القسمة بقسم بينهم وتوقف نصيب اربعة بنسب وانه  
 ابن المالك عن احمد بن محمد بن ابي الحسان عن ابي يوسف رحمه الله انه  
 توقف نصيب ابن واحد وعلمه الفتوى الحد اولى بالميراث  
 للاحتلاف في الاخوة لانهم واما الاخوة لانهم لا يترسوا مع  
 الحد بان اجماع ولا يترسوا اب الام بينهم الى انه لم يترسوا  
 سهم مقدر كما يكون لا معصاة الغرامين لانها من ذوي الارحام  
 ووراثتهم عند عدم ذوي السهام  
 ذوي الارحام في هذه اللفظ مع العصبه واصحاب العروض  
 لان الرحم عبارة عن القرابة الا ان عبارة عن قرينة لا تكون  
 عصبه ولا صلابة فرض وادان لم يكن الميت عصبه ولا  
 دو سهم المراد من ذوي السهام وراي المروج والرواج  
 ولد الميت لا حريم بنت الابن لان بنت الابن لا تترس  
 وام اولا فانه ذكره بعد هذه ولان الام من الارحام فاولا هم من

روي

روي

اولى

فوارث مثل بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت  
 بنت الابن اخرهم اولى من بعدهم حتى ان بنت الابن اولى من بنت  
 بنت بنت اب الام اولى من ولد الابن وهذا قول حنفية لانهما  
 وعلمه الفتوى والمراد من الابن الذي لام او ابنة الابن لان ام واولاد  
 وام اولا فانه ولد الابن مطلقا  
 الغرامين ادا كان في الميراث اوصاف او اوصاف وما بقى خوفا ادا مات  
 وورثت روحا واحدا لان وام وان كان ثلثا وما بقى خوفا  
 والام وان كان الثلثين من الابن مع الابن وام وادان كان  
 مع الربع نصف لخواص مع الربع والتميز مع النصف كما امره  
 والبيت والستة مع النصف كالام مع البيت والتميز الباقى  
 به مثال العول الحسنة الى عائلته وتصدع عشرة مثال السبعة  
 ترك روحا واختلاف وام واختلاف ومثال الثمانية ترك روحا  
 واثنين لولم واختلاف ومثال التسعة ترك روحا واثنين لولم  
 ولولم واثنين لولم مثال العشرة ترك جزو روحا واثنين لولم  
 واثنين لولم اما ادا كان مع الربع سدس كما اذا ترك امراة  
 لولم فكل ربع مع الثلث لخواص مع الام وهي بقول ابي حنيفة  
 كما اذا ترك امراة واثنين لولم والجزء الى خمسة عشرة

من شئهم مصلح وبارقيا ميكنه مصلح في غيبته



على ذلك احوالهم وفي سبعة عشر وعلا ذلك احوالهم وادان  
 مع الثمن ثلثا كما اذ اتركوا افراة والنهن وعلا اودك امراه  
 واما فاضله من اربعة وعشرين وثلثون عولا واما الذي  
 كما اتركوا بدين والدين وامراه وهي المسئلة الحنفية  
 عندنا على ان الله عذ في خطبته فقال عيا الفور عاودها  
 فاذا صحت المسئلة فاضرب شهرام كل وارثا الى اربعة  
 مثاله اربع نسوة وصحت لاف وستة اعلم والتركيبون وثلثون  
 والاحد لاف وثمانية واربعين للنسوة اثنا عشر سيم  
 والاحد اربعة وعشرين وللأعمام اثنا عشر فان اردت  
 نصيب النسوة من الثلث صحت سهامهن وهو اثنا عشر في  
 الثلثية وهو يتكون يكون سبعة عشر وصحت ذلك  
 على الفرض لى على التصحيح وهي ثمانية واربعون شرح  
 في عشرة وهي نصيبهن من الثلث والى على هذا الدية  
 ثمة صحت المسئلة بانصاف لاف والى مثاله  
 في خمسة اعمام ماتت الزوجة قبل الفسمة وتركته من اخوة  
 من المهر الى ان على عشرة عشرين واستقدم نصيب المهرت القاري  
 على ورثته وان استقدم ما اصاب المهرت الثاني على ورثته  
 مثاله

كتاب الفرائض  
 في بيان ما يورث من تركته  
 في خمسة عشر بابا

في بيان ما يورث من تركته

مثاله روجه واخف لاف وام وطلبة اعمام ماتت الروم جبار القسم  
 عن خمسة احوه فمستقرها من خمسة وعده ماتت عن ثلثة اسهم  
 ولا يستقيم على خمسة لاف واثني فافرب المسئلة الثانية وهي  
 من المسئلة الاولى وهي اثنا عشر يكون تسعين وهو الممسئلة  
 وكل من كان له شيء من المسئلة الثانية لمهرت فماتت المسئلة الثانية  
 فان كانت سهام المسئلة الثانية لاف واثني سبعة فافرب وفي المسئلة  
 الثانية الى ١٩ مثاله روجه واخف لاف وفي اعمام بماتت  
 بن القسم تركت زوجها واما وفيها وعلا  
 شرو وماتت عن خمسة اسهم ولا يستقيم  
 افوها بالنصف صحت وهو المسئلة  
 ولي وهي عشرين يكون مائة وعشرين  
 وروم المسئلة الاولى من المسئلة الاولى  
 في وهي الثانية وهي سبعة يكون ثلثه  
 مام المسئلة الاولى خمسة اسهم مهر ودية  
 واحد مسئلة الى ١٩ المسئلة واد

كتاب الفرائض  
 في بيان ما يورث من تركته  
 في خمسة عشر بابا



این کتاب در جلد دوم از کتاب

مارا

و در دست مرقوم است که در اهداء معانی مسند الامی  
و کتب باقی و بعضی من مانه و عشرین فاد القسید از کتب  
علی بن ابی طالب و اربعین ۹۰ ج من الیه ایسان و بصورت  
صحنه کور ایما شش عشره و قدره دانی و بعضی دیگر  
ما من انفسه با انوریه و علی بن ابد العباس بن محمد  
فی جمع ما انک من السامی

در دست مرقوم است که در اهداء معانی مسند الامی  
و کتب باقی و بعضی من مانه و عشرین فاد القسید از کتب  
علی بن ابی طالب و اربعین ۹۰ ج من الیه ایسان و بصورت  
صحنه کور ایما شش عشره و قدره دانی و بعضی دیگر  
ما من انفسه با انوریه و علی بن ابد العباس بن محمد  
فی جمع ما انک من السامی

۱۱۶۴۶





